عدد 142 — 15 رجب 1444 (6 فبراير 2023)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2022–2023 : دورة أكتوبر 2022

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2022

صفحة

. محضر الجلسة رقم 079 ليوم الثلاثاء 10 جمادى الآخرة 1444هـ (3 يناير 2023م) 11928

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

. محضر الجلسة رقم 080 ليوم الثلاثاء 10 جمادى الآخرة 1444هـ (3 يناير 2023م) 11965

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 60.22 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور (تم إيداعه بمجلس المستشارين من طرف الحكومة بالأسبقية).

صفحة

. محضر الجلسة رقم 081 ليوم الثلاثاء 17 جمادى الآخرة 1444هـ (10 يناير 2023م) 11973

جدول الأعمال: الجلسة الشهرية المخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، حول موضوع: "**تفعيل ورش التغطية الصحية والاجتماعية بالمغرب لترسيخ أسس الدولة الاجتماعية**".

. محضر الجلسة رقم 082 ليوم الثلاثاء 17 جمادى الآخرة 1444هـ (10 يناير 2023م) 11997

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مقترح قانون بتغييروتتميم القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء؛

2- مشروع قانون رقم 96.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة وسن أحكام انتقالية خاصة بتحويل الأسهم لحاملها إلى أسهم إسمية؛

3- مشروع قانون رقم 102.21 يتعلق بالمناطق الصناعية.

محضر الجلسة رقم 079

التاريخ: الثلاثاء 10 جمادى الآخرة 1444هـ (3 يناير 2023م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة التاسعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول هذه الأسئلة المبرمجة في هذه الجلسة، أعطي الكلمة، أولا، للسيدة أمينة المجلس لإطلاع المجلس الموقر على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة صفية بلفقيه، أمينة المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة من 27 دجنبر إلى تاريخه بما يلي، فهي كالتالي:

- الأسئلة الشفهية: 62 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 229 سؤالا.

وطبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت رئاسة المجلس بثلاث طلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 3 يناير 2023.

الطلب الأول من رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل، حول "الأوضاع المادية والمهنية لهيئة المتصرفين المشتركة بين الوزارات"، وقد عبرت الحكومة عن استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب.

الطلب الثاني من المستشار خالد السطي، حول "إقصاء المتصرفين والتقنيين والمحررين والمساعدين التقنيين والمساعدين الإداريين من الحوار الاجتماعي"، وقد عبرت الحكومة عن استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب أيضا.

الطلب الثالث من منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حول "الحادث المأساوي الذي عرفته شواطئ ميرللفت بإقليم سيدي إفني"، وقد عبرت الحكومة عن عدم استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب.

وفي الأخير، فإننا سنكون على موعد مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 60.22 الذي يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور".

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الأمينة.

إذن، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول الموجه للسيدة الوزيرة المنتدبة لدى لرئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وموضوعه "تقريب الإدارة من المواطنين".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمين،

أولا، سنة سعيدة للجميع.

نسائلكم، السيدة الوزيرة، حول إستراتيجية الوزارة لتقريب الإدارة من المواطنين؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب، تفضلي.

السيدة غيتة مزور، الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

أولا، نبغي نتمنى لكم سنة سعيدة بالنجاح والتوفيق إن شاء الله وأطيب المتمنيات.

كنشكر السيد المستشار المحترم على طرح هاذ السؤال المهم.

كيفما كتعرفو سيدنا الله ينصرو في الخطابات المتعددة ديالو، دعا بالأهمية ديال تقريب الإدارة من المواطنين، وبأن الإدارة تكون في خدمة المواطنين.

ميثاق المرافق العمومية دعا بأنه تكون واحد العدالة مجالية بالنسبة للخدمات العمومية، ودعا بتجويد وتقريب الخدمات العمومية، فهاذ الإطار كاين أيضا ميثاق اللاتمركز الإداري اللي تيدعي بأنه نقل السلطات على المستوى اللامركزي باش تكون قريبة بالنسبة للمواطنين.

اليوم، عدد ديال الخدمات الإدارية هي اليوم كتعطى للمواطنين على الصعيد المحلي، يمكن فالمستوى المحلي ديالهم، كيمكن لهم يطالبو ويحصلو على عدد ديال الوثائق فمختلف المجالات.

احنا أيضا خدامين على تفعيل ميثاق اللاتمركز الإداري، باش يتزادو عدد المصالح الإدارية اللي يمكن للمواطنين يقضيوها على الصعيد المحلي ديالهم اللاممركز.

فهاذ الإطار، راه اللجنة ديال الوزارية ديال اللاتمركز الإداري انعقدت أكثر من 10 مرات، كانو التصاميم الإدارية ديال القطاعات الوزارية، اشتغلنا على 4 ديال المراسيم اللي هي اليوم في مسطرة المصادقة، اللي من أهم المراسيم ديالها هي أنه نقل تفويض السلطة والإمضاء على المستوى اللاممركز، كما أنه اللجنة التقنية خدامة اليوم باش توجد للجنة الوزارية الجاية إن شاء الله، باش نزيدو نفعلو هاذ اللاتمركز الإداري وتزاد تقريب الإدارة من المواطنين.

أيضا، كاين واحد الورش مهم اللي خدامة عليه وزارة الإنتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، اللي هو ورش الرقمنة ديال الخدمات الإدارية، ورش الرقمنة ديال الخدمات الإدارية ملي ترقمنو الخدمات الإدارية تيمكن للمواطن ياخذها بلا ما يحتاج كاع يتنقل لديك الإدارة اللي واخا تكون حداه، ما يحتاجش حتى يمشي لها، يمكن من دارو، من تيليفونو، من شي واحد اللي يعاونو يستافد من هاذ الخدمات.

اليوم، المغرب الحمد لله عندو عدد ديال الخدمات الإدارية اللي يمكن لو يستافد منها المواطن من دارو، نعطي مثال مثلا ديال "السوابق العدلية" اللي تيحتاجها المواطن فاش يبغي يخدم ولا شي حاجة، كان كيحتاج يمشي للمحكمة ويمشي هذا، اليوم يمكن لو يطلبها بطريقة سهلة، كان المنظومة ديال "مسار" كاين عدد ديال الخدمات الرقمية بالنسبة للتعاضديات في مجال الصحة، الأداء ديال الضريبة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم، السيد المستشار، للتعقيب على الجواب.

تفضل.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيدة الوزيرة المحترمة، على جوابكم وعلى المجهود المبذول في سبيل النهوض بالخدمات الإدارية المقدمة للمرتفقين كمواطنين أو مستثمرين أيضا، خصوصا أن ورش إصلاح الإدارة يحظى باهتمام كبير من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وجعله جلالته من عناصر تقعيد المفهوم الجديد للسلطة الذي دعا إليه سنة 1999، وحرص جلالته على النهوض به عبر مدخل تقريب الإدارة من المواطن ضمن خطب ورسائل ملكية.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نسجل بارتياح كبير البوادر الإيجابية لحصيلة وأداء الوزارة في الشق المتعلق بتقريب الإدارة من المواطن، عبر سلسلة من التدخلات والتدابير المعتمدة، سواء بشكل عمودي أو أفقي، وفق ما هو مسطر ضمن البرنامج الحكومي.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن الغاية من تقريب الإدارة من المواطن هي تطوير جودة الخدمات العمومية الموجهة للمرتفقين، في إطار قواعد التدبير العمومي الجديد، عبر تعزيز الثقة بين المواطن والإدارة وتقديم خدمات بجودة وتقليص مساطرها وكلفتها مع تعزيز الشفافية والرقابة في إطار محاربة الفساد الإداري وتحديد المسؤوليات الإدارية وتعزيز التواصل العمومي ما بين الإدارة والمرتفق، وبالتالي المساهمة في تحفيز الاستثمار عبر تجويد مناخ الأعمال.

وفي الشق المتعلق بالرقمنة، فهي تمكن من نزع الصفة المادية عن المساطر الإدارية وتمكن المرتفق من ربح الوقت والإدارة من تقليص الكلفة المالية والموظف من الجهد، وبالتالي المساهمة الإيجابية في الرفع

من قيمة الناتج الداخلي الخام، أي تحقيق التنمية.

إلا أن هناك تحديات تقابل هذا التوجه المجتمعي من قبيل الأمية التي تجعل الفجوة الرقمية تتسع، أيضا الهوة المجالية بين الوحدات الترابية، بالإضافة إلى هاجس الأمن السيبيراني لما يشكله من خطر المس بالمعطيات الخاصة بالمرتفقين، بل ومنظومة المعطيات المؤسساتية، كما أن تقريب الإدارة من المواطن يحتاج نقل الاختصاص من المسؤول المركزي إلى المسؤول المحلي كمنظومة متكاملة، وهو ما يقتضي جعل تقريب الإدارة من المواطنين سياسة عمومية لا سياسة قطاعية ولا إجراءات إدارية مستقلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن ننتقل إلى السؤال الثاني الموجه دائما إلى السيدة الوزيرة، حول "استراتيجية رقمنة الإدارة وتبسيط المساطر".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

ما هي استراتيجية الحكومة لرقمنة الإدارة وتبسيط المساطر؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

شكرا، السيد المستشار المحترم، على طرح هذا السؤال المهم.

كيف ما تتعرفو تبسيط ورقمنة المساطر هي جاية في صلب الأولويات ديال الوزارة ديالنا، كاين قانون 55.19 اللي نادى بتبسيط ورقمنة المساطر، وأعطى عدد ديال المبادئ اللي تيخصها تطبق.

وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة واكبت القطاعات الوزارية باش قامو بتدوين المساطر الإدارية اللي عندهم، واليوم هاذ المساطر الإدارية راها منشورة في بوابة "إدارتي" يمكن للمواطنين يطلعو عليها، ويطلعو على كل مسطرة أشنو هوما الأوراق اللي خصهم وأشنو هما الآجال باش يتقضى ليهم المصلحة ديالهم.

اخذينا أيضا واحد العدد ديال المجالات الاستراتيجية وعملنا عليها، مثلا مجال الاستثمار اللي صاحب الجلالة الله ينصرو دعا فالخطاب ديال الافتتاح ديال البرلمان للأهمية ديال تبسيط ورقمنة مساطر الاستثمار، خدمنا مع المراكز الجهوية ديال الاستثمار باش اعطانا واحد 22 مسطرة اللي تيجيو بزاف وقمنا بتبسيط ديالها ونقصنا 45% من الأوراق اللي تيحتاجوها المستثمرين أننا نقصنا منها.

قمنا بتحيين المنصة ديال (Cri-invest) وأيضا باش هاذ الشي ما يبقاش غير فالقانون ولا على المنصة، درناه في دورات تحسيسية في جميع جهات المملكة بـ12، اللي شرحنا للموظفين على الصعيد الممركز هاذ التبسيطات اللي كانو، باش إن شاء الله ملي غادي نطلقو المنصة في القريب العاجل إن شاء الله غادي يكون إن شاء الله التطبيق مزيان ويقدرو المستثمرين يستافدو من هذه التبسيطات اللي درنا.

احنا أيضا خدامين باش تنديرو الاستراتيجية الوطنية الرقمية اللي من أهم المحاور ديالها هي الإدارة الرقمية، باش نقدرو تكون واحد النظرة منسجمة ومنسقة بين جميع القطاعات الوزارية باش تكون واحد النظرة مبسطة وهذا بالنسبة للمواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم، السيد المستشار، للتعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

شكرا على كل هذه الإيضاحات.

نحن في الفريق الاستقلالي نثمن عاليا ما تقومين به، ونحن كمكون من مكونات الحكومة فنثمن المجهودات التي تقوم بها الإدارة على المستوى الوطني في هذا المجال، اللي هو يعتبر مجالا حيويا واللي من المخرجات الأساسية ديال النموذج التنموي الجديد وكذلك خصوصا الخطابات الملكية السامية، وهذا الموضوع ديال الرقمنة له دور محوري في التنمية، وخصوصا في ما نعيشه مثل التطور ديال التكنولوجيات الحديثة، فما يمكن أن يقال في هذا الصدد هو أنه ارتباطا بالاختيار اللي دارتو بلادنا ديال الجهوية الموسعة، فكنظن بلي الرقمنة يمكن أن تلعب دورا أيضا في تقليص الفوارق المجالية، لأنه هناك العزلة الجغرافية وهناك العزلة الرقمية، فكنظن بأنه من الأهمية بمكان أنه يتم العمل على تسهيل الولوج للرقمنة في جميع جهات المملكة.

وهنا لابد من الإشارة أنه نشير للقضية ديال ضآلة الصبيب في بعض المناطق، والتي تحول دون المرتفقين ولا الفاعلين الاقتصاديين أنهم يولجو للمنصات الرقمية، وهذا عندو واحد العائق كبير جدا، كنتمناو أنه الوزارة ديالكم تاخذ بعين الاعتبار هذه المسألة.

هناك أيضا الأوراش الكبرى اللي بلادنا تشتغل عليها من تعليم وصحة وتشغيل، وخصوصا الورش الأساسي اللي هو الحماية الاجتماعية، أظن أن الرقمنة محور أساسي في هذه العملية ديال إنجاح الحماية الاجتماعية، فكنشوفو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والزخم اللي عندو منذ 1 ديسمبر والولوج ديال (les ramedistes) للحماية الاجتماعية للتغطية الصحية، واحنا مطالبين بجهد أكثر خلال سنة 2023 وفيما يقبل من السنوات، فالرقمنة أظن بلي هي من الشروط الأساسية لإنجاح هذا الورش الأساسي اللي بلادنا دارتو على عاتقها وهو رهان كبير.

نرجع للقانون 55.19 اللي صراحة جاب واحد المجموعة ديال المقتضيات لتبسيط المساطر الإدارية، إلا أنه نلاحظ بأنه هذا توجيه السيدة الوزيرة والحكومة أنه العمل على إخراج النصوص التنظيمية لهذا القانون، اللي هو مهم جدا واللي كنشوفو بأنه مجموعة من المقتضيات اللي جاء بها لا تزال حبرا على ورق واللي هناك مجموعة من المواطنين والمقاولين..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن السيدة الوزيرة عندك شي تعقيب؟

تفضلو في بعض الثواني.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

موضوع الصبيب راه جاي في واحد السؤال آخر غادي نجاوب عليه.

بالنسبة للحماية الاجتماعية (CNSS[1]) ووزارة الصحة راهم في القانون الإطار الجديد، راه الرقمنة ديال محور مهم ديال الإصلاح، واحنا تنواكبو هذه المنظومة مع السيد الوزير ومع (CNSS) بقرب، لأن عندها أهمية كبيرة وهوما خدامين على الرقمنة بشكل مهم.

بالنسبة لـ 55.19 وجدنا عدد من المراسيم راهم اليوم في الأمانة العامة في مسطرة المصادقة كما أنه، كما قلت لكم في الاستثمار، أكثر من النصوص التنظيمية، هبطنا لأرض الواقع والميدان في جميع الجهات باش نشرحو للناس هاذ الشي باش يبداو يطبقوه.

[1] Caisse Nationale de Sécurité Sociale

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ننتقل إلى السؤال الثالث، حول "توحيد شروط ومعايير الترشح للمناصب العليا".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيدة الوزيرة،

نسائلكم حول التدابير الحكومة المتخذة لتوحيد شروط التباري حول المناصب العليا وكيفية ضمان شفافية هذا التباري؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

تنشكر السيد المستشار على طرح هذا السؤال المهم.

كما تتعرفو، ولوج المناصب العليا هو مؤطر بأحكام الدستور والقانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، والمرسوم التطبيقي المتعلق بمسطرة التعيين في المناصب العليا اللي يتم التداول بشأن التعيين فيها في مجلس الحكومة.

الهدف ديال هاذ المنظومة القانونية هو ترسيخ مبادئ ومعايير واضحة لتقلد المناصب العليا، لاسيما المساواة وتكافؤ الفرص والاستحقاق والكفاءة.

في هاذ السياق، النموذج التنموي الجديد في التوصيات ديالو دعا للتجديد المنتظم لمسؤولي الوظيفة العمومية العليا على المستويين الوطني والمحلي، والرفع من جاذبية هذه الوظيفة وتحديد وانتقاء خزان للكفاءات المرشحة لتحمل المسؤولية وتثمين خبراتها وقدراتها القيادية، هاذ الشي اللي جاء به النموذج التنموي الجديد.

وفي هذا الإطار، فإن أحكام القانون التنظيمي والمرسوم المتعلقين بالتعيين في المناصب العليا كتسمح باش يتم في الإعلانات فتح باب

الترشيحات، تحديد الشروط المطلوبة، خاصة منها الكفاءة والتجربة المهنية والمؤهلات العلمية حسب طبيعة المنصب المراد شغله وخصوصيته.

ففي هذا الإعلان ديال فتح المناصب كاين:

- توصيف المنصب المفتوح للتباري وطبيعته وخصوصيته؛

- تحديد الشروط اللازم توفرها في المترشحات والمترشحين، بناء على الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات، لاسيما المستوى العلمي المطلوب والكفاءات والتجربة المهنية والخبرة الملائمة لهذا المنصب.

ففاش تيكون الإعلان متلائم مع هذه المقتضيات، فهو يتماشى مع روح الدستور والقانون التنظيمي مع مبادئ الاستحقاق وتكافؤ الفرص ومعايير الكفاءة والنزاهة والمؤهلات العلمية والتجربة المهنية، كما أنه تتكون واحد اللجنة اللي تيكون مشهود للأعضاء ديالها بالكفاءة والنزاهة والخبرة، اللي تتقوم بدراسة الترشيحات وإجراء المقابلات مع المترشحين، باش هي اللي تتنتقي ما بين هاذ المترشحين.

فالحكومة تتعطي أهمية كبرى لهاذ الموضوع، وأنه هاذ المناصب العليا اللي يتقلدها الناس فيهم كفاءة، لأن هم اللي تيقومو بتنزيل المشاريع الكبرى ديال المملكة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد الرئيس للتعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيدة الوزيرة.

فعلا، القانون جا بأنه تتكون واحد اللجنة اللي تنتقي هاذ الأطر العليا، من خلال أن السيد الوزير تيحط واحد اللجنة اللي تنتقي واحد السبعة ديال الأطر، ومن بعد السيد الوزير تينتقي واحد 3 تيعطيهم السيد رئيس الحكومة.

ولكن، السيدة الوزيرة، الإشكالية اللي تطرحات هو أنه هاذ المنطق ما بقاش، المنطق، منطق آخر أنه هاذ الأطر العليا وهاذ القضية ديال تكافؤ الفرص اللي تنهضرو عليها ما تبقشاي فرصة، هو أنه تسيس هاذ الشي، إلى درجة أنه الأطر كاين كلام كثير يقال على هاذ المسألة ديال الناس اللي عندهم واحد الكفاءة كبيرة جدا، إلى ما كانش تينتمي لينا ما يمكنشاي يلج لهاذ المسألة هاذي.

وبالتالي، احنا نطلب، السيدة الوزيرة، أننا نقلبو المسائل، على اعتبار أنه اللجنة يحددها السيد رئيس الحكومة، والسيد الوزير يعطي أشنو الخصاص ديالو من الأطر ديالو، وتكون واحد اللجنة مستقلة، على اعتبارباش نخلقو واحد الفرصة لجميع المغاربة والأطر الحقيقيين، إذا كنا كنقلبو على أطر حقيقيين، إلى هذا هو المبتغى، وإذا كان المبتغى شيء آخر أننا نرضيو واحد المجموعة اللي تابعة لينا هذه مسألة أخرى، وبالتالي كنكونو الإدارة ديالنا ضعفناها إذا كنا كنقلبو أننا نقويو الإدارة كنوليو نضعفها أكثر، وهذا المنطق هذا حاليا يجب الحسم فيه، على اعتبار أنه كاينين شكايات كثيرة في أي مباراة من المباريات إلا وكتلقى واحد المجموعة اللي كايندديو إما عن خطأ أو عن صح.

وبالتالي، باش نخرجو من هذه الإشكاليات كلها ما يمكنش يكون الوزير هو الحكم وهو اللي كينتقي الأسماء وهو الحكم في نفس الوقت، وبالتالي كنعطيو واحد اليد على هذه المباريات اللي كتخلق واحد (la zizanie) ما بين الموظفين، وبالتالي حتى الأطر اللي كيخدمو في الإدارة اللي كانو هازين الإدارة كيقول لك أودي أنا بالنسبة ليا ها هوما راه اختارو بالنسبة لهم فيها الكفاءة، كيرجع للور، كنوليو كنأثرو على العمل ديال الإدارات ديالنا.

السيدة الوزيرة،

اليوم جاء الوقت باش أننا نحددو المعايير الحقيقية اللي باش ناخذو الأطر، اللي عندو الكفاءة مرحبا به، وكذلك نحلو واحد الباب للمغاربة ديال الخارج على اعتبار أنه في المؤسسات العليا مازال ما حليناش هذا إشكال كبير، عندنا واحد المجموعة ديال الأطر اللي عندهم ما يقولو في المغاربة ديال العالم اللي يمكن لنا حتى هوما كذلك ناخذو من الخبرة ديالهم.

هذا على عاتقكم أنكم تطورو هاذ المسألة هاذي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، في بعض الثواني، التعقيب إذا كان.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

ما نقدروش نقولو على أنه اللي كاينين في الإدارة اليوم كلهم جايين على أساس السياسة ولا هذا، تنظن بلي الإدارة اليوم فيها كفاءات وفيها ناس اللي جاو بالكفاءة ديالهم، والحمد لله راهم خدامين معنا.

المغاربة ديال الخارج راهم حتى هوما يمكن لهم يدخلو لهذه المناصب هذه ما مسدوداش على مغاربة الخارج، حتى هوما فاش كيكون باب الترشيح كيمكن لهم يدخلو والأطر كلهم كيقدرو يدليو بالترشيحات ديالهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

نتنقل إلى السؤال الرابع، حول "ضعف صبيب شبكة الاتصالات الهاتفية والانترنيت بالعالم القروي".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السي أملوك.

المستشار السيد المداني أملوك:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي أهم التدابير والإجراءات التي ستتخذها وزارتكم من أجل التعجيل بالتدخل الفوري لمعالجة هذا المشكل في أقرب الآجال بغية فك العزلة عن سكان هذه المناطق؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للجواب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

نبغي نشكر السيد المستشار على طرح هذا السؤال المهم.

أننا يوصل الانترنيت للمجال القروي، هذا في صلب الاهتمامات ديالنا، لأن المغرب اليوم ماشي في واحد الموجة ديال الرقمنة، وباش يقدرو المغاربة كلهم يستافدو من الرقمنة خص ضروري يكون عندهم التغطية ديال الانترنيت.

اليوم تغطية الانترنيت ولت من الأساسيات، ما بقاتش شي حاجة زايدة، ولت بحال الماء والضو، ما يمكنش شي مغربي نقولو أنت ما يمكنش يكون عندك الماء والضو، هاذ الشي في صلب الاهتمامات ديالنا، ونبغي نذكر بلي اليوم المغرب راه دائما في هذه السنوات الأخيرة عندو واحدة من 3 ديال المراتب الأولى في إفريقيا من حيث التغطية والجودة ديال الانترنيت، واحنا مازال خدامين باش نزيدو نحسنوهاذ الشي.

نبغي نذكر، كاين "المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا"، ففي إطار التفعيل ديالو اللي بدا في 2018 وغادي يستمر حتى لـ 2023 هذه السنة إن شاء الله، تم التغطية ديال أكثر من 9225 منطقة بخدمات الاتصالات من أصل 10.740 منطقة، وهذه المناطق اللي بقاو غادي يكملو إن شاء الله في هذه السنة 2023، واحنا خدامين دبا باش نزيدو نديرو الإحصاء ديال شي مناطق أخرى اللي يمكن في 2018 ما كانوش فيها عدد ديال السكان ولا هذا، اللي غادي يتم التغطية ديالهم في إطار (l'INDH[2]) وتنشكر السادة المستشارين اللي تيتجاوبو معنا على هذا وتعطيونا أسئلة وتيجيوعندي بعض المرات يشرحولي وكنصيفطو الناس لأرض الواقع اللي تيحتاج شي حاجة، فالسيد المستشار إلى عندو شي مشكل فالتغطية ديال الأنترنيت فالجهة ديالو، فالأبواب ديالي وديال (l'ANRT[3]) محلولة، باش نتفاعلو معهم وتنصيفطو الناس وتنصيبو حلول للمنطقة ديالهم، لأن كيف ما قلت هاذ الشي مهم ما يبقاش هاذ الشي ما يمكنلوش.

كاينة أيضا المبادرة ديال (VSAT) اللي تتمكن من التغطية عبر الأقمار الاصطناعية لشي مناطق اللي تيصعاب التغطية ديالها بالشبكات الأرضية، فصندوق الخدمة الأساسية للاتصالات كيمنح إعانة كتحدد في 50% في حدود 2500 درهم لكل محطة، فاليوم تم الاستفادة ديال 2300 محطة، ويمكن نمشيو حتى لـ 4000 محطة في السنة إلى الناس بغاو يستافدو من هاذ المبادرة، وكيف ما قلت الأبواب ديالنا مفتوحة إلى عندك ديال شي منطقة بالضبط نستاجبو معها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم، السيد المستشار، تفضلو.

المستشار السيد المداني أملوك:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

لابد أن ننوه بنجاح الحكومة المغربي في اتخاذ تدابير موازية تهدف إلى تسريع مشاريع الإصلاح الإداري وتبسيط الإجراءات، وفي مقدمة هذه الاستراتيجية الجديدة التحول الرقمي في أفق سنة 2030، والتي تهدف بالأساس إلى رقمنة الخدمات العامة وإرساء أسس لظهور اقتصاد رقمي يؤدي إلى خلق فرص عمل، وبما أن المغرب يتوفر ولله الحمد على مؤهلات في مجال التحول الرقمي، حيث يتطور عدد المشتركين في الهاتف المحمول بنسبة 10+% كمعدل متوسط ليصل إلى 49.2 مليون مشترك في سنة 2020، بينما يزداد عدد المشتركين في الأنترنيت بسنبة 1.2%، حيث بلغ 27.7% خلال السنة نفسها، إذ يسجل عدد المشتركين في الهاتف الثابت زيادة سنوية تقدر بـ13% حسب تقارير الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، إضافة لما تحقق في مجال التحول الرقمي سواء فيما يتعلق بوضع البرنامج الاستراتيجي والتطبيقات أو إنشاء الهيئات ذات الصلة.

بالرغم من كل هذه المجهودات، تم فرز نواقص عديدة تحول دون تحقيق التحول الرقمي المنشود، حيث تشير بعض الدراسات وفي طليعتها رأي رصده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعنوان "نحو تحول رقمي ومسؤول ومندمج"، تفيد بأن الفجوة الرقمية

[2] **I**nitiative **N**ationale du **D**éveloppement **H**umain

[3] **A**gence **N**ationale de **R**églementation des **T**élécommunication

الموجودة تجعل حوالي 6 ملايين من المواطنين والمواطنات غير منخرطين في مسلسل الرقمنة الذي تشهده البلاد، وذلك راجع إلى النقص في التجهيزات الرقمية والنقص على مستوى الولوج بسبب الاستعمال الضعيف الأنترنيت الثابت خاصة في العالم القروي والنقص على مستوى إتقان التعامل مع الأدوات الرقمية، وهنا أسوق إليكم أمثلة الجنوب الشرقي من جرادة لزاكورة، بحيث نجد قرى وجماعات إقليم تنغير مثلا منطقة كليا.. عن العالم الخارجي، بحكم أن الأجهزة النقالة للمواطنين بلا استقبال ولا إرسال.

السيدة الوزيرة،

غنوقف هنا لأنه احنا عندنا فالمناطق الجبلية الناس اللي ما وصلهمش الخط ديال التليفون ولا (les radars)، كيبغي يهضر كيدي التليفون ديالو عند واحد جارو فوق الجبل، ملي كيصوني عليه هذاك الآخر خصو يهبط باش يقول ليه أجي راه صونا عليك التليفون، دبا تنطلبو منكم التدخل، إن شاء الله، الفوري في هذا المجال هذا.

وقلت بأنه على المواطنين والمواطنات، أستسمح النقص على مستوى الولوج بسبب الاستعمال الضعيف للأنترنيت الثابت خاصة في العالم القروي والنقص على مستوى إتقان التعامل مع الأدوات الرقمية، وهنا أسوق إليكم مثلا الجنوب الشرقي من جرادة إلى زاكورة، بحيث أن قرى مثلا منقطعة كليا عن العالم الخارجي بحكم أن الأجهزة النقالة للمواطن بلا استقبال ولا إرسال، وبما أن صبيب الأنترنيت ضعيف ومنعدم في بعض الأحيان وهو ما يزيد من معاناة الساكنة داخل منازلهم، مما يجعلهم مضطرين للذهاب بعيدا في بعض الأحيان حتى يتمكنوا من إجراء اتصالاتهم.

لذا، نسجل بكل أسف شديد استياء ساكنة تنغير ومعها ساكنة جهة درعة-تافيلالت من ضعف شبكة الاتصال وانعدام صبيب الأنترنيت بمنطقتهم، وما يزيد من مضاعفة همومهم ضياع أموالهم مقابل خدمات لا يستفيدون منها، لذا نطالبكم السيدة الوزيرة المحترمة بالتدخل العاجل..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة هل هناك تعقيب؟ في بضع ثواني.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

كيف ما قلت، بابي مفتوحة أجي عندي ولا عند (l'ANRT) ناخذ ليك موعد معايا ولا مع (l'ANRT) ونصيبو حل للمنطقة ديالك، أشنو يمكن يديو ليها فأرض الواقع والمكان ونشوفو شنو يمكن يتدار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن ننتقل إلى السؤال الأخير الموجه إليكم السيدة الوزيرة، حول "جمود الحوار الاجتماعي القطاعي في العديد من الوزارات والمؤسسات العمومية".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

عن أسباب الجمود الحوار الاجتماعي القطاعي في العديد من الوزارات والمؤسسات العمومية، نسائلكم السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلي السيدة الوزيرة للجواب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

كنشكر السيدة المستشارة على طرح هاذ السؤال المهم.

كيفما كتعرفو الحكومة كتعطي أهمية كبيرة للحوار الاجتماعي، حيث تطلق مسلسل ديال الحوار الاجتماعي في البداية ديال الولاية، وأنه تم التوقيع على اتفاق ديال 30 أبريل ما بين الحكومة والفرقاء الاجتماعيين الأكثر تمثيلية.

حوار اجتماعي اللي كان عندو عدد ديال المكتسبات، من أهمها بالنسبة للقطاع العام:

- رفع الأجر الأدنى بالوظيفة العمومية 3500 درهم؛

- حذف السلم 7 بالنسبة للموظفين المنتمين لهيئتي المساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين؛

- رفع حصيص الترقية من 33% لـ 36%؛

- إقرار الرخصة ديال الأبوة مدتها 15 يوما مدفوعة الأجر؛

- إحداث مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية اللي غادي يستافدو منها 10 آلاف موظفا وموظفة، وتنعرفو كلنا على أنه هاذ الأعمال الاجتماعية فيها مجال الصحة والسكن والاصطياف والقروض، وعدد من الخدمات.

والحكومة.. كان تم إصدار جوج ديال القوانين و11 المرسوم فواحد الأشهر قليلة، هذا زمن قياسي، وهاذ الشي تيعكس الأهمية اللي كتعطيها الحكومة للحوار الاجتماعي.

كما أنه وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة دارت منشور للسيدات والسادة الوزراء من أجل حثهم على دراسة مختلف القضايا والملفات ذات الصلة بالقطاعات اللي كيشرفو عليها في إطار حوار قطاعي، بهدف إيجاد حلول ممكنة وعملية لملفات ذات أولوية، اللي غتمكن من تحسين الأوضاع الاجتماعية والمهنية للعاملين بالقطاع.

دعوة المسؤولين على المنشئات والمؤسسات العمومية الخاضعة لوصايتهم، لمباشرة حوارات من أجل دراسة ملفات ذات الصلة في مجال اختصاصاتهم، وعدد ديال القطاعات دارات حوارات قطاعية، مثلا حوار التربية الوطنية راه الحوار القطاعي مستمر، في إطار قطاع التعليم العالي، تم التوقيع على اتفاق اللي كانت التزمت فيه الحكومة بإصدار نظام أساسي جديد خاص بهيئة الأساتذة الباحثين وتحسين الوضعية ديالهم.

على مستوى قطاع الصحة أيضا، كانو عدد ديال الأشياء اللي كانو، بحال:

- تحسين وضعية الأطباء اللي غيستافدو من زيادة مهمة في الأجر بداية مسارهم المهني؛

- تسريع وثيرة الترقية لكافة الممرضات والممرضين عبر منحهم أقدمية اعتبارية تتراوح بين ثلاثة وخمسة سنوات.

كيفما قلت لكم، الحوار الاجتماعي راه مستمر، راه فالمأسسة، كل ستة أشهر كنتلقاو بالشركاء الاجتماعيين في إطار الحوار الاجتماعي باش نتدارسو القضايا المهمة بالنسبة للموظفات والموظفين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيدة المستشارة للتعقيب.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيدة الوزيرة،

يؤسفنا أن نعبر لكم اليوم أن الإرادة التي عبر عنها السيد رئيس الحكومة، باعتبار الفرقاء الاجتماعيين شريك استراتيجي، مازالت لم تصل إلى جميع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية، والشاهد لدينا على ذلك هو عدم تجاوب العديد من المسؤولين الحكوميين ومدراء المؤسسات العمومية مع طلبات عقد اللقاءات الموجهة لهم من طرف الجامعات والنقابات المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، لتدارس الإشكاليات المطروحة والملفات المطلبية المستعجلة.

ولأن الحق أحق أن يقال، فإنه إذا كان ليس هنا إلا التنويه بسير الحوار القطاعي في بعض القطاعات، رغم الصعوبات التي يواجهها ذلك من قبيل التعليم والصحة، فإننا ندعو باقي القطاعات التي مازال المسؤولون عنها يستنكفون عن التجاوب مع طلبات الجامعات والنقابات المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، عقد لقاءات معهم إلى تغيير مقاربة التعامل مع الجسم النقابي.

وفي هذا الإطار، ندعو السيد رئيس الحكومة وفي إطار صلاحياته الدستورية والقانونية إلى العمل على توجيه تلك القطاعات إلى الوجهة السليمة، وهي وجهة الإصغاء والحوار والإنصات لمطالب الشغيلة، كما نعبر عنها بكل صدق وأمانة ودون مزايدات.

السيدة الوزيرة،

لقد سبق لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن دعا في مداخلته أثناء الجلسة الشهرية، التي خصصت لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، والتي خصصت لموضوع الحوار الاجتماعي، إلى إطلاق سراح الحوارات القطاعية، حيث اعتبرنا أن الحوارات القطاعية هي بمثابة شرايين الحوار الاجتماعي الوطني، وأن استمرار جمودها يمس بهذا المسار الجديد وبهذه الروح الإيجابية التي دشنت بها الحكومة الحالية علاقتها مع الشركاء الاجتماعيين.

وعلاوة على ذلك، فإن استمرار هذا الجمود سيفرغ مقولة المأسسة من أي حمولة إيجابية.

لقد ظهر لنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ومن خلال جلسات الاستماع التي دأب فريقنا على تنظيمها بشكل أسبوعي وبالتناوب مع الجامعات والنقابات المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، أن هناك حاجة مستعجلة لإطلاق الحوار الاجتماعي في العديد من القطاعات، ومن ذلك مثلا مؤسسة العمران، الوكالات الحضرية، المؤسسات العمومية الخاضعة لوصاية وزارة الفلاحة.

هذا غيض من فيض، نتمنى صادقين أن يسمع نداؤنا هذا وأن لا يظل صيحة في واد.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيدة الوزيرة ما بقاش التعقيب.

ونشكرك في نهاية هذه الأسئلة الموجهة لكم على مساهمتكم القيمة معنا في هذه الجلسة.

ونشكر السيد وزير الصحة ونرحب بحضوره معنا في هذه الجلسة.

ونتنقل إلى الأسئلة الموجهة للقطاع الذي يشرف عليه، ونستهلها بسؤال أول حول "التعريفة المرجعية تعرقل نجاح التغطية الصحية".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار السي زيدوح.

المستشار السيد محمد زيدوح:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمات،

يعتبر تعميم التغطية الصحية منذ فاتح دجنبر 2022 خطوة مهمة من أجل تعميم الحق في الولوج للصحة في إطار متكافئ وعادل، إلا أن التعريفة المرجعية تحول دون تحقيق العدالة الصحية المنشودة.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن تصور الحكومة لمراجعة التعريفة المرجعية بما يضمن العدالة الصحية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد خالد ايت طالب وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

أولا سنة سعيدة للجميع، بأطيب المتمنيات وموفور الصحة والعافية لهذا البلد الكريم، وصاحب الجلالة والسادة المستشارين، إن شاء الله وبإذن الله.

جوابا على سؤالكم، السيد المستشار المحترم، وكما تعلمون، أن التعريفة المرجعية هي متجاوزة، متجاوزة ولكن ما تنعملوش بالتعريفة المرجعية اليوم، تنعملو بالتعريفة المتوافق عنها، إلى عندنا (la tarification de référence de 98) ما تتستعمل إلا في إطار (l'arbitrage)، ولكن مع الهيئات المدبرة تنعملو بواحد التعريفة اللي هي توافقية واللي حتى هي فيها واحد التجاوز، رغم أن كان واحد العمل اللي كان تدار في 2020 وكانت واحد المراجعة ديال التعريفة المتوافق عنها، وكانت صادقت عليها هيئة مدبرة واحدة، واللي كانت غادي تدير لنا واحد القفزة نوعية في الإطار ديال التكفل بالمرضى على المستوى الميداني، سواء بالقطاع العام أو بالقطاع الخاص.

إلا أنها ما طبقاتش، ما دخلاتش لحيز التطبيق.

اليوم، التعميم ديال التغطية الصحية ما عندو علاقة بالتعريفة المرجعية، خصنا نراجعو هاذ التعريفة المرجعية، لأنه أصلا اليوم ذاك التوازنات المالية اللي كاينة باش يمكن لنا نحافظو على هاذ الديمومة ديال التغطية الصحية، خص يكون عندنا التكلفة الحقيقية اللي كنقيموها على كل مواطن كيستافد من العلاجات، كذلك خصنا نحيدو ذاك الأساليب القديمة اللي هي بالطريقة الجديدة اللي توافقنا معها في 2020 كيمكن لنا نتجاوزوها باش ما يبقاش (chèque de garantie)، ما يبقاش (le noir) ويولي المواطن يمكن لو يختار فين بغى يمشي ما عندو حتى مشكل.

اليوم (RAMED[4]) ما بقاش، دخلات الأجرأة ديال التغطية الصحية، ولكن ملي كيمشي اليوم المواطن المغربي اللي عندو (RAMED) يمشي لـ (privé) غادي يطبق عليه إينا تعريفة؟ التعريفة ديال كل واحد، حيث ما كايناش التعريفة المرجعية اللي هي متقادمة اللي حتى واحد ما تيقبل عليها.

فين وصلنا؟ باش يمكن لنا ندير التعريفة المرجعية، خصنا أول حاجة هي نرجعو المصنف، المصنف اللي حتى هو متقادم (la NGAP[5])، خصنا ندخلو واحد المصنف جديد واللي راجعناه ومحطوط في الأمانة العامة للحكومة للتدارس، كنتسناو الأجوبة ديالها باش يمكن لنا عاد ندير و عليه التعريفة، ومن تم تندوزو للتوافقات مع الهيئات المدربة، الحمد لله مع الهيئة المدبرة اليوم ديال (la CNSS) ربما غادي يكون واحد التحسن جد ملموس في الأيام المقبلة إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد الوزير على الجواب، اللي أنا ربما كنتقاسم معك فيه عدة نقط.

ولكن ملي كانت التعريفة، السيد الوزير، تصاوبات في 98 وحتى 2006، وكانت المراجعة ديال كل 3 سنوات ما تعملاتش، ولهذا أصبح متجاوز.

اليوم، احنا ملي تنتكلمو على هذه النقطة ديال مراجعة التعريفة، راه أساسا لأن تنعرفو المواطن المغربي كيأدي أكثر من 50% في المصاريف دالعلاج، ملي تنقولو خصنا نحسنو التعريفة المرجعية راه حفاظا على التكلفة ديال ذاك المواطن أساسا، لأنه هو اللي أساسي اليوم.

ملي تنتكلمو كذلك على مراجعة التعريفة لأن تنعرفو في 2006 كانو

[4] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale

[5] **N**omenclature **G**énérale des **A**ctes **P**rofessionnels

بعض الأمراض ما داخلينش في التعريفة المرجعية، واليوم ملي كاين أمراض ملي تنطلبوها لا (la CNOPS[6])، لا (la CNSS) ما كنقدوش يعطيونا الموافقة عليها، لأنها غير موجودة.

إذن، اليوم راه لابد حتميا خصنا نراجعو التعريفة لأن أصبح شيء أساسي.

ثانيا، السيد الوزير، ملي تنقولو بأن التأثير على التغطية الصحية، ما معناه؟ راه هي بأن احنا بغينا ذاك المواطن المغربي ملي يدخل سواء للمستشفى الخاص أو العام بذيك البطاقة ديالو ما يؤدي حتى شي حاجة، هذا هو الهدف الأساسي، لأنه كيكون عندنا تكلفة العلاج حقيقية ومعقولة، كيف يعقل بأنه هذاك السيد اللي عندو ذاك المنزل وكيكري الدار ديالو كل 3 سنوات كيدير المراجعة ديال الكراء ديالو، وهذه مسألة ديال مواطن مغربي ديال المرض ما يمكنش نديرو واحد المراجعة لكل 3 سنوات، اللي هي في القانون ومحتوم علينا؟

إذن، اليوم راه التكلفة ديال العلاج ما عندهاش المعادلة مع المصاريف الحقيقية ديال العلاج، وأنت تتعرف، السيد الوزير، أحسن مني ذلك، ولهذا تتقول بأن اليوم ما بقيناش نتكلفو على (la cotation) اللي خصنا نتكلفو على التكلفة الحقيقية ديال العلاج، وهذا هو اللي بغينا نوصلو.

كانت اتفاقية ديال 2020، مزيان الأجندة ديال 2020، ولكن، السيد الوزير، ذيك الاتفاقية ما مشاتش لأن ولو بأن ما كانتش عامة كانت كتقيس غير الإنعاش أساسا والفحوصات الطبية، ولكن راه ما مشاتش، وأنت عارف علاش ما مشات، السيد الوزير، وما تنفذاتش، ياريت كون تنفذات غير هذيك الاتفاقية ديال 2020 كان غادي يتحسن في الإنعاش، لأنه الإنعاش اليوم التكلفة ديالو 1500 درهم، ما كاينة حتى شي دولة في العالم اللي الإنعاش التكلفة ديالو 1500 درهم، وكانت في هذه الاتفاقية ديال 2020 كانت طلعات حتى لـ 2500 وكانت مهمة جدا.

إذن اليوم، السيد الوزير، احنا بالسؤال ديالنا أولا بغينا نحسو بأن راه احنا مستعدين نناقشو مع الحكومة من أجل إيجاد واحد الحل متفق عليه لمصلحة المواطن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، في بعض الثواني، التعقيب.

[6] **C**aisse **N**ationale des **O**rganismes de **P**révoyance **S**ociale

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

راه متفق معك، السيد المستشار المحترم، أنه راه الأجرأة راه بدأت ديال المراجعة، وهذه الجمعة هذه غادي يكون واحد اللقاء مع القطاع الخصوصي على التفعيل ديال هذه الاتفاقية الأولى ديال 2020.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني..

احنا مرتبطين بالوقت السيد المستشار يمكن لو يستغل السؤال الثاني ويضيف إلى بغا يضيف.

إذن السؤال الثاني "إدماج المستفيدين من نظام "راميد" في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي.

تفضلو السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن الآليات والإجراءات التي ستتخذها الحكومة من أجل إدماج المستفيدين من نظام "راميد" إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

الإجراءات والتدابير اتخذت، لأن "الراميد" ما بقاش من 1 دجنبر ودخلنا في الأجرأة ديال التأمين الإجباري الأساسي عن المرض التضامني اللي غيستافدو منه الناس اللي كانو في إطار "راميد".

إنما هاذ المسألة هاذي تدارت بواحد الطريقة تلقائية، وأنتم شاركتو معنا في إطار القانون ديال اللي هو 27.22 اللي كيخول الصلاحيات أنه يكون انتقال تلقائي واللي ثبتات باش تبدا الأجرة، وزدنا كملنها بالقانون

60.22 اللي غتصوتو عليه اليوم في (la plénière) باش كذلك الناس اللي عندهم القدرة ديال الاشتراك، وغنكونو الحلقة غلقناها ديال هاذ التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

إنما كاين بعض التدابير اللي هي موازية بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي باش يمكن جميع الصلاحيات اللي كانت عند الناس اللي هوما كانو كيستافدو من "الراميد" كتبقى هاذيك المكتسبات ما كتضيعش لهم، ولهذا كاين هاذوك البيانات اللي كانت عند الوكالة الوطنية للصحة كلها انتقلت لعند (la CNSS).

كذلك، عندنا الوكالات ومراكز القرب باش نسهلو التسجيلات على هاذ المواطنين، رغم أن فهاذوك الناس، هذاك الكم ديال الناس اللي هوما انتقلو تلقائيا ديال "الراميد" كاين بزاف ديال الناس اللي فيهم إعادة النظر، ولهذا كاين هذاك القانون ديال 72.18 ديال السجل الموحد اللي هو غادي يجي باش يديرواحد التغربيلة، علاش؟

لأن كاين الناس اللي هوما حقيقيا عندهم "الراميد" وما كيستافدوش من "الراميد" خصهم يدخلو، وكاين ناس اللي عندهم "الراميد" وما كيستافدوش منو خصهم يدخلو لواحد النظام إجباري، وهاذ المسألة هاذي راه بدات الأجرأة ديالها، الجهة ديال الرباط – سلا – القنيطرة راه هي اللي تختارت كأول تجربة، والحمد لله راه بدات الأمور، وتعممت في 28 نوفمبر على سائر الوطن، ولكن الأجرأة اخذينا واحد المدة زمنية ديال من دبا 6 أشهر غادي يكون عندنا كاع الأمور واضحة وشفافة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار، كاين تعقيب؟

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

إن تنزيل نظام الحماية الاجتماعية الشامل يعتبر منعطفا حاسما لتحقيق التنمية المستدامة والحماية الاجتماعية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاب العرش لسنة 2020.

وفي هذا الصدد، لا يسعنا إلا أن نثمن عاليا هذا المشروع المجتمعي والإستراتيجي ونجدد موقفنا لدعم هذا الإصلاح الكبير والذي سيكون له الأثر الكبير على جميع المغاربة في اتجاه بناء الدولة الاجتماعية وتعزيز ركائزها.

السيد الوزير المحترم،

تجدر الإشارة من خلال تشخيص المنظومة الصحية ببلادنا إلى النقص الحاد في الأطر الطبية والتمريضية رغم توظيف 5500 من الأطر الصحية، كما أن هذا النقص سيتضاعف لاسيما أن بلادنا تمر من مرحلة تحويل 11 مليون من المواطنين المسجلين في إطار نظام المساعدة الطبية "راميد" نحو نظام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبالتالي سيرفع معه الإقبال على المؤسسات الاستشفائية.

إن الرهان الأبرز حول ورش الحماية الاجتماعية يرتكز بالأساس إلى ضمان ديمومة تمويل نظام الحماية الاجتماعية وعدم السقوط في تجربة ما عاشه نظام "راميد" من صعوبات وتعقيدات كبيرة، ارتبطت أساسا بصعوبات التمويل وضمان آليات تمويلية قارة له، خصوصا وأننا اليوم نشهد على وجود صعوبات حقيقية في تحصيل اشتراكات العديد من الفئات وما لذلك من تأثير على الآجال المبرمجة لتنزيل ورش الحماية الاجتماعية.

إننا في الفريق الاشتراكي نؤكد على أن نجاح ورش الحماية الاجتماعية الوطنية والحماية الاجتماعية، هي مسؤولية الحكومة بأكملها، والفاعلين في الميدان، وليست مسؤولية قطاع الصحة بشكل منفرد، وذلك لما لها من تأثير شامل على المجتمع ككل.

وشكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، ما كاينش تعقيب؟

تفضلوا، باقي.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

غير باش نوضح للسيد المستشار المحترم واحد النقيطة، هي أن بالنسبة "للراميد" راه الدولة اللي متكلفة بالمساهمة، حقيقة كاين واحد الصعوبة بالنسبة للناس اللي هوما غير الأجراء، ولكن هذيك غادي تتجاوز، الدولة كتبقى هي الضامن على التوازنات.

اللي احنا بغينا نوصلو ليه، هو أن يولي قطاع ديال الصحة أو المنظومة الصحية كتمولها التأمين الإجباري عن المرض هو اللي كيمولها، وهاذي خصها واحد الشوية ديال الوقت وتوافقات إن شاء الله، بالفضل ديالكم وبفضل الله غادي نوصلو إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثالث حول "إحداث مستشفيات متعددة

التخصصات"، وأعطي الكلمة لأحد المستشارين بفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السي الوردي.

المستشار السيد جمال الوردي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي ستتخذها وزارتكم من أجل إيجاد حلول عاجلة لمعالجة الخصاص الذي يعرفه القطاع الصحي بإحداث مستشفيات متعددة الاختصاصات للقرب بجل المناطق النائية المستهدفة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

التدابير اخذاتها الحكومة، هو الإصلاح الجذري ديال المنظومة الصحية، واللي كتشرفو وكتسهرو عليه كذلك معنا في إطار القانون الإطار 06.22 اللي جاب حكامة جديدة ديال المنظومة الصحية، كإحداث مجموعات صحية ترابية واللي غادي تجاوب على جميع هاذ المسائل.

إنما غادي نجاوبك على السؤال مباشرة ديال المناطق النائية ومستشفيات وتعدد الاختصاصات.

باش يمكن نحدثو مستشفى كاين بعض المعايير، واحد الشروط ما يمكنش نجيو نقولو أرا خصني ندير واحد المستشفى هنايا حيث الساكنة طلباتو، صافي، راه هذا استثمار كبير، خصو موارد مالية، خص موارد بشرية، إذن كاين واحد المعايير اللي كيكونو داخلين في إطار الخريطة الصحية الجهوية.

فهاذ الإطار، المخطط الجديد كنقولو بأن الخريطة الصحية الجهوية غادي تحدثت بموجب القانون، ولكن اللي غادي يحط القواعد ديالها هو "المجموعات الصحية الترابية"، واللي غادي تقول فين يمكننا نستثمرو في إنشاء وحدات أو منشئات صحية.

في القانون 34.09 القديم اللي اليوم تنسخ، كنا كنقولو بأن ما يمكن نحدثو المستشفى إلا إذا تعدات الكثافة السكانية أكثر من 70 ألف نسمة، عاد يمكن لنا نقولو راه نديرو واحد المستشفى ديال القرب، واحنا غاديين، وصلنا لـ 200 واحنا كنطلعو.

اليوم لا، المجموعات الصحية الترابية هي اللي كتشوف فين يمكن لها تحط مصالح ديال القرب، وربما ماشي مستشفى، ربما خص وحدات صحية، مراكز صحية المستوى الأول، والمستوى الثاني هذا هو التوجه الجديد اللي غاديين في إطار ديال المجموعات الصحية الترابية واللي كلها كتولي راه مؤسسة عمومية، اللي كتشرف على الجميع من (centre de santé) الصغير حتى للمركز الاستشفائي الجامعي.

في إطار هاذ التدبير تما فين عندها الخصاص، لأن فين غادة الغاية؟ الغاية غادة أن خصنا نشجعو الخدمات ديال القرب، المواطن المغربي اليوم اللي كيخسر الجيب ديالو في التنقل بغينا نقربو ليه الخدمات، الطبيب يمشي عند المريض، ماشي المريض يجي عند الطبيب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد جمال الوردي:

أنا بدوري أشكركم السيد الوزير المحترم على المعطيات التي تفضلتم بتقديمها لنا في هذا الباب.

وقد طرحتم فيها بكل شجاعة الإشكالات التي تعاني منها المنظومة الصحية مع إقرار معالجتها في إطار التدرج والتراكم للحد من معاناة المرضى وضمان ولوجهم للخدمات العلاجية.

وبهذه المناسبة، نجدد التعبير في فريق التجمع الوطني للأحرار، عن اعتزازنا بهذه المقاربة المتميزة الذي اعتمدتها بلادنا لتنزيل ورش التغطية الصحية الإجبارية لكافة المغاربة، لتعزيز التضامن والتماسك الاجتماعي، وتعزيز خدمة الصحة العمومية وتوفير الوسائل الكفيلة بتطوير العرض الصحي تحت الإشراف المباشر للسيد رئيس الحكومة، الذي يشرف شخصيا على متابعة تنزيل هذا الورش، معتبرينها إجراءات شجاعة وجريئة، تهدف إلى إعادة الثقة للمواطنين في المستشفى العمومي.

السيد الوزير المحترم،

نقر بوجود مجهودات جبارة تقوم بها أطر المندوبية الإقليمية لوزارة الصحة، ورغم ذلك ساكنة إقليم الخميسات تعاني من الخصاص في الخدمة الصحية، حصريا ساكنة سيدي علال البحراوي والجماعات المجاورة لها، التي تنتظر تفعيل قسم المستعجلات والمضمن في الاتفاقية المبرمة ما بين الجماعة والوزارة.

وعليه أود أن أطلعكم، السيد الوزير، على الخصاص الحاصل في الأطر الطبية وشبه الطبية بالمراكز الصحية التالية: آيت أوريبل، الرماني، عين السبيت، بوقشمير، وسيدي علال البحراوي ولماس، وغياب مجموعة من التخصصات الطبية في تيفلت المركز الصحي، موسى بن نصير، والياسمين والخميسات والرماني وسيدي علال البحراوي.

بالنسبة للبنايات التي لا تستجيب للمعايير الهندسية لاستقبال المرضى في أحسن الظروف، نجد المراكز الصحية التالية: السعادة، بني أونزاروتارميلات، مولاي إدريس أغبال وآيت أوريبل.

لهذا نطالبكم، السيد الوزير المحترم، بالتدخل العاجل لحل مشكل توقف الأشغال بالمستشفى المتعدد الاختصاصات بالخميسات والقيام بزيارة ميدانية لهذا الإقليم، وهي فرصة لكم للوقوف على هذه النواقص التي تجعل المواطنين والمواطنات غير راضين على أداء المرفق الصحي العمومي، ولا يحفظ كرامتهم ولا يعكس كل المجهودات التي تقومون بها في هذا الباب.

وأخيرا، لنا الثقة فيكم، السيد الوزير المحترم، بأنكم لن تدخروا جهدا للوقوف على هذا الأمر بصفة شخصية، لما فيه مصحة إقليم الخميسات، حتى نتمكن جميعا بعون الله من حل الإشكالات التي من شأنها أن تحول دون بلوغ الأهداف المرجوة من هذا الورش الهام.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، إذا أمكن.. صافي؟

إذن ننتقل إلى السؤال الرابع حول "خدمات أقسام المستعجلات"، وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السي لفحل.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات التي ستتخذها وزارتكم من أجل سد الخصاص في الأدوية والموارد البشرية الضرورية وتحسين الخدمات الصحية بأقسام المستعجلات بكافة تراب المملكة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار المحترم، على هذا السؤال.

أولا، الخدمات ديال المستعجلات هي جزء لا يتجزأ من الخدمات ديال المستشفى. الإشكالية ديال المستعجلات هي إشكالية عويصة ومتقادمة، يعني باش يمكن نحلو المشكل ديال المستعجلات، خص واحد المقاربة شمولية، ولهذا في هذا الإصلاح الكبير اللي جاي ديال المنظومة الصحية وفي إطار "المجموعة الصحية الترابية" بما أنها تتكلف بجميع المشاكل على المستوى الترابي، غادي نلقاو الحل ديال المستعجلات، علاش؟ لأن أشنا هو المشكل؟ خصنا نحط الأصبع ديالنا على المشكل ديال المستعجلات، المشكل ديال المستعجلات اليوم هو 80% ديال النشاط ديالهم ماشي استعجالي، علاش؟ لأن وحدات القرب، المراكز الصحية ما تيخدموش بنفس الطريقة باش يمكن لهم يقبطو العدد ديال المرضى اللي كيتوافدو على المستعجلات وكيخلقو واحد الاكتظاظ.

فلهذا كان واحد العمل اللي هو داخل في إطار ديال هاذ الإصلاح هذا، واللي هو تدرجي اللي خدامين به كنقولو بأن أولا مصالح القرب هو الأولى خصها تصلح باش يمكن لها تستقبل وتبقى سياسة القرب لمرضى المواطنين المغاربة ما خصهومش يمشيو للمستشفى الكبير، إلا إلى كانت يعني الترشيد ديالهم بوثيقة طبية.

ثانيا، الموارد البشرية، عارف بان الموارد البشرية ديال المستعجلات حتى هي كذلك فيها مشكل، بحال في شحال هاذي باش تهضرو واحد الهضرة بدون لغة خشب شفافة، فين ما كان شي واحد اللي ما باغيينوش تيقول لك صيفطوه للمستعجلات، وفي هاذ الوقت هاذي المستعجلات راه مهنة ثمينة وشريفة وبالعكس اللي تتبغي واحد الالتزام وتتبغي واحد..

هاذ الوظيفة الصحية اللي جاية جديدة غادي تشجع وغادي تحفز وغادي تبدل من منظور ديال العمل في إطار ديال الاستقبالات بالمستعجلات.

ولهذا، تنقول لك المقاربة خصها تكون شمولية باش يمكن لنا نحلو هاذ المشكل ديال المستعجلات.

كذلك التكوين في الإطار ديال المستعجلات، أطباء المستعجلات كانو كيتكونو على 5 سنين، أكثر من (les réanimateurs) فالوقت اللي (les réanimateurs) كيديرو غير 4 سنين، وندیرو غير (les réanimateurs) كافينا باش يخدمنا فـ...

إذن اليوم كذلك، خص واحد المقاربة وحدة أخرى نقصو من العدد ديال السنوات ديال التكوين لهاذ الأطباء.

كذلك، ولينا كنكونو الممرضين في إطار المستعجلات، باش يمكن لنا يخدمو لنا فالمصالح ديال المستعجلات، هاذو هوما السياسة اللي يمكنا

تشجع غدا فهاذ المقاربة الشمولية بالوظيفة الصحية باش..

غنهضرو على الأدوية، كاينة الأدوية ديال المغرب من 2019 لليوم، الميزانية ديال الأدوية ديال وزارة الصحة طلعات بشكل جد مهم، يكفي أنا نقول لكم من العام اللي فات لهاذ العام هذا، تقريبا ما يناهز 900 مليون ديال الدرهم اللي تزادت فالأدوية، فبالتالي كاين واحد النوع ديال المشكل ديال الحكامة اللي خصو يتراجع في إطار هاذ الإصلاحات الكبرى اللي كنقوموبها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار لفحل.

تفضل.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الوزير.

نعلم جيدا تحديات قطاع الصحة ببلادنا لا من حيث نقص الموارد البشرية ولا من حيث ضعف الوسائل اللوجيستيكية للعمل، بالرغم من ذلك تبذلون مجهودات جبارة للرفع من جودة الخدمات الصحية المقدمة، إلا أن ما يسترعي الانتباه ويجب الاشتغال عليه هو ضعف خدمات أقسام المستعجلات، وعلى سبيل المثال: مدينة أزمور التي تتوافد عليها 7 جماعات مثل: جماعة سيدي علي بنحمدوش، والبير الجديد والغديرة وشتوكة واولاد رحمون والحوزية، وتعرف ضعفا في الخدمات.

وهاذ الأقسام ديال المستعجلات تعد بوابة المرفق الصحي، بحيث تستقبل الحالات الحرجة، والتي في الغالب ما تكون مصحوبة بقلق كبير من لدن طالب الخدمة الصحية أو بعض الأقارب، مما ينجم عنها عدم الرضا على الخدمات المقدمة، وأنتم أهل الاختصاص تدركون مدى أهمية تدخلات أقسام المستعجلات في إنقاذ الأرواح وتفادي المآسي الاجتماعية التي قد تنجم عن التأخر أو التهاون في تقديم الإسعافات الأولية والضرورية للمرضى والمصابين.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نطالب بالرفع من جودة خدمات هذه الأقسام وجعل تدخلاتها آنية وفورية وبالعناية اللازمة بما يسهم في تعزيز ثقة المواطن بالمنظومة الصحية وبتثمين روح الانتماء للوطن وتقريبها من المواطن، لرفع الضغط على المستشفيات الجامعية والإقليمية.

انطلاقا من هذا المسعى، نلتمس منكم، السيد الوزير المحترم، إيلاء المزيد من العناية لهذه الأقسام، سواء من ناحية تعزيز أطقمها الطبية وشبه الطبية وبوسائل التدخل السريع المجهزة لإنقاذ الأرواح وتخفيف وطء الإصابات والحوادث وكل ما قد يترتب عليه من مآسي.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننتقل إلى السؤال الخامس، حول "تحسين وضعية قطاع الصحة بالمناطق القروية والجبلية"، وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي ادريس الحسني علوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

نعود مرة أخرى لطرح موضوع وضعية القطاع الصحي بالمناطق القروية والجبلية، المطبوع بالخصاص سواء على مستوى البنايات والتجهيزات أوالموارد البشرية.

وعليه، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، على التدابير الحكومية المتخذة لتأسيس خيار الإنصاف والعدالة المجالية في هذا القطاع الاستراتيجي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

هاذ القضية ديال المناطق الجبلية والفوارق المجالية، كنظن بأنه راه حظات بكثير من الاهتمام.

هاذ السؤال هذا شحال من مرة جاوبنا عليه، نفس الجواب كان.. راه المشكل ماشي في المنشئات الصحية، راه المشكل فالموارد البشرية، راه نبنيو شحال ما بنينا، علاش غنبنيو إلى ما غنخدموهم؟ فينا هوما الموارد البشرية باش غنخدموهاذ الناس هاذو؟ خص تكون عندنا واحد المقاربة شوية متكاملة باش نقولو شنو بغينا، واش بغينا الحاجة اللي كتخدم ولا غير ندير الخاطر؟

بنيت باش يتسمى رانا بنيت وكنديرلهم العلاج النفساني، لا، بغينا منشئات صحية تكون خدامة، باش يمكن لها تكون خدامة، خص

يكون عندنا الموارد البشرية الكافية، باش يكون عندنا الموارد البشرية الكافية، وراه قلنا عندنا واحد النقص مهول ديال 32.000 طبيب، 65.000 ديال الممرض، كيفاش يمكن لنا نكونوهم؟

تدارت واحد الإستراتيجية باش نكونو هاذ الناس، باش نرجعو في هاذ الخصاص هذا، ولكن خص حتى لـ 2025 عاد يمكن لنا نرجعو، في هاذ الوقت هذا واش ما نديرو والو؟ غنديرو إن شاء الله، وهاذ الشي كنا تنتكلمو على الطب الجهوي، هاذ برنامج الطب الجهوي اللي هو غادي يخلي جميع المناطق، سواء كانت حضرية أو جبلية، غادي تستافد من ذاك السياسة الصحية الجهوية في إطار المجموعات الصحية الترابية.

ناهيك على هذاك، كان برنامج ديال تقليص الفوارق المجالية اللي تدار مع وزارة الفلاحة، واللي الصحة هي شريك، كاين البرنامج ديال التنمية البشرية، كاين بزاف ديال البرامج ديال الرعاية اللي تنقومو ببعض العمليات اللي كتدار على مستوى المجال القروي باش نقلصو كذلك من هاذ الفوارق هذا.

الطب عن بعد، راه الإشكالية راه هو الطبيب ملي تتبغي تصيفطو تما تقول له اجلس ما غاديش يبقى جالس لك، ولكن أنا تنتمنى وتنفضل أن الطبيب نصيفطو تما يدير واحد العملية ديالو ويرجع عاود ثاني ما عنديش مشكل، ولكن يبقى يجي بصفة منتظمة، على الأقل الساكنة تبقى تشوف ذاك الطبيب بطريقة منتظمة، اللهم بهاذ الطريقة ولا ما يكون والو.

ها البرنامج الطبي جاي أشنو جايب، هذا هو التدبير الجهوي في إطار الخريطة الصحية الجهوية اللي بغينا، هذا خصنا نشجعوه، زائد تنظيم القوافل الطبية، اليوم القوافل الطبية كنا تنديروها من باب ديال الإحسان، لا دبا المغرب كله عنده التأمين الإجباري الأساسي على المرض، خص تكون عندنا سياسة واحدة أخرى ديال الطب المتحرك وكذلك نشجعو الطب عن بعد، وهذا هو المقاربة الشمولية إلى بغينا نهضرو على المجال القروي، اللي خص ينخرط ما نبقاش نهضر على المجال القروي في إطار الجهة يكون واحد الاندماج.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي إدريس الحسني علوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على جوابكم، ونود في الفريق الحركي تسجيل بعض الملاحظات والاقتراحات.

1- لابد في البداية أن ننوه بالمجهودات المبذولة في هذا القطاع الذي رغم الإمكانيات المخصصة فهو يعرف عدة اختلالات، خاصة على المستوى المجالي وسوء توزيع البنايات الاستشفائية والموارد البشرية؛

2- لا خلاف، السيد الوزير، أن المناطق القروية والجبلية تحتاج إلى عناية خاصة في المجال الصحي، ويتجلى ذلك في وضعيات المراكز الصحية في غياب الأطر الطبية الضرورية، لهذا نتمنى من السيد الوزير التعجيل بتأهيل 14.000 مركز صحي التي التزمت بها الحكومة في برنامجها؛

3- نشكركم السيد الوزير على قرار إحداث المستشفى الجامعي بدرعة-تافيلالت، ونتمنى التعجيل بإخراجه إلى حيز الوجود، كما نتطلع، السيد الوزير، إلى مزيد من الاهتمامات بالمراكز الصحية والمستشفيات الإقليمية بالجهة، وهنا أطلب منك العمل على توفير طبيب للمركز الصحي بجماعة السفيفة بإقليم الرشيدية، والذي راسلتكم في شأنه، وهو المركز الذي يعرف خصاصا أيضا في الموارد البشرية.

وأخيرا، نشكرك السيد الوزير على المجهودات اللي تتقوم بها، ونتمنى لك التوفيق إن شاء الله.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننتقل إلى سؤال سادس حول "تجويد العرض الصحي بالعالم القروي والمناطق الجبلية".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السي الحسناوي.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول تجويد العرض الصحي بالعالم القروي وبالمناطق الجبلية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا، السيد الوزير، هناك تداخل ما بين السؤالين.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في نفس الإطار، التكملة ديال.. الحمد لله، شوف المناطق سواء الحضرية أو الجبلية تحظى بنفس الأهمية. البرنامج اللي قامت به الحكومة ديال التأهيل لـ 1400 مركز صحي الحمد لله غادي في واحد

الوثيرة جد مهمة، وانتوما مستقبلا في هاذ شهر يناير غادي تشوفو المراكز الأولى اللي غادي تخرج للوجود بواحد النموذج اللي هو جد متطور وعصري، اللي غادي تخلي الاستقبال ديال المريض غادي يتبدل وغادي تخلي على الأقل الطريقة ديال الاشتغال فيها واحد الرقمنة، والسيدة الوزيرة سبقتني قبل وتكلمت على الرقمنة، اليوم أنا نقدر نقول لكم 100% ديال المراكز الصحية وديال المستشفيات دخلهم النظام المعلوماتي، ودخلت لهم الرقمنة حتى ذاك التحديات ديال الصبيب، التحدي مع (Maroc Télécom) الحمد لله قدرنا نتجاوزوها، المركز الصحي اللي ما عندوشاي اللي ما داخلش ليه (la fibre optique) ولا الانترنيت كاين (satellite) باش يمكن ما يبقاش ذاك المركز الصحي في عزلة.

إنما السؤال اللي كيبقى مطروح اليوم واللي خصنا كلنا نجتهدو عليه هو كيفاش نردو المراكز الصحية كلها فيها الحضور ديال الطبيب، كاين مراكز صحية اليوم فيها الحضور غير ديال الممرض.

ربما في الأول غادي نستاعنو بالطب عن بعد، ريثما أن دخل في حيز التطبيق هذه الوظيفة الصحية اللي كتجي بواحد التحفيز جد مهم، باش تخلي جميع التنقلات ديال الأطباء وديال الممرضين كذلك يستافدو من الخدمات اللي تؤدى تما، والمواطن ما غيبقاش يتجول، رغم انتوما، السيد المستشار المحترم، كتنتميو لواحد المنطقة اللي تتعرف اليوم واحد النشاط كبير في الإطار ديال المجال الصحي واللي غادي تشهد كذلك مركز استشفائي جامعي، المستشفيات عن قرب غادي يخرج، أرفود قرب يخرج، تنغير قرب يخرج للوجود، بولمان دادس، يعني الحمد لله كاين راه ماشي نبقاو نخرجو بوحده هو اللي كافينا، ولكن كيخصنا الموارد البشرية.

إذن في هذا الإطار ديال الموارد البشرية، حيث هاذ السؤال غادي يبقى يمشي ويجي يبقى يمشي ويجي خصنا نتعاونو فيه، في الأول ما عندناش شي خيار آخر من غير ذاك الشي اللي عندنا نوظفوه أحسن توظيف، باش يمكن لنا يوظفوه أحسن توظيف هاذوك الناس اللي كيديرو الخدمة اللي كيديروها 3 يقدر يديرها 1 في الإطار ديال التحفيزات، كذلك أننا احنا الحكومة راه خدامة باش كتشجع الناس اللي بغاويجيويخدمو هنايا، الجهات خصهم يعاونونا بالشراكات، حيث ماشي وزارة الصحة اللي غتمشي تدير شراكة مع الأجانب، راه كل جهة خصها تحفز الميكانيزمات ديالها باش يمكن لها تدير الجهات وتدخل واحنا كنسهلو لها المسطرة، باش يمكن لنا الموارد البشرية تجي وتخدم في إطار منسجم، ملائم، على حسب الخاصيات ديال الجهة والحاجيات ديالها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

نحن في فريق الأصالة والمعاصرة نشيد بالمجهودات الجبارة التي تبذلونها وبالإصلاحات الكبرى التي تقومون بها في هذا القطاع، سواء على مستوى مشاريع القوانين التي تقدمتم بها إلى المجلس الموقر أو على مستوى تنزيل الحماية الاجتماعية أو على مستوى توسيع وتجويد العرض الصحي.

أغتنم هذه المناسبة كذلك لنتوجه بتحية تقدير وإكبار إلى جميع العاملين بهذا القطاع على الصعوبات التي يتحملونها وعلى التضحيات الجسام والخدمات النبيلة والإنسانية التي يقدمونها لفائدة المواطنين والمواطنات.

السيد الوزير،

هذه المجهودات كلها هي في أمس الحاجة إلى مجهود إضافي يتمثل في سد الخصاص في الأطر الطبية وشبه الطبية، خاصة في المناطق التي أكثر تضررا اللي كتعرف واحد التضرر كبير مثل درعة - تافيلالت وبالخصوص في إقليم الرشيدية اللي كيعرف واحد النقص كبير وكبير جدا، وغادي نعطيكم مثال اللي كيخص بلدية الجرف، بلدية الجرف راها السنة الثالثة على التوالي ما عندهاش طبيب.

احنا كنعرفو، السيد الوزير، بأنكم بذلتو مجهود كبير، خصصتو المناصب المالية، عينتو ناس وما التحقوش، كنعرفو هذا المجهود ولكن، هذا المجهود ها انتوما عملتوه ولكن المشكل لازال قائما، ما يمكنش هاذ الناس يبقاو بدون طبيب، لذلك قلتو في الكلمة ديالكم قبل قليل بأنه خصنا نتعاونو، كتعرفو بلي المجلس الجهوي ما باخلش عليكم، المجلس الإقليمي كذلك ما باخلش عليكم، الجماعات الترابية كذلك ما باخلاش عليكم، وراكم عارفين الاتفاقية اللي سهر عليها السيد الوالي مشكورا وتدارت معكم باش نساعدو من جهتنا ونوفرو الأطر الطبية وشبه الطبية، ولذلك احنا كنعرفو المجهود مديور، ولكن كنعرفو كذلك بأن المشكل مازال قائم، بغينا واحد الوقفة ديال التأمل وواحد التفكير بواحد الشكل جدي باش نخرجو من هذا المشكل.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننتقل.. لا مازال عندك شي حاجة، بضع ثواني، تفضلو.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

غير بسرعة، راه ما كاينش شي حل آخر من غير التحفيزات باش نكونو واضحين، راه اليوم ها انتوما تتشوفو على الصعيد العالمي أشنو واقع،

أستراليا حلات الأبواب ديالها اللي بغا يجي من المهنيين الصحيين 10 المرات (salaire) ياخذ، فرنسا دارت ليهم (séjour) كندا كتقول لهم.. العالم كله عندو مشكل ديال هاذ الخصاص، حتى احنا ما عندناش من غير هذا الحل هذا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن السؤال السابع حول "تسهيل ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة بالمناطق الجبلية للتغطية الصحية".

تفضلي السيدة المستشارة، الأخت فاطمة الحساني.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لتسهيل ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة بالمناطق الجبلية للحصول على الخدمات الصحية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

المريض كما كان مريض كيبقى مريض، سواء كان عندو إعاقة ولا ماشي إعاقة فهو مريض، ولكن كاين باش نجاوبك على السؤال ديالك أنه وزارة الصحة تبعا للتعليمات والتوجيهات ديال صاحب الجلالة الله ينصرو، اللي كان كيحث على إعداد سياسة مندمجة ومتكاملة اجتماعيا واقتصاديا بالنسبة لهاذ الناس اللي هوما ذوي الإعاقة، فكان واحد الإعداد وتفعيل واحد المخطط وطني للصحة والإعاقة لمرحلة 2015-2021، واللي كان يتمحور هذا المخطط حول 20 تدبير، فيه 73 إجراء على عدة محاور، وهي:

- تعزيز البرامج الصحية الوقائية والكشف المبكر للأمراض المؤدية للإعاقة؛

- تحسين خدمات التكفل بالاحتياجات ديال الأشخاص في وضعية إعاقة؛

- تعزيز التكوين الأساسي والتكوين المستمر؛

- تعزيز الإطار القانوني التشاركي؛

- التعبئة الاجتماعية؛

- تعزيز التتبع والتقييم والبحث العلمي؛

- وإزالة الحواجز وتحسين فرص الولوج إلى خدمات البرامج الوقائية؛

- وضمان خدمات التكفل والرعاية الصحية.

كذلك، الوزارة عملت على تقييم المخطط من أجل إنجاز مخطط جديد للصحة والإعاقة ديال 2022-2026، حيث تم تنظيم لقاءات وورشات عمل تقييمية وإعدادية بشراكات مع القطاعات الحكومية، هذا كله لضمان ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة بكل المناطق ببلادنا، ماشي الحضرية والجبلية في كل المناطق، بدون استثناء، يعني ما غاديش يكون التمييز، إلى خدمات صحية جيدة في مجال الوقاية والتكفل وإعادة التأهيل، وذلك تماشيا مع الورش الكبير الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

أهم التدابير على هذا المستوى:

- تعزيز برنامج الصحة والوقاية والكشف المبكر للأمراض المؤدية: وهذا يتضمن عدة محاور أهمها تنظيم العملية الوطنية للكشف المبكر والتكفل بالعجز في الوظائف السمعية والبصرية المؤدية للإعاقة السمعية والبصرية لفائدة الأشخاص المستفيدين من (RAMED)؛

- تحسين خدمات التكفل باحتياجات الأشخاص في وضعية إعاقة؛

- الحفاظ وضمان الحق في استمرارية الخدمات الصحية لذوي الإعاقة، سواء بالعالم القروي أو الحضري، وهذه المكتسبات اللي كان عندهم اليوم هوما داخلين في إطار ديال التكفل والتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وكيبقاو بنفس المكتسبات ديالهم وكاينة الديباجة ديالها القانونية.

كما الوزارة تولي واحد الاهتمام كبير للموارد البشرية المختصة، لأن يكون عندك الناس هذا ولكن خص الناس اللي مؤهلين، اللي كيعرفو لهاذ الناس ديال التكفل بالناس اللي هوما عندهم إعاقة، فتم في هذا الإطار هذا تعزيز الأطر والموارد البشرية، بحيث أن وصلنا اليوم تقريبا 1374 إطار، منهم أطباء مختصين في الطب الفيزيائي والتأهيل والممرضين المختصين في الترويض الحركي وترويض النطق والترويض البصري والتقنيين في تركيب الأطراف الصناعية والمقومات المتخصصين في العلاج والتعليم وغيرها.

وعلى الصعيد الميزانياتي كذلك، فقد عرفت الميزانية السنوية المتعلقة بتجهيز المراكز الجهوية والإقليمية واقتناء مستلزمات تركيب الأطراف..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيدة المستشارة، للتعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

شكرا لكم السيد الوزير المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، السيد الوزير، كنشكروك على أولا، التملك ديالك لكل ما يتعلق بهاذ المنظومة الصحية اللي كنعتبرو بأن اليوم الدولة ديالنا عندها واحد التحدي كبير كترفعو، لأن في إطار احنا في سياق دولة اجتماعية وتنزيل مرتكزاتها من حماية اجتماعية وتغطية صحية اجبارية إلى غيرذلك، لأن وفق هذه الرؤية نحن بصدد تنزيل واحد الرؤية سديدة ملكية واضحة المعالم، من أجل تجويد الخدمات الصحية وتحسين أداء المرفق الصحي.

احنا في التجمع الوطني للأحرار كنعتبرو هاذ الورش مجتمعي هام، سيعمل على تحقيق الارتقاء الاجتماعي لمختلف الفئات الاجتماعية بما فيها الأشخاص ذوي الإعاقة، وفي ذلك إعادة للثقة للمواطن في المستشفى العمومي.

السيد الوزير،

إلى كان المواطن عموما كيعاني فالعالم القروي من ضعف وتدني الخدمات الصحية، فإن الأشخاص في وضعية إعاقة بهذه المناطق يعني يعانون الأمرين، في ظل ظروف أصعب وغير مواتية للاستفادة من الخدمات الصحية، ناهيك عن غياب كما قلت الآن في الكلمة ديالكم التأطير الصحي الخاص بهذه الفئة بهاذ المناطق.

فاليوم أنا غادي نثير غير معكم واحد الموضوع اللي جا، هذا اليوم احنا عندنا مثلا الجماعة سيدي بوصبر بإقليم وزان، هذا طبيب منذ سنتين كيدفع شواهد طبية، وحاولنا ما أمكن أننا ما غاديش نهضرو على هاذ الطبيب، لأن كنقولو إلى درنا هاذ الطبيب وزولناه راه احنا غنبقاو بلا طبيب، ولكن سنتين بدون طبيب وفالوقت اللي كنكتبو، حتى مؤخرا اليوم، لما المصالح الإقليمية عرفت المشكل، لما جات باش تاخذ القرار السيد كيمشي وكيدخل لمصحة ديال الأمراض العقلية ولا شي حاجة، وأصبحت اليوم هاذ.. اليوم كنطلبو منكم، السيد الوزير، أن هاذ الفرصة كنغتنمها من أجل فتح تحقيق فهاذ الموضوع.

إذن اليوم، احنا كنعتبرو بأن .. (كلام غير واضح) السياسة خصنا احنا قاضيين بالسياسة الجهوية، يعني خصنا يكون اليوم التبطين الترابي للسياسات الصحية، احنا عرفنا من خلالكم، بأن هناك جهوية، هناك واحد التصور جهوي لمعالجة المشكل الصحي، ولكن اليوم خصنا هاذ الإعاقة خصها تدخل، يعني تصبح حاضرة بقوة فهاذ.. مراعاة لهاذ المكون ديال المواطنين، لأن واحد الفئة عريضة وخصها تستافد من الحقوق ديالها على قدم المساواة، لأن حق دستوري.

أيضا احنا كندعو الحكومة بأن تأخذ بعين الاعتبار مراعاة الوضعية الصحية للأشخاص بالمناطق الجبلية وظروفهم الاجتماعية من أجل توفير كلما كيفرض أن هناك واحد الخصوصية فيما يخص غياب الولوجيات للأجهزة الخاصة بالمعاقين.

في الختام، بغيت غير نشير لكم لأني ما غاديش نثير أننا اليوم في فريق التجمع الوطني للأحرار، وكما مع باقي مكونات ديال الفرق داخل المجلس، أننا نولي هاذ الإعاقة واحد الأهمية خاصة، واليوم لإخباركم بأننا تم إحداث لجنة موضوعاتية تهم مختلف السياسات العمومية التي لها ارتباط بموضوع الإعاقة، وقد باشرت عملها هذا الصباح برئاسة السيد رئيس مجلس المستشارين، وسندعوكم، السيد الوزير، لتعميق النقاش أكثر في هذا الموضوع، في أفق تبني خطة عمل تشمل برامج ومؤشرات وفق جدولة زمنية للتنفيذ، مع تحديد المسؤوليات ورصد الإمكانيات المالية والبشرية والضرورية واعتماد آليات التتبع والتقييم لأنه اليوم في سياق الدولة الاجتماعية ونريد اليوم أن نأخذ الحقوق ديال هاذ الفئة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، انتهى الوقت.

ننتقل إلى السؤال الثامن، موضوعه "غياب مراكز الأنكولوجيا بالعديد من المدن المغربية".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة لبسط السؤال.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في إطار الدينامية المتواصلة اللي كيشهدها قطاع الصحة في السنوات الأخيرة بفضل التوجيهات الملكية، أقدمت بلادنا على اتخاذ جملة من المبادرات والمشاريع، مكنت من التغلب على العديد من التحديات التي واجهت المنظومة الصحية، أبرزها المجهودات الكبيرة التي بذلت على مستوى البنيات التحتية والتجهيزات وكذا إطلاق الورش الملكي بتعميم التغطية الصحية، مما سيرفع من طلب المواطنين على حقهم الدستوري في الولوج إلى العلاج.

وفي هاذ الإطار، نسائلكم السيد الوزير، عن الإجراءات المتخذة لتقريب العلاج من المواطنين بتوفير مراكز للعلاج الأنكولوجي بالعديد من المدن المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذة المستشارة.

الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

تنشكرك على هذا السؤال الوجيه اللي جاء في هاذ الوقت هذا، في الوقت اللي احنا تنعملو على إصلاح ديال المنظومة الصحية، واللي، الحمد لله، في القانون الإطار، وأنتم اطلعت عليه، ربما كنتو اطلعتو عليه القانون 06.22، واللي يحث على أن خلق، في إطار الجهوية، خلق مركز استشفائي جامعي في كل جهة، لما كنتكلمو على مركز استشفائي جامعي، كنتكلمو على مركز استشفائي جامعي بكل المكونات ديالو بما فيهم المراكز الخاصة بأمراض السرطان، الأنكولوجيا.

ربما ما يمكنش يكون مراكز ديال السرطان في كل مدينة، ما يمكنش، لأن أنتم تتعرفو الاستثمار والتكلفة ديال المركز ديال الأنكولوجيا في التجهيزات ديالو مسرعين وهاذو كاين بزاف ديال المعايير والشروط باش تنديروهوم، ربما (un accélérateur) اللي تيدار لـ 1000 نسمة، فبالتالي تيكون واحد القطب تيتخلق في إطار ديال الجهة اللي تيدار فيه العلاجات ديال السرطان، هذا يسمى بالمستشفى، أما المراكز ديال القرب اللي هو إلى كنت تتكلمي على (la chimiothérapie) مثلا هذاك ماشي مشكل يمكن لو يدار في المستشفيات وماشي شي حاجة اللي تتطلب واحد التقنية كبيرة بكثرة ما أن في الأول كيخص غي البداية تتبدا والكمالة تتكون.

واللي مهم أكثر من هذا ماشي هو مركز علاج السرطان، ولكن ذاك الأمور الأولية، يعني المراكز ديال الكشف المبكر، هاذو هوما اللي مهمين وهاذو راه كاينين على المستوى الجهوي، فبالتالي أنا تنظن بأن الاجتهاد اللي خصنا نجتاهدو اليوم في إطار ديال علاج السرطان هو توفير الأدوية اللازمة وكيفاش يمكن لنا نقبطو ذاك الأدوية نشوفو باش الثمن ديالها ينقص ويكون في المتناول ديال المريض، ويكون في متناول نقدرنكون أكثر الهيئة المدبرة اللي غادي تتكلف بالعلاج ديال المواطن المغربي.

إذن كاين واحد العمل جد كبير باش يمكن يدخل هذاك الدواء في واحد اللائحة ديال الأدوية اللي يمكن مردود عليها يعني (remboursable) إن شاء الله بإذن الله.

هذا هو المجهود اللي خصنا نخدمو فيه، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيدة المستشارة، من أجل التعقيب.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

تنشكروكم، السيد الوزير، على التوضيحات اللي قدمتوها اللي جات في معرض ديال الرد ديالكم.

تنشكروكم كذلك على كاع المجهودات التي تبذلت وكنطلبو منكم فقط المضاعفة ديالها بالنظر لحجم الخصاص والتراكمات المتوارثة، والمتمثلة بالخصوص في ضعف عدد مراكز الكشف وعلاج مرض السرطان في العديد من المدن المغربية، والسبب اللي كنتكلمو عليه، السيد الوزير، على هاذ الموضوع هو أن المرضى ديال السرطان تتكون عندهم واحد المعاناة نفسية ومادية كبيرة، وكيضطرو هم والعائلات ديالهم للتنقل لمدن أخرى طلبا للعلاج، خصوصا الفئات الهشة، السيد الوزير، اللي أنتم تتعرفو أنها بعض المرات تتكون ما شي قادرة على تحمل المصاريف الباهظة الخاصة بالدواء والإقامة والتغذية والتنقل.

بغينا نشيرو كذلك، السيد الوزير، فيما يتعلق بسرطان الأطفال، ملي كنتكلمو على سرطان الأطفال المعاناة تتولي أعمق بالنسبة للعائلات، وباقي عندنا صعوبة في تشخيص هاذ المرض، والمراكز ديال التشخيص ديالو كتنحصر في بضع مدن عندنا في المغرب..

ولا يسعنا إلا أن نضم صوتنا إلى صوت جميع الفعاليات المدنية اللي تدق ناقوس الخطر على هذا الموضوع، بلا ما نتكلمو، السيد الوزير، أن عندنا واحد العدد كبير من المرضى اللي هم متكفل بعلاجهم في المغرب، وكذلك العدد اللي تيتزاد كل سنة من المرضى الجدد بالسرطان، الشيء اللي تيخلينا بالنسبة لفريق الاتحاد المغربي للشغل، واعيين بهاذ التحديات اللي تيطرحها هاذ المرض، وعندنا بعض المقترحات، السيد الوزير، منها أننا بغينا تشجيع الثقافة ديال الوقاية والكشف المبكر على مرض السرطان، ولما لا تدخل في البرامج الدراسية؟

عندنا كذلك مواصلة تجهيز المراكز الجهوية أو لا المراكز المرجعية للكشف المبكر عن السرطان، تكثيف تكوين الأطر الطبية وشبه الطبية في ميادين الكشف المبكر والمتخصصين ديال الأنكولوجيا، مع الحرص على ضمان توفر كما قلتم، السيد الوزير، الأدوية الخاصة بالسرطان والأدوية البعدية بصفة دائمة للتخفيف من المعاناة النفسية للمرضى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير،

باقي شي بركة، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

كنتقاسم معك السيدة المستشارة هاذ المسائل، غير هو نأكد على واحد المسألة أن المغرب عرف واحد القفزة نوعية فالتكفل بمرضى السرطان، فين كنا وفين ولينا بالنسبة لمرض السرطان، كنطمحو للأفضل الحمد لله، رغم أن كاين واحد الشق اللي مازال اللي مهم هو الأمراض التلطيفية، يعني العلاجات التلطيفية اللي هي مهمة وكنفتقروها، لأن رغم كتدير هاذ المجهود ملي تيوصل المريض لواحد الحد، أشنو خصنا نديرو ليه من بعد؟ هذاك خصو المواكبة وهذا هو اللي احنا مازال كنجتهدو عليه إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل معكم إلى السؤال ما قبل الأخير حول "مراجعة أثمنة الأدوية الأكثر استهلاكا"، وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

درنا واحد (benchmark) وشفنا هامش الربح فالدولة المغربية ديالنا مرتفع جدا، بالمقارنة مع الدول الأخرى، أشنو هي الإجراءات اللي غتقوموبها من أجل مراجعة هذه الأثمنة المرتفعة؟

السؤال الثاني عندنا واحد الفئات هشة فالمغرب كيحتاجو الدواء، لا سيما الأمراض اللي هي مستعصية والطلب كثير على هاذ الأدوية، أشنو الإجراءات اللي غتقوموبها السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أنتوما تعلمون أن الطريقة المثلى باش نقلصو من أثمنة الأدوية هي متفرعة، وما يمكنش ليها تكون غير طريقة واحدة وأنتم عارفين أن الدواء، أنت قلت راه الجواب كاين فالسؤال ديالك (benchmark) واحنا (benchmark) اللي كنستعملو كيخرج لينا واحد التسعيرة، واحد الثمن، هذاك الثمن ملي تتقارنو مع بعض البلدان تتقول علاش المغرب فيه الدواء غالي على السعودية أو غالي على فرنسا أو غالي على هذا؟ نظرا للتركيبة ديال هاذ الدواء ديال هاذ الأثمنة، البروتوكول (la procédure) باش تتدار التركيبة كاين فيها واحد هامش ربحي اللي خصو يعاد فيه النظر.

ولهذا السيد رئيس الحكومة شكل واحد اللجنة وواحد المكتب ديال الدراسات اللي هو منكب على هاذ المسألة هاذي، حيث احنا دبا الرهان اللي كاين فالبلاد اليوم راه ما يمكنشاي نربحو هاذ الديمومة ديال التغطية الصحية إلى ما عملناش على الدواء، واحنا متفاهمين هاذ الأمر هذا، إنما باش يمكن لينا التسعيرة ديال الدواء تهبط خصنا نخدمو على واحد عدة أمور:

الأمر الأول خصنا نشجعو الصناعة المحلية، وباش يمكن لينا نشجعو الصناعة المحلية خصنا الناس المصنعين يتدار ليهم تحفيزات خاصة باش يمكن الصناعة تتطور، ومن جملة التحفيزات هي الأولوية للصناعة المحلية، فالإقتناءات ديال الأدوية الحاجة اللي تنصنعو للبلاد خصنا ناخذوها احنا الأولين، عاد يبقى لينا اللي خصنا نصدرو من بعد، (la préférence locale) ضرورية.

ثاني حاجة، أن خصنا بالنسبة لهاذ الأدوية خصنا نتكلمو على البروتوكولات العلاجية، لأن ملي تتمشي تشوف دبا السيدة المستشارة هضرات على السرطان هو أحسن مثال اللي تتلقى فيه الأثمنة خيالية ديال الأدوية، والمريض كيمشي من واحد الثمن لواحد الثمن خيالي، فما يمكنشاي اليوم نبقاو عندنا هاذ الوصفات مفتوحة إلى ما كانش واحد البروتوكول علاجي اللي كيحدد الوصفة فين يمكن لينا نمشيو إينا مستوى ديال العلاج.

كذلك، أن الهامش الربحي والضريبة خص تكون إعادة النظر فيها، سواء غير مباشرة في الديوانة أو في الضريبة على القيمة المضافة اللي خص كذلك إعادة النظر فيها باش يمكن نقلصو الدواء.

وكاين حاجة أخرى هي تشجيع الدواء الجنيس، كاين واحد المقاربة كبيرة مثلا كتلقى الدواء كتجيبو من واحد البلاد اللي هو الأم فالثمن ديالو ولا تتجيب الدواء الجنيس تقريبا 10 مرات أقل، احنا كذلك خصنا كذلك نصنعو هاذ الدواء الجنيس أو حتى الاقتناء ديالو نجيب

الدواء الجنيس اللي هو ملائم.

بهاذ العوامل هاذي إلى ما كانش كذلك سياسة دوائية وطنية خاصة اللي تتشجع هاذ الشي هذا وتحصنه ما غاديش، ولهذا..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما خلاش الوقت باش يجاوبنا على التعقيب، عندي واحد الإحصائيات، السيد الوزير المحترم، بالنسبة للمقارنة ديال القدرة الشرائية ما بين مواطن الدولة المغربية وباقي المواطنين في أوروبا ولا الدول الاسكندنافية، كنصيبو (SMIG[7]) ديالهم أكثر من (SMIG) ديالنا بخمس مرات، في حين كنصيبو الغلاء ديال الأثمنة ديالنا أكثر من الغلاء، يعني بالأثمنة ديالهم، بـ5 دالمرات الآية مقلوبة، غادي نقولو علاش؟ لأن قلت، السيد الوزير، تصنيع الدواء الجنيس، يكفي نقول ليك فالدول الاسكندنافية نسبة استعمال الدواء الجنيس كيتعدى 90%، فالمغرب أقل من 25%، خصنا نسولو علاش؟ ففرنسا نسبة استعمال الدواء الجنيس كيتعدى 70% وبغينا السادة الحضور يعرفو ما معنى الدواء الجنيس؟

الدواء الجنيس كاين الدواء الأصلي اللي فعلا التكلفة ديالو كتكون غالية نسبة للمخترع اللي كيكلفو ذاك الاختراع، لكن الدواء الجنيس من بعد 20 سنة بعدما تتسالا ذيك المدة متاع (le brevet d'invention) كتجي تشجيع الصناعة المحلية وتنصعو واحد الدواء جنيس ليه واللي خصو يوصى به الأطباء باش يكون فالبروتوكول العلاجي وخص تكون الجودة وتكون المراقبة، لما كيتصنع الدواء الجنيس الأول راه الثمن ينخفض بـ 30% والجنيس الثاني كينخفض بـ 70% والجنيس الثالث 100% لهذا كنشوفو الدول الاسكندنافية عندها نسبة استعمال الدواء الجنيس اللي كتعدى 90%، وبالتالي هاذيك التكلفة أولا الأثمنة كتكون رخيصة.

لاحظو معايا مثلا تركيا نفس الشي، كنكونو مسافرين كيسولونا الناس عافاكم جيبو لينا الدواء الفلاني، فاش تنمشيو لتركيا تنصيبوه ناقص بـ90% بالمقارنة مع المغرب، إذن خصنا تشجيع الصناعة المحلية وتكون عندنا الجرأة ونكونو حازمين فهاذ الأمر هذا، باش تكون عندنا صناعة محلية وكاين نقط أخرى إلى كان قانون المالية ديال 2023 قام بالتحفيزات وشجع الاقتناء ديال هاذ الأدوية كالإعفاء من (TVA[8]) أو الإعفاء من (droit de douane) حتى احنا خصنا نزيدو نشجعو الطاقة، لأن الطاقة مازال غالية وخصنا نحاربو هاذ اللوبيات والشركات المتعددة الجنسيات لأن كتسيطر علينا كوزارة.

كان نقطة أخرى فالصفقات العمومية، السيد الوزير، ما يسمى بـ (le prix estimatif) ديالكم مع (le PPM) راه فرق كبير، السيد الوزير، بعض المرات راه 2000 مرة ديال الفرق، خصنا نكونو حاضرين ونتنبهو مزيان لهاذ اللوبيات اللي مسيطرين على هاذ السوق هذا.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن ننتقل إلى آخر سؤال معكم، السيد الوزير، حول "إعداد الإطار القانوني المتعلق بالوظيفة الصحية"، وأعطي الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة لطرح السؤال.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نسائلكم عن إعداد الإطار القانوني للوظيفة الصحية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

فين وصلت الوظيفة الصحية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

غادي توصلكم غدا ولا بعد غدا غادي تدخل لمجلس المستشارين، وغادي تناقشوها بإذن الله.

إذن غير هي باش نتكلمو على الوظيفة الصحية هي مناسبة جد مهمة، وهذا قانون جا في وقته، لأنه غادي يجيب واحد التدابير جد مهمة ومحفزة للأطر الصحية، واحنا تنعرفو الخصاص الكبير والمعاناة اللي كاينة فالقطاع ديال الصحة، ماشي فالمغرب بوحدو ولكن على

[7] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**arantie

[8] **T**axe sur la **V**aleur **A**joutée

المستوى الدولي، واللي اليوم ولت الصحة هي في صلب الاهتمام ديال السياسات الاقتصادية والاجتماعية والدولية، كذلك حتى في صلب الأمن ديال البلدان، إذن لازم إلى استقرت الصحة غادي يستقر الأمن كذلك، والصحة من الأمن.

فالإجراءات كاين أولا، ما يتعلق بالتحفيزات المادية، واللي هي عبارة على أجر ثابت وأجر متغير على حسب العمل والإنتاج، شحال ما خدم بزاف شحال ما غيتخلص بزاف بالنسبة للناس اللي هوما خدامين مباشرة مع المرضى، كذلك بالنسبة للناس اللي هوما ما خدامنيش مباشرة مع المرضى، هاذو كيستافدو بطريقة غير مباشرة على المردودية والإنتاجية، لأن فهاذ الفلسفة خص كلشي يستافد فإطار ديال العمل ديالو، سواء كان طبيب، ممرض حتى التقني الأخير كلشي خصو فهاذ المنظومة خصو يستافد.

كذلك، كاين ما يتعلق يعني كتسمى (l'indemnité) عن البعد (l'indemnité d'éloignement)، كذلك كاين بعض الأمور اللي كتتعلق بالتكوين والتكوين المستمر، والتكوين المستمر اللي هو هادف ماشي التكوين المستمر اللي كل واحد رشقات ليه يدير شي حاجة يجي يديرها، لا، خص واحد التكوين المستمر اللي هو احنا في أمس الحاجة منو باش نغلقو واحد ونتجاوبو مع واحد الحاجيات ديالنا.

كذلك، المراجعة ديال (les indemnités) اللي كيتعطاو ديال (la garde et de l'astreinte) وهذا زائد أن الأمور كتدبر على المستوى الجهوي في إطار المؤسسة العمومية.

فهاذ القانون إن شاء غادي يتوضع إن شاء الله بين أيديكم، وأنا مستعد علي باش نجي نعاود ناقشو معاكم إن شاء الله، ونشوفو كيفاش نزيدو نجودوه إلى عندكم شي اقتراحات أخرى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هل هناك تعقيب السيدة المستشارة؟

تفضلي.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب والتوضيحات.

فالبداية، نود الإشادة بمجهوداتكم المتواصلة من أجل تنفيذ التوجيهات الملكية السامية المتعلقة باستكمال بناء منظومة الحماية الاجتماعية، والتي أعلن عنها جلالة الملك حفظه الله، لفائدة فئات واسعة من المواطنات والمواطنين.

وفي شقها المتعلق بالتغطية الصحية الإجبارية، فإن وزارتكم بتقديمها لمشروع القانون رقم 60.22 قبل نهاية سنة 2022، تكون بذلك قد عملت على تعميم التغطية الصحية على جميع المغاربة، كما دعا إلى ذلك جلالة الملك نصره الله، في خطابه المؤرخ في 9 أكتوبر 2020.

والذي جعل توسيع التغطية الصحية الإجبارية بحلول نهاية سنة 2022، أحد مرتكزات منظومة الحماية الاجتماعية التي دعا إليها.

وإذا كان ورش تعميم التغطية الصحية الإجبارية لفائدة جميع المغاربة بمثابة ثورة اجتماعية ومشروع وطني كبير وغير مسبوق، فإنه سيفرض - لا محالة - تحديات كبيرة على المنظومة الصحية الوطنية ككل، وخاصة على الشغيلة الصحية.

وإيمانا منا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بالدور الأساسي للعنصر البشري في إنجاح هذا الورش الكبير على أرض الواقع، فإننا نرى أن مسألة الاهتمام بشغيلة القطاع الصحي مسألة جوهرية، يجب إعطاؤها ما تستحقه من اهتمام وتقدير، من أجل النهوض بها وتأهيلها وتحفيزها وتحسين أوضاعها المهنية، بما يضمن مساهمتها الفعالة والناجعة في إنجاح هذا الورش.

وفي هذا الإطار، ونحن مقبلون على مجموعة من مشاريع القوانين المتعلقة بتنزيل مقتضيات المنظومة الصحية، وخاصة مشاريع القوانين الخمس، والتي تعد أساس وضع الأنظمة الأساسية لموظفي ومهنيي الصحة والمتعلقة بالضمانات الأساسية الممنوحة للموارد البشرية، المجموعات الصحية الترابية، الهيأة العليا للصحة، الوكالة الوطنية للدم ومشتقاته والوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، فإن هذا الإصلاح المرتقب يجب أن يكون مناسبة لإشراك جميع الفاعلين في القطاع والفرقاء الاجتماعيين في هذا الإصلاح وعند اتخاذ القرارات، وذلك عبر مأسسة الحوار على جميع المستويات: إقليميا ومحليا وجهويا.

كما يجب أن تكون أيضا فرصة لحل المشاكل العالقة التي تهم جميع الفئات، وإعطاء العناية القصوى للشغيلة الصحية والحفاظ على جميع مكتسباتها وتنفيذ مخرجات الحوار الاجتماعي الأخير، مع الحرص على تقوية جاذبية القطاع، للحفاظ على الأطر الصحية العاملة به من الهدر.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير، وزير الصحة والحماية الاجتماعية، شكرا لكم على المساهمة القيمة في هذه الجلسة.

ونرحب في الوقت ذاته بالسيد وزير العدل الحاضر معنا، وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى القطاع الذي يشرف عليه، ونستهلها بالسؤال الأول المتعلق بالإجراءات المتخذة لضمان وتسريع تنفيذ الأحكام القضائية

النهائية لفائدة نزاعات الشغل.

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لطرح السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد نورالدين سليك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السؤال تنزيدو عليه "ديمومة"، لأن هذا هو الأساس المستقبل الاستمرارية والمستقبل، وبالتالي سؤال فريق الاتحاد المغربي للشغل: ما هي الإجراءات المتخذة لضمان ديمومة تسريع تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة لفائدة العمال في ملفات نزاعات الشغل؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

تفضلوا.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

شكرا السيد المستشار.

السيد الرئيس،

وهذه المشكلة ديال تنفيذ الأحكام غادي تبقى دائما مشكل، خصنا نقلبو على صيغ أخرى، لأنه ما يسمى التقاضي بسوء النية هو هذا، كيبقى معك في المحكمة ملي تتجي تنفذ عليه يا إما كيبدل العنوان إما كيبدل.. فعندنا هذا النقاش هذا.

أولا، أول إجراء درناه خصنا نخرجو واحنا الآن خدامين كنخرجو التنفيذ والتبليغ من المحاكم، ما يبقاش مكتب التبليغ ومكتب التنفيذ يولي (plateforme) ديال التبليغ والتنفيذ، ماشي ضروري ندير إجراء قانوني باش نحول التنفيذ من مدينة لمدينة، خصني نمشي لـ (l'ordinateur) أي مكتب ضبط في أي محكمة يمشي يخرج الحكم ويعطيه لعون قضائي يمشي راه جالس في قهوة.. معناه يكون التنفيذ عندو واحد القوة سريعة بدون ما يغرق في ذوك التفاصيل ديال الإجراءات اللي كتدار في المحاكم.

ثانيا، خصنا نفكرو في الشركات، الشركة ملي تجي تؤدي الضريبة كيخصها تخلص الأحكام القضائية، خصنا نعرقلولها، بحيث ملي تبغي تشد (modèle J) خصها تجي تخلص الضريبة، خصنا نفكرو في واحد الوسائل اللي هي وسائل ضغط، لأن المشكل ديال هاذ تنفيذ الأحكام ديال نزاعات الشغل مرتبط بالشركات، ما مرتبطاش بشي حاجة أخرى، وفي بعض الأحيان بعض المشغلين الفرديين الذاتيين هاذوك ما عندنا فيهم إشكال، ولكن أش كيدير؟ كيدير شركة حتى كتدي له الأحكام القضائية ويخليها كتفلس ويمشي يخلق لك شركة أخرى عاود ثاني يدفعها، عاود ثاني شركة أخرى وكتلقاه داز من 10 ولا 15 شركة وأنت عندك أحكام قضائية وكتشوف الراجل ها هو عندو الفلوس كيدير الشركة، ولكن ما يمكنش تنفذ عليه لأن سبق لو.. هاذ الشي خص يتلقى له شي صيغة، ما يبقاش هاذ التهرب الضريبي بخلق شركات وشركات موازية، هاذ الشي كله كيطرح نفسه، وهذا يتطلب واحد نقاش بيننا وبين رجال الأعمال ونساء الأعمال وانتوما النقابات، باش نلقاو واحد الحل، احنا مطروح وكنقاشه.

ولكن، هذه السنة غادي تكون سنة ديال المحاكم التجارية نعيدو فيها النظر وغادي ناقشو كذلك بما فيها، ماشي .. (كلام غير واضح)، كذلك الشركات والعمال، وهنا أطلب من النقابات يعطيونا تصورات ويعطيونا باش إذا بدلنا هاذوك التنفيذات في المحاكم نديروها، أنا مادا بيا، لأن حكم صدر باسم جلالة الملك خصو يتنفذ، بأي شكل من الأشكال، واحنا في القانون اللي المسطرة درنا واحد المجموعة ديال الإجراءات غيرناها باش نضبطو هذه القضية ديال التهرب، وما تبقاش تكون التلاعبات على مستوى المحاكم وعلى مستوى كتابة الضبط.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد نورالدين سليك:

السيد الوزير،

نحن في الاتحاد المغربي للشغل رهن إشارتكم، إذا ما وجهتم لنا الدعوة للمساهمة معكم في هذا النقاش، لاسيما أن العاملات والعمال والموظفين بشكل عام يعانون الأمرين، واحنا في بلاد الدستور ديال البلاد يضمن على الجميع باش يحترم الأحكام الصادرة عن القضاء.

أكثر من هذا ملك البلاد اللي هو رئيس الدولة تيوقف في الضوء الأحمر، ولكن مسؤولين ديال هاذ البلاد ومجموعة من المسؤولين تيرفضو تنفيذ الأحكام اللي هي صادرة باسم الملك وكاين إلزامية دستورية لتنفيذ هذه الأحكام، وبالتالي الأمر لا يستقيم، السيد الوزير.

يمكن لنا نعطيكم معطيات شرق وغرب ووسط المملكة، مثلا الرباط شركة "مطاحن الساحل"، اللي كتعرفوها، منذ الثمانينات، "مطاحن الساحل"، منذ الثمانينات وأحكام صادرة ولم تنفذ.

طنجة شركة (APM) فقط لأنها شركة أجنبية متعددة الجنسيات، الدولة عاجزة أمام فرض احترام القانون، هاذي سيادة ديال الدولة،

سيادة ديال البلاد.

وجدة شركة "موبيديك"، يعني الدار البيضاء شركات كثيرة يمكن لنا لا النسيج ولا الأحذية ولا كل القطاعات، ما الفائدة أن تلجأ للقضاء؟ ما الفائدة باش نلجأ للقضاء؟ ما الفائدة أن نتقاضى؟ وما هي قيمة القضاء؟ أو ما هي قيمة الحكم القضائي إن لم ينفذ؟ باش يمكن لنا جدودنا أش تيقول له، اللي تيمشيو للمحكمة هم الرجالة، بمعنى نوع من المروءة تيمشيو يتقاضو باش يفصل القضاء فيما بينهم، ونتقاضى ونتحمل العبء المادي والمعنوي والاجتماعي والاقتصادي ديال كل مراحل التقاضي، ولما ننتزع حكم قضائي اللي تيكون في صالح العمال، مع كامل الأسف، لا ينفذ لا بالنسبة للمسؤولين الحكوميين، مجموعة من المؤسسات عمومية ولا بالنسبة لمجموعة من مؤسسات خصوصية، وهاذ الشي مرتبط، السيد الوزير، بالسيادة الوطنية، مرتبط بالسيادة الوطنية برمزية السيادة الوطنية اللي خص يكون الجميع بدون استثناء وتيخص توضع آليات، لما لا أن تكون زجرية يمكن لها تكون سالبة للحرية أي أحد اللي رفض يمتثل لمنطوق حكم قضائي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، كاين شي تعقيب؟

السيد وزير العدل:

على كل، حينما يكون التنفيذ خص حتى الإجراءات تتم بشكل جيد، حينما يكون حكم فيه أحكام رافضة شركة من شركات التنفيذ ديالها، خص يبحث على المساطر اللي غادي يضغط عليها، مثلا يديرله صعوبة المقاولة، وهاذيك صعوبة المقاولة يمددها للأملاك ديال صاحب المقاولة، ويبقى تيشتغل المحامي في هاذ الاتجاه هذا، ما شي فقط يدير الإجراء لا رجع المحضر، لا المحضر تيقول ما كاين شاي، والشركة كاينة.

الشركة إلى تبين وقع فيها مشاكل هاذيك المبالغ مستحقة للعمال، يمشي يمددها زائد على إجراءات أخرى باش يضغط على المالك باش.. بمعنى خص نفكرو في مساطر اللي يمكن لها تمشي لها في هاذ الاتجاه.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثاني حول "مراجعة مدونة الأسرة".

وأعطي الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي.

تفضلوا السي شهيد.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لمراجعة مدونة الأسرة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، الجواب.

السيد وزير العدل:

مدونة الأسرة، راه ما شي موضوع وزارة العدل فقط، موضوع جميع المؤسسات ديال البلاد، رئيس الدولة تكلم كرئيس دولة في هذا الموضوع، لأنها موضوع دولة بمؤسساتها لا سلطة تشريعية ولا تنفيذية ولا قضائية إلى غير ذلك.

باش يمكن تبدل في مدونة الأسرة، خص يكون واحد التوافق، توافق بين مكونات الفكر اللي موجودة داخل المجتمع ديالنا، تحت إشراف طبعا جلالة الملك، باعتباره يحتكر المجال الديني.

احنا في وزارة العدل شفنا حزمة دنتاع النصوص مع واحد القوانين، ودرنا واحد الدراسة وهيئنا أنفسنا، باش إلى تطلب لنا رأينا نعطيوه، أو طلب منا شي تصور نعطيوه، احنا مهيئينو وتنشتغلو على 2 الأمور، اشتغلنا على من الناحية المادية بغنيا محاكم الأسرة وفقا لتوجيهات جلالة الملك باش تكون على المستوى الوطني، وهاذ 3 سنين حددنا 100 مليون درهم واللي رصدناها لبناء هاذ المحاكم ديال الأسرة، ورصدنا 340 موظف غادي نوزعها على محاكم الأسرة، ومشينا أكثر من هذا الآن دخلنا الناسخين، هاذوك الناسخين أصبحوا الآن موظفين في وزارة العدل باش ما نخلوهومش يخرجو للزنقة لأنهم ماشي موظفين هم ناسخين ما عندهومش وضعية.

دبا دخلناهم، والآن تنطلبو من السيد رئيس الحكومة باش يأذن لنا على شي وحدين اللي كبار في السن، باش كذلك.. لأن الناس مزوجين وعندهم أولاد ولقاو واحد نهار أنفسهم في البطالة تيخصنا ندخلوهم، فاحنا 160 الآن وغادي نمشيو أكثر، وهاذو هوما اللي غادي يشتغلو في محاكم الأسرة.

هاذ البنايات غادي تكون في وزان، الجديدة، بن سليمان، بويكرا وكذلك صفرو، تمارة المحمدية، بن احمد، تحناوت، ميدلت أسا الزاك والناظور ومكناس وتيفلت والقنيطرة وبني ملال، هاذي كلها محاكم في البرنامج وتنهيؤوها الآن، احنا رصدنا ذاك 100 مليون درهم.

وتنتمنى.. أما من الناحية القانونية راه كاين نقاش داخل مدونة

الأسرة، احنا مشاركين فيها، وإن شاء الله غادي نوجدو التصور نعطيوه لكم، ولكن خص يكون التصور ديالنا مجرد وجهة نظر في واحد التصور كبير غادي يكون داخل المجتمع، يمكن في الأيام المقبلة يكون شي حاجة إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب السي شهيد، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا لكم، السيد الوزير، على هذه الإجابة.

لقد شكلت مدونة الأسرة سنة 2004 نموذجا لإصلاحات جوهرية في المغرب، إلا أنه وبعد مرور 18 سنة من الممارسة وتطبيق هذه المدونة على أرض الواقع، تم الكشف عن مجموعة من الاختلالات التي تشوبها والتي تستدعي مراجعة بعض مقتضياتها، حتى تواكب التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع المغربي خلال السنوات الماضية، وأيضا لتلائم المقتضيات الدستورية الجديدة لسنة 2011 والاتفاقية الدولية التي صادق عليها المغرب في مجالات تكريس المساواة والدفاع عن حقوق النساء.

السيد الوزير،

لقد تفاعل جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده مع مطالب العديد من الهيئات الحقوقية النسائية بعدما أكد على تحيين الآليات والتشريعات للنهوض بوضعية المرأة، وذلك من خلال خطاب الذكرى 23 لتربع جلالته على العرش، حيث دعا جلالته إلى تفعيل المؤسسات الدستورية المعنية بحقوق الأسرة والمرأة وتحيين الآليات والتشريعات الوطنية للنهوض بوضعية النساء.

السيد الوزير،

إن أي تعديل مستقبلي وجب أن يكون وفق مقاربة تشاركية وانطلاقا من القضايا المطروحة التي دقت لها مجموعة من الجهات ناقوس الخطر كزواج القاصرات والولاية على الأبناء ومساطر النفقة والطلاق وتقسيم الممتلكات وإثبات النسب.

فمثلا مسألة الولاية القانونية والتي تم وضعها بيد الزوجين معا تطرح إشكالا حقيقيا لدى مجموعة من الأمهات عند الطلاق، خاصة عند طلب الحصول على وثائق للأبناء أو رغبتهن في تنقيلهم للتمدرس أو السفر بهم، ففي كثير من الأحيان يستعمل الطفل كوسيلة لتصفية الحسابات بين الأبوين، كما أن زواج الأم الحاضنة يسقط حضانتها، علما أن الأم لها مكانتها الخاصة وتعتبر حجر الأساس في تربية وتكوين شخصية الطفل دون بلوغ سنة الرشد، وهو الشيء الذي يستوجب الجواب عن التساؤل التالي: هل فعلا تمكنا من خلال تطبيق شروط استحقاق الحضانة وأسباب سقوطها إلى بلوغ الهدف الأسمى لمبدأ الحضانة، والذي هو المصلحة الفضلى للمحضون كما نصت عليها المواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب؟

السيد الوزير،

اليوم، لابد من القيام بوقفة تأمل من أجل تقييم هذا النص القانوني، مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المؤشرات والأسباب المؤدية إلى ارتفاع نسبة الطلاق في المغرب، فبحسب المعطيات المتوفرة لدينا أنه سجلت المحاكم المغربية 26.914 حالة طلاق بالتزامن مع دخول مدونة الأسرة حيز التطبيق سنة 2004، ليتنقل العدد إلى 20.372 حالة سنة 2020، قبل أن يشهد من جديد ارتفاعا قارب 27.000 حالة سنة 2021، كما أن الطلاق الاتفاقي يشكل النسبة الأعلى من حالات الطلاق في المملكة، حيث ارتفع من 1860 حالة في سنة 2004 إلى 20.655 حالة في سنة 2021.

السيد الوزير،

هاته الأرقام لا يمكنها إلا أن تؤكد لنا أن الأسرة المغربية أصبحت مهددة بالتفكيك.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

هاذ الأرقام ديال الطلاق نردو منها البال، لأن واحدة كتدير دعوة الطلاق في 2019 كتحسب لها 2021 كنقولو في 2021 تزوجت 70.000 وطلقت 80.000 لأنه راه كيحتاج ذاك الشي واحد السنة ديال الإجراءات لهذا غير نتعاملو..

ثانيا، راه كاينة مشاكل متعددة في هذه القضية ديال الأسرة وديال الحضانة والولاية وكذا.

شوف، راه المغرب ما يمكنش يزيد القدام إلا إذا ما كانت عندو الجرأة لمعالجة عدة قضايا فيها احترام لحقوق المرأة، ما يمكنش المرأة تكون كتدير الحضانة، كتوكل وتشرب، وتنظف وتدير.. وإذا بغات تسافر خص راجلها يعطيها رخصة باش تدير جواز السفر، في حين أن السفر حق دستوري، حق التجول، ما يمكنش حزمة تاع الأشياء يمكن لي نقولها لك، ما بقاتش مقبولة منطقيا.

نحن في وزارة العدل سنعمل على أن تكون هناك مساواة ونوع من المناصفة في هذا الموضوع، وكاينة عدة قضايا، واش دبا محكمة

الأسرة كيجلس القاضي في المنصة وكيحكم ما بين 2 الناس مخاصمين على خلاف؟ وجلس في قاعة اجتماعات وديرو محضر ويتناقش باش يقنعهم، واش دبا حكم الطلاق فيه التفاصيل ديال حياة حميمية وتيدور بين الناس؟

على كل..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننتقل إلى السؤال الثالث موجه إليكم، السيد الوزير، حول "أجرأة وعقلنة الخريطة القضائية".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي.

تفضلوا، أحد المستشارين من الفريق الاشتراكي.

أجرأة وعقلنة الخريطة القضائية.. ما عندكمش هاذ السؤال؟

إذن هذا ماشي ديالكم؟ من بعد؟

ننتقل إلى السؤال المتعلق بـ "إحداث مراكز الوساطة والتحكيم التجاري".

المنصة الرقمية خليناها متأخرة، حيث غادي تعرض فيها السيد الوزير ياك؟ من الناحية التقنية خلينها هي الأخيرة، حيث فيها عرض في الشاشة.

لهذا وقع هاذ.. وهذا باستشارة السيد رئيس الفريق ديال الأصالة والمعاصرة.

إذن نمشيو للخريطة القضائية، نرجعو لكم السؤال، ياله تفضلو السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن أجرأة وعقلنة الخريطة القضائية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

الخريطة القضائية غير تنتناقشو فيها تتفكر كرسيف، كرسيف بعيدة بـ40 أو لا 50 كلم من تازة ودايرينها في وجدة، الاستئناف في وجدة، معنى سير واحد 100 أو 200 كلم وخلي المحكمة اللي حداك، وإلى طليتي من المحكمة الاستئناف ديال تازة الاختصاص ديال وجدة وكرسيف غير تتشوفو في واحد 20 متر على المحكمة، واحد المنطق..

على كل، احنا نعيد النظر، عندنا دراسة، الآن كنعيدو النظر، أش بغينا نديرو؟

بغينا نديرو في كل جهة تكون محكمة إدارية ومحكمة تجارية وطبعا المحكمة الابتدائية والاستئناف، وقلنا أنه كل 2 جهات 3 نديرو فيهم محكمة الاستئناف الإدارية ومحكمة الاستئناف التجارية، ودرنا التقسيم هذا.

دبا السؤال اللي عندنا واش نديرو تقسيم الخريطة القضائية بناء على الخريطة ديال الجهة اللي دارتها وزارة الداخلية، التقسيم الجهوي أو لا؟

أنا تنقول لا، نحن في وزارة العدل عندنا أوضاع مرتبطة بحياة الإنسان أكثر، لذلك نقربو المحاكم وفقا لخريطة ديال تنديروها احنا، نحاولو نحترمو فيه ما هو جهوي، ولكن إلى ما قدرنا راه ما قدرناش، نخليو خارج الخريطة ديال الداخلية فيما يخص الجهة، نديرو ديال وزارة العدل، وهذا غادي يفتح نقاش بيني وبين وزارة الداخلية والسيد رئيس الحكومة، وغادي نشوف أشنو هي الصيغة اللي غادي نديرو من بعد ما نديرو المرسوم، راه احنا تنهيأو الآن المرسوم وغادي نحلو المحاكم الأخرى في الأسبوع المقبل أو في الأسابيع المقبلة 2 الأسابيع أو لا 3 مازال ما حددولي التاريخ، غادي تكون أول جلسة انتقالية للمحكمة الإدارية بطنجة، غادي يوليو محاكم إدارية تتنقل لطنجة ماشي الناس اللي غادي يجيو للرباط واللي يتنقل لطنجة.

واحنا الآن حددنا السادة القضاة، حددنا البرنامج، بغينا غير نحددو التاريخ اللي غادي نمشي أنا والسيد الرئيس المنتدب والسيد الوكيل العام باش نعلنو على البداية ديالها في أقرب وقت.

لهذا فالخريطة القضائية محتاجة إلى إعادة النظر، ولكن كذلك محتاجة إلى الحوار، الحوار مع النقابات، الحوار مع المحامين، الحوار مع السادة القضاة، هاذ الشي يتطلب شوية ديال الصبر، وزير العدل خصو يصبر حتى يموت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

بعد عمر طويل، إن شاء الله.

السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

فعلا، جزء من الإشكالات المرتبطة بعقلنة الخريطة القضائية ذكرتوه، وجزء آخر اسمحوا لنا أننا نبسطوه، لأنه اليوم الإشكال في الخريطة القضائية، أولا الإشكال المجالي اللي تحدثتو عليه والملاءمة ديال التقسيم الإداري مع الخريطة القضائية، ومدى قدرتنا على الاستجابة لهاذ الملاءمة.

ثانيا، الإشكال ديال الموارد البشرية، اليوم المعضلة الكبيرة في وزارة العدل هو قلة الموارد البشرية، لا في الموظفين ولا في القضاة، وبالتالي هاذ الموضوع تيأثر على الوفاء ديال الوزارة والتزاماتها أساسا الالتزام بإحداث محاكم ابتدائية جديدة، وهنا نذكر المحكمة الابتدائية بالمضيق- الفنيدق والمحكمة الابتدائية ببوجدور والمحكمة الابتدائية بالحوز، واللي صدربخصوصهم مرسوم عن الحكومة، ولحد الآن مازال ما خرجوش لحيز الوجود.

أيضا، هاذ الإشكال المجالي كيطرح السؤال ديال مراكز القضاة المقيمين، خلال هاذ 3 سنوات الأخيرة وزارة العدل عمدت إلى إغلاق عدد من المراكز، واليوم انتوما، السيد الوزير، قررتو أنكم تعاودو تفتحو عدد منها، الشيء اللي كيخلق شوية ديال الإشكالات شوية ديال الضغط على الموارد البشرية في وزارة العدل.

هاذ الموضوع - أعتقد أنه كيفما قلتو - خصو حوار مع الفرقاء الاجتماعيين، مع المتدخلين فالعملية القضائية، مع مساعدي القضاء، لكن خصو العقلنة بما يجعل وزارة العدل يكون عندها واحد المعايير مرجعية لتحديد فين تكون المحكمة الابتدائية وفين يكون مركز القاضي المقيم، واشنو هي المعطيات الإحصائية اللي يمكن لها تعتمدها فهاذ المجال، لأنه مهم تقريب القضاء من المواطنين، لكن الأهم هو جودة الخدمات القضائية المقدمة للمواطن.

اليوم آجلات البت فالدعاوي وفي نفس النزاعات المعروضة قدام المحاكم ماشي هي نفسها بين المحاكم، جودة الأحكام تختلف، والحال على أنه المواطن المغربي هو عندو نفس الحق فالولوج لمرفق القضاء، لكن أساسا نفس الحق في تقديم خدمات ذات جودة وأحكام قضائية ذات جودة وعادلة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، هل هناك تعقيب؟

تفضلوا.

السيد وزير العدل:

من يوم ما تحملت المسؤولية ديال وزارة العدل للآن، وظفت 1100 وظيفة، فيها 500 قاضي، لأن عندي رغبة باش السادة القضاة يكونو موجودين، والموظفين يكونو موجودين.

الآن غادي ندير مباراة فالأسبوع المقبل ديال 260 منتدب قضائي، كتعرف شحال جاني من مرشح؟ 85 ألف مرشح، وخصني ندوز 260، غادي ندوز 260 غادي يقول وهبي ثاني راه ما دوزش ذاك الشي اللي خصو يدوز، زهرنا هو هذا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الرابع حول "إحداث مراكز الوساطة والتحكيم التجاري".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين كذلك المحترمين،

نسائلكم السيد الوزير المحترم، حول التدابير التي تعتزمون باتخاذها لإحداث مراكز الوساطة والتحكيم التجاري.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد وزير العدل:

احنا يمكن ندعمو ماديا ومعنويا، ولكن ما يمكنش نتدخلو فهاذ المؤسسات، لأن هذا قضاء خاص، والقضاء الخاص لا دخل لوزارة العدل فيه، وضعنا القانون ديال التحكيم، وضعنا القانون ديال الوساطة خليناهم، طلبنا من السادة القضاة وفي قانون المسطرة المدنية زدنا واحد الإجراءات باش تكون الوساطة عندها دور في النزاعات المتواجدة أمام القضاء، ولكن طلبت بأنه نكونو احنا بعاد على هاذ الموضوع هذا.

التحكيم، الآن لغينا ذوك النصوص اللي كانو بقاو فالمسطرة المدنية، درنا القانون التحكيم، التحكيم غادي ياخذ المسار ديالو، ومهم جدا، لأن مستقبلا التحكيم غادي يشتغل أكثر من النزاعات ديال المحاكم،

والآن أصبحت الشركات تلتجأ للتحكيم، ماشي فقط الشركات الدولية حتى الشركات الوطنية ولات تلتجأ للتحكيم.

اللي مطلوب من وزارة العدل هي تتكون فهاذ المجال، دير دورات تكوينية فهاذ المجال بالنسبة لمؤسسات التحكيم، تضبط هاذ اللوائح ديال المؤسسات ديال التحكيم وتضبط كذلك ما يتعلق بالتحكيم.

لذلك فالقانون، وكنذكر هنا فلجنة العدل والتشريع عندكم بالمجلس المستشارين الموقر، كنا درنا واحد المجموعة نتاع النصوص مفادها أن أي واحد فيه مساس فأخلاقو أو تم عزله من وظيفته لا يمكن أن يكون محكما، باش نديرو التحكيم يلعب الدور ديالو، وأنا كنتمنى أنه التحكيم يلعب الدور ديالو، وكنفكر أنه نناقشوها مع وزارة المالية، إذا كانت التحكيم على خلاف، نحددو شي مبالغ مالية بسيطة، ولكن كذلك نحددو بعض الإعفاءات الضريبية، لأن الشخص ما مشاش للنزاع القضائي ومشى للنزاع ديال التحكيم، وهنا كان خصنا تكوين المحامين، تكوين السادة القضاة باش يمكن يدخلو للتحكيم، لأن التحكيم راه هو القضاء ديال المستقبل، راه هو اللي غادي يلتجأو له، فهو مهم جدا، ولكن احنا فالمغرب مازال ما عندناش ثقافة التحكيم، غادي نديك لـ "دار القاضي"، مازال القاضي عندو دارو، مازال الناس كيمشيو ليها، وهذه هي العقلية اللي كنتعاملو معها، التحكيم مازال ما اخذاش ذاك البعد ديالو، كنتمنى في المستقبل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار.

تفضلوا السي المهدي.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

شكرا.

نشكركم السيد الوزير المحترم على جوابكم وعلى الاهتمام الكبير الذي تعطونه لهذا الموضوع.

لا يخفى عليكم أن تطوير عجلة الاستثمار في بلادنا سواء كان وطنيا أو أجنبيا أصبح رهينا بمدى نجاعة الآليات الكفيلة بتأمين الأموال المستثمرة وضمان سرعة البت في النزاعات التي قد تنشأ بشأنها.

وإذا كان اللجوء إلى القضاء مازال لحد الآن هو الوسيلة الأكثر انتشارا في بلادنا، سواء تعلق الأمر بالنزاعات الاجتماعية، التجارية، العقارية، الضريبية أو المدنية وغيرها، فإن تعقيد المساطر القضائية وما يترتب عن ذلك من تأخير في الحسم في القضايا يفرض علينا التفكير في طرق أخرى لفض مثل هذه النزاعات، تكون أكثر فعالية وتتناسب مع خصوصيات المقاولة وما تتطلبه مختلف العمليات والمعاملات التجارية من سرعة ودقة وكفاءات تقنية متخصصة.

ولذلك، فقد أصبح تيسير اللجوء إلى الوسائل الأخرى لحل النزاعات مثل الوساطة والتحكيم أمرا ضروريا وملحا.

وقد سبق لجلالة الملك محمد السادس نصره الله أن دعا إلى ذلك في العديد من خطبه السامية بهدف تشجيع المستثمرين المغاربة منهم والأجانب على إحداث مشاريعهم بأرض الوطن دون تعقيدات وتذليل الصعوبات التي تعوق الاستثمار والتنمية ببلادنا.

ولذلك، وكما جاء في تدخلكم، السيد الوزير، أن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب إذ نسجل بارتياح ونثمن المصادقة على القانون رقم 95.17 المتعلق بالوساطة والتحكيم والتفاعل الإيجابي لكم، السيد الوزير، مع التعديلات التي قدمها فريقنا بشأنه، فإننا نعتبر أن إنجاح هذه التجربة لا يمكنه أن يتحقق إلا إذا تمت مصاحبته بعدد من الجوانب الإجرائية والموضوعية والمؤسساتية الكفيلة وحدها بتأهيل عملية التحكيم والوساطة الاتفاقية وضمان نجاعتها بوصفها خيارا ضروريا.

ولهذا، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعوكم، السيد الوزير، إلى التسريع بإحداث مراكز الوساطة والتحكيم التجاري بهدف نشر وتبسيط مفهوم وفلسفة الوساطة والتحكيم والتحسيس بأهميتهما وتكوين الكفاءات اللازمة والضرورية للنهوض بهما مع تنظيم عمل الوسطاء والمحكمين وتأطير نشاطهم بشكل قانوني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، الرد على التعقيب.

تفضلوا.

السيد وزير العدل:

دبا هذه المؤسسة إذا تعاون مع وزارة العدل من أجل دورات تكوينية في هذا المجال، هذه أولا.

ثانيا، غادي نخصص لهذه المؤسسة ديال رجال الأعمال تدير معنا يديها في جيبها وتعاون معنا باش نديرو شي مؤسسات أنيقة بمستوى عالي، باش يمكن لها تدير التحكيم راه في مصلحتهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس الموجه إليكم السيد الوزير، حول "عدم تنفيذ

الأحكام القضائية"، هذا عندو علاقة مع الموضوع الأول، تفضلوا أحد المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم السيد الوزير المحترم حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ الأحكام القضائية في ملفات نزاعات الشغل؟

السيد رئيس الجلسة:

نزاعات الشغل ولا تنفيذ الأحكام القضائية؟

المستشار السيد خليهن الكرش:

راه أنتوما ما درتوش وحدة.. السؤال اللي مشى.

السيد رئيس الجلسة:

خص تكون وحدة الموضوع؟ نعتذر عن ذلك السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

نفس الجواب، لأنه نفس الموضوع تقريبا عندنا نفس الجواب.

ماشي مشكل.

السيد رئيس الجلسة:

نعتذر.

السيد وزير العدل:

نعاودو ما عندنا مشكل.

شوف، راه ما يمكنش تنفذ الأحكام القضائية إلا إذا طورنا المسطرة ديالنا، احنا خدامين فيها.

إذن احنا عندنا وسائل الضغط على الشركات، إذا جلسنا مع الشركات، والنقابات جلسو مع الشركات ومع وزارة العدل، خص نتجمعو ونتذاكرو عليها، كيفاش غادي نفذو الأحكام القضائية؟

وكاينة التنفيذات اللي هي أهم، وهي قضية تنفيذ أحكام الدولة، أحكام المؤسسات ديال الدولة، ديال الجماعات، خصنا نلقاو ليها شي حل، الصيغة باش غادي نديروها باش.. جينا لغينا قلنا الحجز ما يكونش، ولكن أشنو هو البديل اللي غادي نديرو؟ خصنا نفكرو في البديل على الأقل نديرو غير إجراءات تكون واضحة، يعرف المواطن إمتى غادي يتخلص وكيفاش غادي يتخلص، وما يسبقوش شي واحد إذا كانت نوبتو.

غير هاذ الأمور الأخلاقية البسيطة راه غادي تعطي نتيجة.

فعندنا جوج دبا ديال المشاريع ديال (plateforme) اللي تنديرو هاذي ديال التنفيذ، وتنفيذ قضايا الدولة، لأن هنا خص تكون قضايا الدولة اللي محكومة تكون كلها فهاذ (plateforme) يعرف المواطن نوبتو فين، واش نوبتو 20 واش 150، لأنه المواطن حيت يعرف نوبتو بأن جاية غادي يتسنا ما عندو مشكل.

المشكل هو أنه تيكون واحد عندو 10 ملايير كيتخلص، وواحد عندو 10 مليون ولا 10 دراهم كيبقا متأخر، لأنه هاذيك 10 ملايير وهاذيك 10 مليون ديال الدرهم ولا مليون ديال الدرهم، خصنا نلقاو لها شي صيغة.

هاذ الشي كلو احنا كنشتغلو عليه وكنهيؤو المؤسسات وكنهيؤو (les plateformes) وإن شاء الله غيكون خير، ولكن راه هاذ الشي ديال التنفيذ راه خصنا نجلسو عليه، تنديرو ذاك الحوار الاجتماعي خصنا نجلسو عليه، لا النقابات تحضر ولا نقابات رجال الأعمال تحضر ولا وزارة العدل تحضر ونلقاو ليه واحد الحل، أما هاكا واحد تيجبد هنا وواحد تيجبد هنا ووزارة العدل في الوسط.

وعندنا خلاف في وزارة العدل واش التنفيذ مجال قضائي أم مجال إداري فالإدارة القضائية؟ معناه هوما تيقولو ذات صبغة قضائية، ما عرفنا واش اختصاصنا ولا اختصاص السلطة القضائية؟

عندنا هاذ النقاش حتى هو فوسطنا، راه لا قيمة للقضاء ولا للأحكام القضائية إذا لم تنفذ، راه إذا كانت غتنفذ الراجل يجي للمحكمة ويتقاتل ويدي حكم ويمشي ينفذو، وإذا ما غينفذو لاش غيجي لهاذ المحكمة؟ عفيه النهار الأول قول له، أودي، واخا تديه راه ما ننفذ لك غير سير فحالك، وسالينا.

لذلك، خصنا نفكرو فشي صيغة، وأعتقد بأن الحوار بيناتنا، رجال الأعمال يتقاضاو بحسن نية ويخلصو، والعمال يشتغلو بحسن نية ويطالبو بلي معقولة، ونوصلو لحل، خصنا نوصلو لحل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الوزير،

مما لا شك فيه أن القانون يوفر كل الضمانات للمتقاضي لتسهيل ممارسة حق اللجوء للقضاء لاستيفاء حقه، سيما في المادة الاجتماعية وخاصة في الشق المتعلق بنزاعات الشغل.

لكن، يبقى أهم عائق في تحصيل هذا الحق هو التنفيذ، لأن غاية العامل لا تتوقف على صدور الحكم لصالحه أو إعطائه حقه، بل تكمن في تجسيد هذا الحق على أرض الواقع وفي سرعة تنفيذه من خلال وضع إجراءات قانونية تمكنه من اقتضاء هذا الحق، خاصة عندما يتعنت المشغل أو يتماطل في الامتثال للحكم القضائي، فالفصل 126 من الدستور ينص على أن تنفيذ الأحكام ملزم للجميع بالمساواة بين المواطنين أمام القضاء، واحترام وتكريس لحقوق الإنسان في بلادنا، لأنه لابد يزال تنفيذ هذه الأحكام عديمة الجدوى والفعالية مما يفقد المأجورين ثقتهم في القضاء ويمس بالأمن القانوني الذي جعله عاملا من عوامل تحفيز جلب الاستثمارات.

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نؤكد على وجود العديد من الإشكالات في عملية تنفيذ الأحكام الاجتماعية الصادرة في نزاعات الشغل، باعتبارها إشكالات تتعدى ما هو متعارف عليه قانونا إلى ما هو تنظيمي وواقعي، يرجع بالأساس للاختيارات الإجرائية في المادة الاجتماعية من جهة، ثم من جهة ثانية إلى تهرب بعض المحكوم عليهم من الامتثال للأحكام القضائية لأجل تأدية أجور العمال، فمنهم من غادر المغرب بشكل مفاجئ تاركا العمال بدون أجور.

والأنكى من ذلك أن أغلب الأحكام النهائية المتعلقة بحوادث الشغل لا تجد طريقها للتنفيذ، حيث بلغ عدد المستفيدين من التعويضات عن حوادث الشغل حوالي 2227 مستفيد خلال الفترة الممتدة بين فاتح يناير 2021 إلى غاية متم يوليوز 2021 وهذا الرقم هزيل مقارنة مع الكم الهائل من الملفات الصادرة في حقها حكما نهائيا وتنتظر عملية التنفيذ.

السيد الوزير،

إن مواجهة هذه الإشكالات نقترح عليكم ما يلي:

- التفعيل الأمثل والناجح لمقتضيات المادة 285 من قانون المسطرة المدنية المتعلق بالتنفيذ المعجل وتعديلها لتوسيع نطاق تطبيقها على جميع نزاعات الشغل؛

- إحداث نظام قانوني خاص بتنفيذ الأحكام الصادر في مجال الشغل يتم بتبسيط المساطر؛

- إصدار دوريات ومناشير بشكل منتظم وكلما دعت الحاجة إلى ذلك لتفسير المقتضيات القانونية ذات الصلة بقضايا نزاعات الشغل؛

- العمل على إحداث محاكم اجتماعية لتسريع إجراءات البت في القضايا الاجتماعية، ولضمان تنفيذ الأحكام الصادرة عنها؛

- وضع نظام جزائي يطبق في حالة امتناع وعرقلة تنفيذ الأحكام القضائية.

السيد الوزير،

إن الفرق بيننا وبين كندا هو أن القانون يسمو فوق الجميع في كندا، في المغرب لازلنا نقدم استثناءات خاصة لرجال الأعمال وبعض الشركات غير الشرفاء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير فيما تبقى من الوقت للرد.

السيد وزير العدل:

بيننا وبين كندا التقاضي بحسن النية، بيننا وبين كندا الشركات تتجي تخلص، بيننا وبين كندا تتكون الدعوة كتبعها عن بعد، بيننا وبين كندا هو المعقول، هاذ الشي كلشي اللي قلتيه درناه، وواقفين في بلاصتنا.

النقابات تتغوت ورجال الأعمال تيغوتو، واحنا واقفين.

كيفاش إذا واحد مشيت تنفذ عليه ودرتو لو إنذار ودرتو المسطرة وما بغاش ينفذ، آش غادي نديرو لو؟ حتى الاتفاقية كتمنعني، ملي كتمنعني .. (كلام غير واضح) ولا نديه الحبس، آش غادي نديرلو؟ النقابة كتدير الإضراب وقت ما بغات، هاذوك ما كيخلصو وأنا في الوسط.

راه ساهل نعير شعار، ساهل نعير خطاب ناري، ساهل نستشهد بكندا، ولكن راه الواقع مر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننتقل معكم السيد الوزير إلى السؤال السادس حول "حالات العود".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السي الكيحل.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

نسائل الحكومة عن الإجراءات المتخذة لمواجهة ظاهرة العود وما لها من آثار على اكتظاظ السجون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شوف، حالة العود راه ما عندنا ما نديرو معها هاذ الشي اللي اعطى الله.

أكبر نسبة ديال حالات العود هو الشباب أقل من 18 سنة، وحل معيا المشكل دبا.

كتدير العفو الملكي، كيدير جلالة الملك العفو الملكي أو كندير أنا الإفراج المقيد يومين كيرجع لك، كيخرج بيومين ويرجع لك.

اليوم، صيفطات ليا إدارة السجون واحد، ياله طلقتو الجمعة، راه ردوه اليوم، راه دابا غادي نلغي له الإفراج، معناه المدة اللي ما دوز غادي يدوزها دبا 30 شهر، راه عندنا مشكل.

واش الظروف؟ واش العقوبات؟ واش.. ؟

خص يتعاد النظر حتى في قانون العقوبات، القانون الجنائي خص يتعاد فيه النظر، لأن الحل، ملي تهز واحد الشاب ديال 16 سنة، 17 سنة وكتديه للسجن كتحيد منو الخلعة ديال السجن، يخرج ويديرها ثاني، راه السجن كيبقى تيخوف وتيبقى عندو تأثير نفسي إذا ما دخل لو الواحد، أما غير كيدخل لو صافي كيفقد هاذيك التأثير ديالو، فغير كيخرج كيعاود يدير جريمة أخرى، كيف غادي نديرو؟ تيقول لك التجربة تهدر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار، في إطار التعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الوزير،

إذن، هذا واقع يرتبط بالعود إلى الجريمة، العود إلى الجريمة هو مقياس للمعاملة العقابية داخل السجون، هو مقياس لسياسة التجريم والسياسة الجنائية، وهو كذلك مقياس لعدم تطور القانون المنظم للسجون.

فيما يتعلق بسياسة التجريم، فعلا هناك مجموعة من الجرائم عقوباتها تؤدي إلى الارتباط بالجريمة والارتباط بمجتمع السجون.

عندنا إشكالية هو أنتم تتحدثون عن الإفراج المقيد بشروط ولكن النسبة ضئيلة، والذين يستفيدون هم فئة في حاجة إلى تأهيل وتكوين، بينما فئات أخرى لا تستفيد اللي هي حصلت على شواهد، اللي حصلت على واحد المجموعة من الأمور داخل المؤسسات السجنية.

القانون 23.98، السيد الوزير، تقادم والمسودة كذلك تقادمت، أنه المسودة هذه أكثر من 6 سنوات وتم عليها الاشتغال، فيها بدائل ديال العقوبة السالبة للحرية، هذه البدائل هي ماشي قارة اليوم العالم يتطور، احنا باقين تناقشوها المسودة.

أشنو هي الأسباب اللي خلات هذه المسودة اليوم ما تكونش عندنا تناقش في البرلمان، مع العلم أنه كاين توافق ديال الفاعلين في المجال وفي المجتمع السجني وفي المناظرة الأولى والثانية وما إلى ذلك.

إذن، الإشكالية ديال السجل العدلي، تخلي فعلا عائق ديال الاندماج في الحياة العامة، الناس اللي عندهم عقوبات ما تيديروش السياسة، ما تيخدموش، وبالتالي تيعاقبهم المجتمع 2 ديال المرات، الجميع متفق في الحوار الوطني ديال إصلاح منظومة العدالة ورغم ذلك باقي ما قدرناش نلقاو حلول، تنتكلمو على السجل العدلي كجانب تقني، الحوسبة أو ما إلى ذلك، لا خصنا السجل العدلي يكون بالمنطق اللي تنعطيو للناس الاعتبار وفي رد الاعتبار كذلك، كيفاش نردو للناس اعتبارهم ويندمجو في المجتمع؟

لأنه المجتمع ما تيمكنلوش يكون تيسد الأبواب أمام خريجي السجون، في الوقت اللي تنلقاو تجارب ديال محامو السجون، تنلقاو تجارب ديال خريجي السجون عندهم الأهلية ديال الدخول إلى الوظيفة العمومية، احنا الآن تنقطعو عليهم هاذ المجالات، وتنقولو علاش الناس يرجعو للسجون، تيرجعو للسجون لأن نسبة التطبيب مرتفعة، تيرجعو للسجون لأنه تيلقى الماكلة في السجن وما تيلقهاش في دراهم، تيرجع للسجون ماشي لأنه.. لأنه كاين بعض الممارسات اليوم داخل السجون كاين اللي تيخرج تيعيا وتيدوز الصيف على برا، تيجي البرد تيخصو يرجع للسجن، لأنه ما عندوش فين ينعس، لأن كاينة إشكالات اجتماعية أخرى.

لذلك، عندما نطرح هذا السؤال ماشي في جانبه التقني، بل في إطاره المرتبط بالسياسة الجنائية، خصنا إجراءات، اليوم الحكومة دوزت سنة، القانون الجنائي، قوانين متعددة ما خصش نعرفو أشنا هي الأسباب اللي خلات هاذ الشي معطل، علاش ما بغاوش الناس اليوم هاذ القضايا نناقشها داخل البرلمان؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، كاين رد؟

تفضلوا.

السيد وزير العدل:

لا، غير بالنسبة للسجل العدلي أنا متفق معك، ما خصوش يكون

فيه باقي، شي واحد عاقبناه، أدى الثمن، المجتمع ما كانش باقي نجرو له هاذ الشي، واحنا تنقلبو على الصيغ، باش نوصلو، فرد الاعتبار درناه تقني، معنى (l'informatique) في (l'ordinateur) تيدير العقوبات، إلى شي واحد دوز واحد المدة ديال 4 سنوات مثلا أو لا سنتين ما دارشي جريمة أخرى، ما عندوش، (l'ordinateur) تلقائيا تيمسح العقوبة، ما كاين لاش يدير لجنة، سير دير لجنة، دير عليه بحث، ما كاين لاش ندير عليه بحث، الإنسان راه جيد حتى يثبت العكس.

إذن هذاك اللي تعاقب مسجل في (l'ordinateur) تدوز واحد 4 سنوات، (l'ordinateur) تلقائيا تيمسحها، ما عندوش شي جريمة أخرى علاش يخلي يمدد ليه؟

بالنسبة لدبا في قانون المسطرة الجنائية الجديد، درنا الجنح اللي أقل من 16 سنة ما تيتعتقلش، أو في الجنايات أقل من 14 سنة ما تيتعقل، ولكن درنا كذلك العقوبات البديلة ودرنا (bracelet électronique)، هاذ الشي كلو تناخذوه به بعين الاعتبار.

ولكن هناك مشكل كبير، راه المدرسة هي اللي تنقذ من السجن، تكون مدرسة قوية وتشتغل المدرسة وندعمو المدرسة، عندنا جرائم تتجي في المحيط المدرسي.

في القانون الجنائي ما شي ما بغيتش نجيبو، فيه نقاش، راه النقاش في اللمسات الأخيرة ديالو، فيه نقاش حول الحريات الفردية، وأنا تنساندها، فيه نقاش حول مجموعة ديال الجرائم اللي تنعتقد أنها ما خصهاش تبقى.

تتعرف بأن القانون الجنائي ينص إلى حرقت خيمة تمشي بعشرين سنة سجنا نافذا كحد أدنى، 20 سنة على خيمة، وهاذيك الخيمة بقى المفهوم ديالها ماشي هي الدار والسكن وذاك الشي، بقات الخيمة خيمة، وتيعاقبو على 20 سنة على خيمة، لا كاين شي حاجة خصها تتغير، كاين أشياء كلها خصها تغير.

احنا الآن تنشتغلو ونتأكدو راه كاين عندنا اختلافات كبيرة لا في وزارة العدل حول واحد المجموعة نتاع النصوص، كاين الناس اللي متحررين، كاين الناس اللي محافظين، كاين ناس.. وخا كيفاش غادي تدير للسكر؟ كيف غادي تدير للفساد؟ كاين مجموعة دالنصوص خص تلقى لها مبرر داخل مجتمع متحرر عندو فنادق، عندو..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل معكم السيد الوزير إلى السؤال ما قبل الأخير الموجه إليكم حول "زواج القاصرات".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي الأخت جليلة.

المستشارة السيدة جليلة مرسلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

على الرغم من المجهودات المبذولة للحد من زواج القاصرات وما يصاحبه من اغتصاب لحقوقهن، إلا أن هذه الظاهرة مستمرة في الانتشار في صفوف العديد من الأسر المغربية، ويستمر التحايل على مقتضيات الفصلين 20 و21 من مدونة الأسرة، المتعلق بزواج القاصرات.

وأمام هذا الوضع المقلق، ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي تعتمدون اتخاذها للحد من هذه الظاهرة ومخلفاتها النفسية والصحية والاجتماعية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد وزير العدل:

تبغي تقضي على الظاهرة عندك تجريم، ما كاين حل، دير الدروس، دير كذا، والو، التجريم، زوجت قاصرة أجي إلى هنا.

تتعرف شكون اللي فكنا من زواج القاصرات، هو كوفيد، أيام كوفيد نقصت، في 2017، 26.298 قاصرة، حيث تتقول 26.298 قاصرة معناه 26.298 خرجات من المدرسة ومشات خدامة فواحد الدار، مزوجة، ما مزوجة، الوضعية ديالها.

سنة 2017 نقصت، إلى فعام 2020 كوفيد بدا، 12 ألف، معناه 10 ألاف وحدة ما تزوجات لأن كاين كوفيد قضا لنا الغرض كوفيد الله يجازيه بخير.

جينا لـ 2021 واحنا نطلعو، صافي خرج كوفيد، طلعنا لـ 19.369، هاذي هي الوضعية ديالنا.

خصنا ندير التجريم، خصنا ندير المنع، خصنا نلغيو ذاك النص اللي تيعطي للقاضي الحق في الإذن بزواج القاصر خصنا نلغيوه، راه كاينة قضايا مجتمعية إلى ما واجهناها راه ما كاين معها حل.

هذاك الشي ديال ندير خطاب وندير ندوة ونكونو وهاذي شحال هاذي باش شدينا الاستقلال؟ 70 عام، 70 عام واحنا تندير فالدروس وتندير فالتكوين وفي تأهيل المرأة وها احنا واقفين، عندنا موظفات في وزارة العدل 48% ولا 49% وعندنا فالقيادة 17 كتقول كيفاش؟ القاعدة عندك 49 والقيادة فيها 17، كاين شي حاجة ماشي هي هاذيك.

ندير و قرار بيناتنا واش بغينا نعطيو للمرأة حقوقها ونوضو لها، ما بغينا نعطيو خليونا جالسين ومهنيين.

ولكن، نقررو هاذ الشي ديال.. لا، نديرو هاذي ونزيدو هاذي ونقصو هاذي راه ما بقا حل، لأن المجتمع محتاج لواحد القوة اقتصادية وبدنية وإنسانية كاينة فالمجتمع راه واقفة مبلوكية، تصور دبا تتجيب بنت عندها 13 سنة، 14 سنة، وكتديها لهذاك الموسم وكتزوجها، وكيجي راجل 70 عام تيتزوج بها، ولا 60 عام وتيتزوج بها، غير قول ليا أشنو هي العلاقة بيناتهم وكتجلس معه شهر ولا شهرين، عام وكتطلق وكترجع عند واليدها بجوج ديال الأولاد ولا جوج بنات، الأولاد ما مسجلين والبنات ما مسجلين، واحد الوضعية، نديرو المعقول، المعقول هو ما ينزع بالسلطان لا ينزع بالقرآن، أجي خلصها وتكلس راسك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة جليلة مرسلي:

السيد الوزير،

ما خليتي لي ما نقول، زعما الرد ديالك حاسم، وشافي وقاطع.

ولكن، السيد الوزير، غادي تسمح لي باش حتى أنا نقوم بالدور ديالي في إطار التعقيب على الجواب ديالك.

هو أن ربما المقاربة ديال تزويج القاصرات خصنا نعاودو نشوفو أو لا نعاودو ننتهجو واحد المقاربة اللي تكون اجتماعية، لأن الإشكال هو اجتماعي أكثر منه قانوني، لأن حتى بالمقتضيات القانونية ما قدرناش أننا نحلو هاذ المشكل، وبقاو الأعداد ديال الاستثناءات أو لا الإذن ديال القاضي ولا قاعدة في عوض ما يكون هو الاستثناء، وكيبقى يعني كمجتمع وكمؤسسة البرلمان ومؤسسة الحكومة من الواجب علينا اليوم أننا نحافظو على المجتمع المغربي وعلى الأسرة المغربية.

تزويج القاصرات أو تزويجهما قاصرات، ولكن راهم باقيين في سن الطفولة أحيانا، فهذا اغتصاب لحق الطفولة وكيبقى الحل الوحيد كيف ما قلت، السيد الوزير، هو أن تكون واحد المقاربة ربما اللي تكون زجرية ولكن احنا كننتظرو دائما التعديل ديال مدونة الأسرة، وتكون نصوص قانونية اللي تقدر تحمي الحقوق ديال النساء وتحمي هاذ الفتيات من الاغتصاب ديال الحقوق ديالهم في التمدرس والحقوق ديالهم الصحية والحقوق النفسية.

إذن، احنا الأمل ديالنا أن تكون واحد المقاربة اللي تكون وإجراءات اللي تكون صارمة من الحكومة في إطار تعديل مدونة الأسرة كيف ما نادى بذلك صاحب الجلالة باش نقدرو أننا ندخلو في أجرأة مجموعة ديال الإصلاحات اللي مرتبطة بالمجتمع وبحقوق النساء.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير للرد، تفضلوا.

السيد وزير العدل:

أعلى نسبة ديال زواج القاصرات كاينة فجوج ديال الجهات، مراكش والدار البيضاء، ما تكلميش على الجبال والقرى، هاذي راه مدن، هاذي الحداثة والحضارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننتقل معكم إلى آخر سؤال موجه إليكم في هذه الجلسة، حول "المنصة الرقمية الخاصة بالزواج".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا، السيد الرئيس لبسط السؤال.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير المتخذة لإطلاق المنصة الرقمية الخاصة بالزواج؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد وزير العدل:

على كل غادي تشوفو الشاشة، احنايا درنا واحد الخدمة رقمية الآن باش نسهل عليكم العملية، أي شخص بغا يتزوج كيدخل باش ياخذ الإذن، كتدخل لهاذ المنصة، غير كيسجل الاسم ديالو والبطاقة الوطنية ديالو وكتمشي مباشرة للمنصة (plateforme) ديال البطاقة الوطنية لدى الأمن الوطني، من تم كتجيب المعلومات، بحيث أنه كيدير البطاقة الوطنية ديالو تحت التليفون كيعرفو واش هو ولا ماشي هو، وكيعطيو المعلومات، وكتكون المعلومات.

كذلك المخطوبة وحتى الخطيب، كتكون المخطوبة حتى هي كتعطي نفس المعلومات وكيخرج لو واحد الإذن، هذاك الإذن ما يمكنش ياخذو مرة أخرى، فضينا، بغا ياخذو مرة أخرى خصو يمشي عند القاضي، ويقول علاش غياخذو مرة أخرى، واش دار بذاك الأول ومع من كان

مزوج؟ وكيفاش تزوج؟ وكيدخل المعلومات كلها ذيك الساعات، كيكمل المعلومات باش كيخرج لو واحد الرقم خاص، باش كيدخل هو شخصيا، باش ما يدخلوش شي واحد فحياتو الخاصة، كيدخل هو فقط وكيحتفظ..

كذلك، المرأة كيكون عندنا واحد (le mot de passe)واحد الرقم سري اللي كتدخل به هي، وهنا غادي نديرو ليس فقط، من حيث كيمشي كيطلب الطلاق كتسجل، عندو لولاد كتسجل، خلص النفقة ولا ما خلصهاش كتسجل، ما عندو فين يفلت، سالينا.

لأنه هاذ المشاكل اللي كيديرها الزواج، الإذن بالزواج خطيرة، هذاك الإذن بالزواج هو المفتاح، غير كتدخل، غير كيشدك (l'ordinateur) ما بقاش يطلقك صافي، حياتك كلها كتكون عندو، ولكن حتى واحد ما يمكن لو يدخل، ثلاثة دالناس اللي يمكن لهم يدخلو الزوج أو الزوجة أو القاضي فقط، باش نسهلو.. ومن بعد ما كيتزوجو كيجيب الوثائق، لأن حتى العدول كيديرو العقد، كيديروه فـ (l'ordinateur) وكيجي مباشرة لهنايا كيكون العقد محطوط، باش فوقت ما بغاتو الزوجة كتاخذو، فوق ما بغاه الزوج كياخذو، ومباشرة من بعد كيسالي كيدوز ذاك الشي عند.. باش يأخذ بغا العقد موقع مباشرة، لأنه القاضي كيوقعو إلكترونيا.

ذيك الساعات ذاك الموظف دبا اللي هيئنا وكنديرو له دورة تكوينية الآن، هو كيراقب دوك الوثائق واش هي هاذيك، ياك ما زورشي حاجة؟ ياك ما دارشي اسم؟ كيراقب ذاك الشي كلو فالبطاقة الوطنية كلشي كيراقبو باش ما يوقعش التزوير، هذا درنا المراقبة البعدية باش ما يكونش شي حاجة ماشي هي هاذيك.

كيبقاولنا شكون اللي كنسجلو مباشرة فالمحكمة، الزواج المختلط، حيث كتجي المرأة كتجيب لك رجل أجنبي ما عندنا عليه البطاقة الوطنية، هذا كيجيب الوثائق ديالو كيجلس قدام كاتب الضبط كيسجلو، كذلك المرأة إلى كانت أجنبية كتجيب وكتجيب الوثائق ديالها وكتسجل.

علاش كلشي هاذ الشي؟ باش نضبطو هاذ الأمور كلها، باش نضبطو، لأن أش كيوقع؟ كيموت لك الرجل حتى كتجي شي امرأة مع اولادها كتقول ليك راه كنت مزوجة بيه، هاذو اولادو وأنا مزوجة به، وكيدخلو فصراعات فالمحاكم.

دابا الواحد إذا بغا يتزوج أكثر من امرأة يمشي يطلب الإذن يسيق ليه الخبر السوق كلو عاد يتزوج.

أما الآن مباشرة بعد هاذي.. ها الإذن بتوثيق الزواج، عقد الزواج كيفاش غادي يكون فـ (l'ordinateur) واللي غادي تدخل ليه المرأة أو الزوج أو القاضي باش يحصل على الوثيقة ويحصل على الإذن، ولكن هذاك الإذن لا يعطى منه إثنان، والو، واحد اللي كيتعطى، إذن غيخرج الثاني لأنه بغا يدير التعدد ولا شيء من هاذ القبيل هذاك شغلو، خصو يمشي عند القاضي، القاضي اللي غادي يعطيه ليه، وكاينة واحد الوثيقة أخرى ثم كاين عندنا واحد (la grille)ما عرفت فين هيا باش نديرو الاسم، ونديرو جميع المعطيات على حياتوواش تزوج واحد طلق، فين تزوج، فين طلق، فين شحال خلص، وشحال عندو ديال النفقة، واش خلصها واش ما خلصهاش، لأن هنا في قناعتي، واحد ما كيخلص النفقة وكيجي يطلب ليك الإذن بالزواج، وخلص بعد النفقة اللي عليك، عاد زيد المرا الثانية.

ما عندها حتى معنى تبقى تخلي واحد المرا بأولادها ما عندها ما تاكل وأنت كتمشي تدير.. فقلنا أودي خص هاذ الشي يتعاد فيه النظر، ولذلك غادي يتم الضبط ديال هاذ الشي، وحتى قضاة التوثيق غادي يكونو مرتاحين، لأنه ماشي ضروري يجلس فالمكتب ديالو، غادي يتوصلو عن طريق الأنترنيت (l'ordinateur) ديالو ويوقع إلكترونيا هاذو الوثائق اللي كيدلي بها للإشهاد اللي كيجيب ديال عقد الازدياد ديال الولد، ولأنه الآن كاين واحد القانون، وكاين واحد العمل كنديروه الآن، كتديرو وزارة الداخلية ماشي أنا، أنه الأولاد اللي غيتزادو غادي يوليو يتسجلو فالمستشفى، ما يمشيش باهم يسجلهم فشي بلاصة، غادي يتسجلو فالمستشفى نيت، وتمشي المعلومة آنذاك، وبغينا نربطو الاتصال بهذيك (plateforme) اللي غادي تدير وزارة الداخلية، باش الأطفال وحياتهم تكون هنايا، وهذا هو جهدي عليكم.

السلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن السيد الرئيس، كاين شي تعقيب؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس، كاين شي تعقيب؟

تفضلو السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير المحترم، على هذا الجواب الواضح والشامل وأضيف الثاقب.

نحن في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين نثمن عاليا ونسجل بإيجاب إطلاق هذه المنصة ديال وزارة العدل الرقمية، والتي تخص ضبط عقود الزواج وحالات الطلاق، وذلك بهدف منع التحايل - كما قلتم - على نصوص مدونة الأسرة، لاسيما فيما يخص طلبات الإذن بتعدد الزواجات.

هذه المنصة لا شك أنها ستسهل توثيق جميع حالات الزواج والطلاق بشكل دقيق منذ تاريخ الإذن بالزواج، حيث سيتم نسخ العقود من طرف النساخ القضائيين ورفعها على المنصة الرقمية، وبذلك ستصبح الحالة العائلية لكل المواطنين والمواطنات واضحة أمام القانون بشكل لا يمكن التحايل بصدده كما هو الوضع مع الأسف حاليا.

السيد الوزير المحترم،

لا يفوتنا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين أن نثير الإشكالية المرتبطة بتحايل بعض الأزواج على المقتضيات القانونية، التي تنص عليها مدونة الأسرة المغربية بخصوص شروط منح الإذن بالتعدد، حيث يعمد بعض الأزواج المأذون لهم بالتعدد إلى استعمال الإذن نفسه مرات عديدة كما قلتم.

طبعا نأمل خيرا، السيد الوزير المحترم، في إطلاق المنصة الرقمية الخاصة بالزواج كآلية تقنية للتصدي لظاهرة التحايل على القانون وحماية حقوق الأطفال والنساء، وكما نأمل أن تتم تعبئة كل المتدخلين لإنجاح هذه الطفرة النوعية في حقل العدالة.

السيد الوزير المحترم،

إن مدونة الأسرة تعتبر ثورة هادئة بكل المقاييس، لكنها أصبحت اليوم بعد مرور 18 سنة في حاجة ملحة للمراجعة حتى تتم معالجة النواقص وتواكب التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع المغربي خلال السنوات الأخيرة، ولتلائم كذلك من جهة ثانية التزامات المملكة تجاه الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها، خاصة على ضوء إقرار دستور 2011، الذي كرس مبدأ سمو الاتفاقيات الدولية على القوانين الوطنية ومع التوجيهات الواردة في خطب، جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وأخيرا، أستغل هذه الفرصة للتنويه بالمبادرات القيمة والنتائج الملموسة التي حصلت عليها وزارتكم، متمنيا لكم النجاح والتوفيق لما فيه خيرورفعة وطننا العزيز، تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وشكرا على كل المعلومات المقدمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

كاين شي حاجة السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير العدل:

بغيت نقول للسادة المستشارين أن غادي نديرو واحد التقديم لهذه (plateforme) في اللجنة ونشوفو التجربة، نشوفوها كلها بتفاصيلها، أنا هنا تكلمت باختزال ونديرو السيد الرئيس كنموذج واش عندو امرأة ولا 2 وذيك الساعة نشوفو كيفاش.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة، ونشكركم على الأجوبة الكتابية التي تضعونها رهن إشارة السيدات والسادة المستشارين.

شكرا لكم.

إذن، السيدات والسادة المستشارين، طبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت رئاسة مجلسنا الموقر بطلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية تقدم به فريق الاتحاد المغربي للشغل حول موضوع "الأوضاع المادية والمهنية لهيئة المتصرفين المشتركة بين الوزارات"، أحيل هذا الطلب إلى الحكومة وعبرت عن استعدادها للتجاوب معه.

إذن أعطي الكلمة لممثل الفريق المحترم في حدود دقيقتين لتناول الكلمة.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الادريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نشكركم بداية على تفضلكم بالجواب على تناول الكلمة نيابة عن السيدة الوزيرة، والذي يهم فئة المتصرفين المشتركة بين الوزارات، والذين يشكلون العمود الفقري للإدارة العمومية وقطب الرحى في أي إصلاح جدي للمرفق العمومي، بالنظر للمهام الكبيرة التي تضطلع بها، كالتخطيط والافتحاص والتسيير المالي وتدبير الموارد البشرية والتنظيم القانوني وغيرها، ورغم ذلك لازالت هذه الفئة تعاني من التميز المادي والمعنوي، مقارنة بفئات أخرى تقوم بنفس المهام، فبالرغم من تماثل المتصرفين مع فئات أخرى في التكوين والشهادات والتخصصات والتشارك معها في المهام والمسؤوليات، فإنهم لا يتساوون في الأجر ولا يتساوون في أنماط وشروط الترقي وآلياته، بل الأكثر من ذلك فالمتصرفون المسؤولون منهم يتقاضون أجورا أقل من مرؤوسيهم المنتمين لبعض الفئات الأخرى والأقل منهم أقدمية وتجربة.

هذا، علاوة على حرمان المتصرفين من الدرجة الجديدة التي تستفيد منها فئات أخرى وحرمان المئات منهم من منصب متصرف عام المنصوص عليه قانونيا، في الوقت الذي تستفيد فئات أخرى من منصب مماثل.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على ضرورة مراجعة النظام الأساسي لهذه الفئة وإعمال مبدأ المساواة الأجرية بين أطر الدولة، ولنا أن نتساءل هنا عن الكيفية التي تريد بها الحكومة إصلاح

وتجويد المرفق العمومي وفئة عريضة من موارده البشرية محبطة نفسيا، وباتت تعيش على أبواب الهشاشة بعد تجميد أجورها منذ سنة 2004 دون مبرر موضوعي، في حين استجابت لمطالب فئات من الأطر العاملة في الإدارة العمومية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن في إطار التضامن الحكومي، أعطي الكلمة للسيد الوزير للتفاعل مع هاذ الكلمة، نيابة عن السيدة الوزيرة.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السادة المستشارين، السيدات المستشارات،

في البداية، أود أن أتوجه بالشكر لفريق الاتحاد المغربي للشغل على تطرقه لهذا الملف الذي يخص هيئة المتصرفين، والذي نتابعه في الحكومة باهتمام كبير، باعتباره يهم فئة مهمة من الأطر العاملة بالإدارات العمومية.

فئة المتصرفين تضطلع بأدوار هامة في الإدارات العمومية بالنظر إلى مهامهم في التأطير والإدارة والخبرة والاستشارة والمراقبة وتنفيذ السياسات العمومية.

الحكومة تهتم بفئة المتصرفين على غرار باقي فئات الموظفين، حيث عملت على فتح الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلا من أجل تدارس القضايا والملفات التي تهم الموظفات والموظفين.

وفي هذا الإطار، فقد تم توقيع اتفاق اجتماعي تضمن العديد من المكتسبات التي استفاد منها الموظفون، بما فيهم فئة المتصرفين مثل رفع نسبة حصيص الترقي في الدرجة من 33% إلى 36%، مما سيرفع من عدد الموظفين المستفيدين من الترقية كل سنة، وسيساهم بالتالي في تحسين وضعيتهم المادية ويحفزهم على المزيد من المردودية والإنتاجية.

وفيما يخص المطالب المعبر عنها من طرف المتصرفين بالإدارات العمومية، فإننا حريصون كل الحرص على التعامل معها بجدية ومسؤولية، فعدد من هذه المطالب هي مطالب مشتركة تتقاسم العديد من الهيئات بالإدارات العمومية، وستظل الحكومة منفتحة على إيجاد الصيغ الملائمة لتدارسه في إطار التنسيق والتشاور مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلا، في إطار الحوار الاجتماعي، باعتباره الإطار التشاوري والتفاوضي الأمثل لمعالجة كل المطالب والعمل على إيجاد الحلول الممكنة للملفات المطروحة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

دائما في إطار تناول الكلمة، أعطي الكلمة للمستشار خالد السطي حول موضوع "إقصاء المتصرفين والتقنيين والمحررين والمساعدين التقنيين والمساعدين الإداريين من الحوار الاجتماعي".

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدان الوزيران.

بطبيعة الحال، بدوري أشكر الحكومة على التجاوب ديالها وتنتمناو على أن باقي الوزراء يحذون نفس السيء ويبقاو يجاوبونا في إطار المادة 168.

أكيد، الموضوع ديال إقصاء المتصرفين والتقنيين والمحررين والمساعدين التقنيين والمساعدين الإداريين من الحوار الاجتماعي، السيد الوزير، هاذ الأمر هذا على الرغم من الدور الكبير اللي تيقومو بيه هاذ الأطر، أكيد بطبيعة الحال راه هوما اللي هازين الحمل ديال الإدارة وديال الجماعات الترابية الملفات ديال الرقمنة، ديال تحديث الإدارة... إلخ.

أكيد، بطبيعة الحال المطلب الأساسي ديالهم هو بالنسبة للمتصرفين على الأقل المماثلة مع هيئة كتابة الضبط، مع المهندسين، نقول لكم، السيد الوزير، على سبيل المثال المتصرف مع مهندس دولة خدامين في نفس البيرو، تيديرو نفس المهام راه (salaire) ديالهم راه الفرق ديالو 4000 درهم تقريبا، وهاذي بطبيعة الحال ما كان العدالة الأجرية.

نفس الشيء بالنسبة للتقنيين على سبيل المثال، كذلك التقنيين اللي تيخدمو الترقية نتاع الموظفين، محرومين من خارج السلم منذ أكثر من 20 سنة، وهاذ الشي ماشي معقول، نفس الشيء بالنسبة للمحررين حتى محرومين من خارج السلم.

أكيد، كذلك المساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين وهاذو اللي تنسميهم المستضعفين من الموظفين بصفة عامة، حتى كذلك عندي مجموعة من المطالب ديالهم، السيد الوزير. نفس الشيء بطبيعة الحال خرج مرسوم ديال إحداث الدرجة الجديدة للمساعدين الإداريين والتقنيين، ما تفعلش لحد الآن.

أيضا، عندهم الاقتطاع المزدوج عند (RCAR[9]) اللي ما رجعش

[9] **R**égime **C**ollectif d'**A**llocation de **R**etraite

لهم الأرزاق ديالهم منذ عقود وسنوات، وتقدمنا فيها بأسئلة كتابية ومع كامل الأسف، ما فيهاش تجاوب، بطبيعة الحال بحكم أن الوزارة ديال تحديث الإدارة أكيد هي مسؤولة على الأطر المشتركة، خصهم تحديث كذلك الأنظمة الأساسية ديالهم، الأنظمة الأساسية أصبحت متجاوزة، خصهم أنظمة اللي تراعي المهام اللي تيقومو بها، وفي نفس الوقت اللي تتحمي تعطيهم الحقوق والإمكانيات ديالهم.

صحيح، الحوار الاجتماعي فيه كلام في بعض الأمور اللي داخلة بشكل أفقي، ولكن الأطر المشتركة خصهم عناية خاصة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

تفضلوا.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السيد المستشار المحترم،

السيدات المستشارات،

في البداية، أتوجه بالشكر للسيد المستشار عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لطرحه هذا الموضوع، حول "موقع الأطر المشتركة بين الحوار الاجتماعي".

وبخصوص الحوار الاجتماعي، فإن تفعليه بتوجيهات صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، الرامية إلى مأسسة الحوار الاجتماعي واعتباره نهجا إستراتيجيا في تدبير الشأن العام، فقد عملت الحكومة منذ تنصيبها على عقد شراكات قوية ومتينة مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، بهدف إيجاد الحلول المناسبة لتحسين الأوضاع المادية والمهنية والاجتماعية لكافة الموظفات والموظفين.

وفي هذا الإطار، وقعنا مع شركائنا الاجتماعيين والاقتصاديين اتفاقية في أبريل 22، الذي تضمن مكتسبات مادية واجتماعية هامة لفائدة كافة الموظفات والموظفين، بما فيهم الأطر المشتركة، المتصرفون التقنيون، المحررون المساعدون، التقنيون، المساعدون الإداريون، أذكر منها:

- الرفع من الأجر الأدنى بالوظيفة العمومية إلى 3500 درهم، بهدف تحسين الوضعية المادية للمساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين؛

- حذف السلم السابع بالنسبة للمساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين بهدف تحسين وضعيتهم المادية وتحسين مسارهم المهني المحفز؛

- إحداث درجة جديدة لفائدة هيئتي المساعدين الإداريين وللمساعدين التقنيين؛

- إحداث مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة كافة موظفي الوزارات والإدارات العمومية التي لا تتوفر على مؤسسات الأعمال الاجتماعية، من أجل تعميم الخدمات الاجتماعية على كافة الموظفين وفي مجال الصحة، السكن، الاصطياف، القروض وغيرها من الخدمات، وهو ما سيساهم في تعزيز القدرة الشرائية لفائدة هذه الفئة من الموظفين وتخفيف العبء منها؛

- الرفع من حصيص الترقي في الدرجة من 33 إلى 36%، الأمر الذي سيؤدي إلى الرفع من أعداد الموظفين المستفيدين من الترقية، وسيساهم بالتالي في تحسين وضعيتهم المادية ويحفزهم على المزيد من المردودية والإنتاجية؛

- تمكين الموظفين من رخصة الأبوة مدتها 15 يوما مدفوعة الأجر، ابتداء من تاريخ ازدياد المولود، وذلك بتوطيد مبادئ المسؤولية المشتركة بين الزوجين في رعاية الأطفال؛

- الرفع من قيمة التعويض عن الأخطار المهنية لفائدة الأطر الإدارية والتقنية، المتصرفون التقنيون، العاملون في وزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

وفي الأخير...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ما دمتم أنكم ستسلمونه الرد مكتوب.

شكرا لكم كذلك، السيد الوزير، على المساهمة في هذه الجلسة.

وبهذا نكون، السيدات والسادة المستشارين، السيدين الوزيرين المحترمين، قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة المبرمجة في هذه الجلسة.

وأعلن عن رفعها.

محضر الجلسة رقم 080

التاريخ: الثلاثاء 10 جمادى الآخرة 1444هـ (3 يناير 2023م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: تسع دقائق، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة التاسعة والأربعين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 60.22 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور (تم إيداعه بمجلس المستشارين من طرف الحكومة بالأسبقية).

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 60.22 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور"، الذي تم إيداعه بمجلس المستشارين من طرف الحكومة بالأسبقية.

قبل الشروع في مناقشة مشروع القانون هذا، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لكل من رئيس وأعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية وكذلك للسيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، على المجهودات التي تم بذلها في سبيل الدراسة المعمقة لمشروع القانون المسجل في جدول أعمال مجلسنا الموقر.

في البداية، أعطي الكلمة للحكومة لتقديم هاد المشروع، فليتفضل السيد الوزير نيابة عن السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، مشكورا.

تفضلوا، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة نيابة عن السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أقدم أمام مجلسكم الموقر "مشروع القانون رقم 60.22 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور"، نيابة عن السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية.

لقد تمكنت بلادنا من تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة جميع المغاربة وفق الآجال المحددة في القانون - إطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، وهو ما تكرس من خلال إصدار القانون رقم 27.22 بتاريخ 25 نوفمبر 2022، القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية.

وقد حدد القانون المذكور مختلف الفئات المستفيدة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، والتي من بينها فئة الأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور، وأحال على تشريع خاص لتحديد القواعد والشروط التي يمكن بموجبها للأشخاص السابق ذكرهم الاستفادة من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

واستكمالا للإطار القانوني الخاص بهذه الفئة من الأشخاص، يشرفني أن أقدم هذا القانون الذي حظي بالمصادقة عليه بالإجماع من لدن لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلسكم الموقر، في الاجتماع المنعقد يوم الأربعاء 28 ديسمبر 2022، وتتمحور أحكامه حول العناصر التالية:

- **أولا**، انطباق القواعد العامة المشتركة بين أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض المنصوص عليها في القانون السالف الذكر رقم 65.00 على نظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور، وذلك كمبدأ عام؛

- **ثانيا**، تحديد الفئة المؤهلة للاستفادة من هذا النظام في الأشخاص الذين ثبتت قدرتهم على تحمل واجبات الاشتراك وغير خاضعين لأي نظام آخر للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض؛

- **ثالثا**، اعتماد منظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي الجاري بها العمل كآلية لإثبات القدرة على تحمل واجبات الاشتراك؛

- **رابعا**، تخويل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مهمة تدبير هذا النظام؛

- **خامسا**، تحديد مسطرة الاستفادة من هذا النظام عن طريق تقديم طلب لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

- **سادسا**، سريان أثر التسجيل ابتداء من فاتح الشهر الموالي للشهر الذي تم فيه تسجيل المؤمن؛

- **سابعا**، اشتراط تخويل الحق في الاستفادة من الخدمات في الأداء المسبق لمبالغ الاشتراكات، مع منح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي صلاحيات وقف تقديم الخدمات في حالة عدم الأداء؛

- **ثامنا**، التنصيص على أن مبالغ الاشتراكات الواجب أداؤها برسم هذا النظام تحدد حسب مستويات التنقيط المحصل عليها، استنادا إلى منظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي، مع الإحالة على نص تنظيمي لتحديد هذه المبالغ وكيفية وآجال أدائها؛

- **تاسعا**، تحديد مدة تدريب للاستفادة من تحمل نفقات العلاج واسترجاع المصاريف في ثلاثة أشهر، مع الإعفاء من قضاء هذه المدة بالنسبة للمؤمنين الذين يتوفرون في تاريخ تسجيلهم على تغطية برسم نظام آخر للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض؛

- **عاشرا**، بيان المقتضيات الواجبة التطبيق في حالة التأخر عن دفع مبالغ الاشتراكات وكيفية استخلاص الديون، وكذا صوائر المتابعات المتعلقة بها المستحقة لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مع تخويل هذا الأخير إمكانية منح إعفاءات من الزيادات عن التأخير وصوائر المتابعات؛

- **النقطة رقم 11**، التنصيص على العقوبة المطبقة في حالة عدم أداء مبالغ الاشتراك خلال الآجال القانونية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تلكم هي أهم مضامين مشروع القانون المعروض على أنظاركم، والذي حظي بالمصادقة عليه، سنكون حكومة وبرلمان قد وضعنا كل الترتيبات القانونية الضامنة لعدم وجود أي فئة من فئات المجتمع خارج نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

ولا يفوتني في الختام أن أتقدم بعبارات الشكر للسيدات والسادة أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وكذا للسيد رئيس اللجنة ورؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية على اهتمامهم الكبير بهذا المشروع وحرصهم على مناقشته بكيفية بناءة، مع خالص الشكر كذلك إلى كافة السيدات والسادة المستشارين الحاضرين في هذه الجلسة العامة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على هذا التقديم المفصل لمشروع القانون المعروض للدراسة والتصويت.

التقرير؟ تم توزيعه.

بالنسبة للمناقشة ديال الفرق وأعضاء المجموعات، غادي تعطيونا مكتوبة.

طيب، شكرا لكم على هاذ التعاون.

إذن ننتقل، إذا وافقتم على ذلك، مباشرة إلى التصويت على هذا المشروع.

وأستهل ذلك بـ:

المادة الأولى:

الموافقون: إجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 15:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 16:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 17:

الموافقون: بالإجماع.

الآن أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا لكم.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 60.22 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور، بالإجماع.**

شكرا للجميع.

شكرا للوزيرين المحترمين.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة حول:

- مشروع القانون رقم 60.22 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور.

I- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار التصويت على "مشروع قانون رقم 60.22 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور".

بداية، لابد من الإشادة والتنويه بالمسار التشريعي الذي تتبعه وزارة الصحة فيما يخص النصوص القانونية المؤطرة لورش الحماية الاجتماعية، وهو الشيء الذي يدل على الإرادة القوية للحكومة في تنزيل هذا الورش الاستراتيجي لبلادنا في أفق تجاوز التدهور الكبير الذي ظل يعاني منه القطاع الصحي خلال الأعوام الأخيرة.

كما يأتي هذا المسار التشريعي تنفيذا للتعليمات الملكية السامية والتي حدد أفق وآجال لتنزيل هذا الورش، وهو ما دعا له صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله خلال عام 2018 إلى ضرورة إعادة النظر بشكل جذري في النظام الصحي الوطني الذي يعرف تفاوتات صارخة وضعفاً في التدبير.

ولقد اجتهدت الحكومة طوال هذه السنة لوضع تصور لإصلاح شامل للمنظومة الصحية الوطنية، حتى تكون قادرة على مواكبة الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، حيث توفقت إلى جانب البرلمان في ظرف وجيز، وفي جو من التوافق والانسجام وبحس وطني عال وفعالية ملموسة، في إخراج القانون- إطار الخاص بالمنظومة الصحية.

واستكمالا لهذا الاجتهاد، فإننا اليوم نناقش "مشروع القانون رقم 60.22 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور"، وهو المشروع الذي يأتي تطبيقا لمقتضيات القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، كما وقع تغييره وتتميمه، ولاسيما المادة الرابعة منه والتي أحالت على تشريع خاص يحدد القواعد والشروط التي يمكن بموجبها للأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الاستفادة من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

ويهدف إلى تحديد القواعد التي يخضع لها نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور.

وإذ نشيد بمضامين مشروع قانون هذا فإننا بفريق الأصالة والمعاصرة ندعوكم إلى الأخذ بسياسة تواصلية متكاملة حتى يتسنى شرح مضامين هذه القوانين لعموم المواطنين، وحتى لا تجد صعوبات في تنزيله.

وعليه، فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

وشكرا.

II- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن تنزيل نظام العملية الاجتماعية الشاملة يعتبر منعطفا حاسما لتحقيق التنمية المستدامة والحماية الاجتماعية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاب العرش لسنة 2020 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة للبرلمان، وقد ثمنا عاليا هذا المشروع المجتمعي والاستراتيجي الذي سيكون له الأثر الكبير على جميع المغاربة بدون استثناء.

أما بخصوص المشروع قانون الذي نحن بصدده اليوم، فإننا في الفريق الاستقلالي نؤكد على أهمية مضامينه، خصوصا وأنه يأتي تطبيقا لمقتضيات القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، كما وقع تغييره وتتميمه، ولاسيما المادة الرابعة منه التي أحالت على تشريع خاص يحدد القواعد والشروط التي يمكن بموجبها للأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الاستفادة من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، حيث يهدف إلى تحديد القواعد التي يخضع لها نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور، وهي مناسبة لنطالب بضرورة الإسراع في إخراج مقتضياته إلى حيز التطبيق من أجل استفادة كافة المواطنين، خاصة الذين في مقدورهم أداء واجبات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من التغطية الصحية وتفعيل الورش الملكي الهام، ولا يفوتنا أن ننوه بكافة المجهودات المبذولة من قبل كافة المتدخلين والفاعلين بهدف تيسير تطبيق ورش الحماية الاجتماعية.

فبمقتضيات هذا المشروع سيتم فتح باب الانخراط من جهة أمام ما يناهز 4 ملايين أسرة تعاني من الهشاشة للاستفادة من نفس العلاجات، ونفس شروط السداد التي يستفيد منها موظفو القطاعين العام والخاص في جميع المؤسسات الصحية، سواء كانت عامة أو خاصة، على أن تتحمل الدولة أعباء الاشتراك في التغطية الصحية الإجبارية بالنسبة للأشخاص غير القادرين على أداء واجبات الاشتراك.

ومن جهة أخرى، فتح باب الانخراط أمام 3 ملايين مواطنة ومواطن من فئة العمال غير الأجراء مقابل اشتراكات تضامنية تتناسب ومستوى مدخولهم وتتوزع بين الأشخاص الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة، والفلاحين والتجار والصناع التقليديين والمقاولين الذاتيين وغيرهم من الفئات.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

III- مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة مشروع قانون الإطار رقم 60.22 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور، وهو بمثابة استكمال الترسانة القانونية والتشريعية المتعلقة بالحماية الاجتماعية وبالمنظومة الصحية الوطنية الذي ألح عليه جلالته في خطابه بتاريخ 9 أكتوبر 2020 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، الداعية إلى إطلاق ورش تعميم التغطية الاجتماعية لفائدة جميع المغاربة وفق برنامج عمل مضبوط في أجل أقصاه نهاية 2022 لفائدة جميع المواطنات والمواطنين.

السيد الرئيس،

في مستهل مداخلتنا، لابد أن ننوه بالنقاش الإيجابي والهادئ الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة دراسة هذا المشروع، والشكر موصول إلى السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية على التفضل بتقديم مضامين وأهداف هذا النص التشريعي الهام، والذي يعد رافعة حقيقية للنمو الاقتصادي والاجتماعي والمهني في قطاع الصحة ببلادنا.

كما نثمن تفاعل السيد الوزير مع ملاحظات واستفسارات جميع الفرقاء السياسيين معارضة وأغلبية والفاعلين النقابيين.

السيد الرئيس،

إن هذا النص التشريعي الذي نحن بصدد مناقشته اليوم يعد حلقة أخرى من حلقات إصلاح المنظومة الصحية، إذ يأتي هذا القانون تطبيقا لمقتضيات القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية كما وقع تغييره وتتميمه، لاسيما المادة الرابعة منه، إذ يحدد القواعد والشروط التي يمكن بموجبها الأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، والذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور، وغير الخاضعين لأي نظام آخر من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، سواء المقيمين بالمغرب أو الخارج، يخول لهم الاستفادة من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

السيد الرئيس،

رغم الظروف الصعبة التي يعيشها القطاع منذ سنوات، والذي طالما ما نهنا بها في مجموعة من المناسبات نحن في الفريق الحركي نطالب بضرورة تسريع تعميم السجل الاجتماعي الموحد على جميع

أنحاء المملكة باعتباره المدخل الأساسي لإنجاح هذا الإصلاح، وإعادة الثقة والمصداقية في المنظومة الصحية ببلادنا.

لكل هذه الاعتبارات، ونظرا لأهمية هذا المشروع ولأهدافه النبيلة، فإننا في الفريق الحركي سنصوت عليه إيجابا مع مطالبتكم السيد الوزير بضرورة الإسراع في إخراج القوانين المصاحبة لهذا المشروع وكل القوانين التنظيمية حتى يتحقق حلم جميع المغاربة من التغطية الشاملة.

IV- مداخلة المستشارة السيدة هناء بن خير باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

لابد أن نستحضرونحن بصدد مناقشة مشروع القانون رقم 60.22 السياق العام الذي جاء فيه، إذ يأتي في إطار استكمال بناء منظومة الحماية الاجتماعية التي أعلن عنها جلالة الملك حفظه الله لفائدة فئة واسعة من المواطنين في خطاب 9 أكتوبر 2020 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، إذ دعا جلالته إلى إطلاق مشروع وطني كبير وغير مسبوق، وهو ورش تعميم التغطية الاجتماعية لفائدة جميع المغاربة.

إنها دعوة ملكية بمثابة ثورة اجتماعية، تأتي في إطار تكريس الدولة الاجتماعية التي ما فتئ جلالته يدعو إليها، والتي تجد أساسها في مقتضيات دستور المملكة الذي يوجب على الدولة تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات من الحق في الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والتضامن.

إن هذا المشروع الذي نحن بصدد مناقشة مضامينه يدخل في إطار أجرأة ورش الحماية الاجتماعية وإصلاح المنظومة الصحية في شقه المتعلق بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

كما يأتي أيضا انسجاما مع ما تمت الإشارة إليه في ديباجة القانون رقم 65.00 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض الصادر بتاريخ 21-11-2002 كما تم تغييره وتعديله، وخاصة ما ورد بالمادتين الثانية والرابعة منه، وكذلك ما نص عليه القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، وخاصة ما يتعلق منه بمراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالحماية الاجتماعية، وذلك بهدف توسيع الاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وهو ما ينم عن عملية تشريعية متناسقة، تتخذ من مسألة التدرج في تنزيل المشاريع الاجتماعية أحد أهم ركائزها.

إن هذه اللحظة التي نعيشها اليوم لا تقتصر فقط على مناقشة مشروع قانون، بل إن أهميتها تكمن في أنه بمجرد صدور هذا القانون المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور نكون بذلك قد عملنا على تعميم التغطية الصحية على جميع المغاربة وبالتالي ساهمنا في بناء لبنة أساسية في منظومة قوية، توفر الحماية الاجتماعية لفئات واسعة من المواطنين التي أرسى جلالته نصره الله، دعائمها وجعل من بين معالمها ومرتكزاتها توسيع التغطية الصحية الإجبارية بحلول نهاية سنة 2022.

السيد الرئيس،

لا يسعنا في هذا السياق إلا التنويه بما وصلت إليه بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالته في مجال الحماية الاجتماعية التي تعتبر مدخلا أساسيا للنهوض بالعنصر البشري باعتباره حلقة أساسية في التنمية ولبناء مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية.

وإذا كان ورش تعميم التغطية الصحية الإجبارية لفائدة جميع المغاربة يعد بمثابة ثورة اجتماعية ومشروع وطني كبير وغير مسبوق، فإنه سيفرض لا محالة تحديات كبيرة على المنظومة الصحية الوطنية ككل، وخاصة على الشغيلة الصحية، مما يجعلنا نغتنم هذه اللحظة الهامة للتأكيد على أن مسألة الاهتمام بشغيلة القطاع الصحي مسألة جوهرية يجب إعطاؤها ما تستحقه من اهتمام وتقدير، من أجل النهوض بها وتأهيلها وتحفيزها وتحسين أوضاعها المهنية، بما يضمن مساهمتها الفعالة والناجعة في إنجاح هذا الورش الكبير، وذلك إيمانا منا بالدور الأساسي للعنصر البشري في إنجاح تنزيل أي مشروع على أرض الواقع.

V- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع القانون رقم 60.22 يتعلق بنظام التأمين الإجباري عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور.

وأود في البداية أن أشيد بالأجواء الإيجابية طبعت أشغال لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية خلال مختلف مراحل المسطرة التشريعية لمشروع هذا القانون، وهي الأجواء التي كانت موسومة باستحضار أهمية وقيمة ورش الحماية الاجتماعية والتعاطي الإيجابي مع مضامين النص، والرغبة في الإسراع في إخراجه.

كما أشيد أيضا بالعمل الكبير الذي يقوم به السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية من أجل الإسراع في إخراج النصوص القانونية اللازمة لتنزيل ورش الحماية الاجتماعية.

السيد الوزير المحترم،

إن مشروع هذا القانون يأتي في سياق إصلاحي مؤطر بالتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تأهيل المنظومة الصحية الوطنية وتعميم الحماية الاجتماعية، وتعزيز الخدمات الصحية المقدمة للمواطنات والمواطنين.

كما يأتي في إطار تنزيل القانون الإطار رقم 06.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، لاسيما المادتين 17 و18؛ وهو القانون الإطار الذي يعتبر الإطار المرجعي لمختلف النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالحماية الاجتماعية وبالمنظومة الصحية الوطنية.

السيد الوزير المحترم،

وفق ما هو مبرز، فإن مشروع هذا القانون يهدف إلى تطبيق القواعد العامة المشتركة بين أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض المنصوص عليها في القانون رقم 65.00 على نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، مع استهداف الأشخاص الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور.

وأخذا بعين الاعتبار المضامين الإيجابية لمشروع هذا القانون وأهمية الإسراع في تنزيل القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نصوت بالإيجاب على مشروع القانون رقم 60.22 يتعلق بنظام التأمين الإجباري عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور.

والسلام عليكم ورحمة الله.

VI- مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بمناسبة مناقشة مشروع القانون رقم 60.22 يتعلق بنظام التأمين الإجباري عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور، نعتبر كل الإجراءات والقواعد التي جاء بها المشروع والمتمثلة في تحديد الفئة المؤهلة للاستفادة من هذا النظام في الأشخاص الذين ثبتت قدرتهم على تحمل واجبات الاشتراك وغير الخاضعين لأي نظام آخر للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، مع اعتماد منظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي الجاري بها العمل، كآلية لإثبات القدرة على تحمل واجبات الاشتراك، وإسناد مهمة تدبير هذا النظام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مع تحديد أثر التسجيل ابتداء من فاتح الشهر الموالي للشهر الذي تم فيه تسجيل المؤمن.

كل هذه الإجراءات تؤكد إحراز تقدم كبير وقطع خطوات هامة للتفعيل التدريجي للتغطية الصحية، لكن لا يعني أن هذا النظام لا يعاني من بعض الإكراهات المتعلقة على وجه الخصوص بتعدد الأنظمة والفوارق بين معايير هذه الأنظمة (سلة العلاجات معدل الاشتراكات...)، إلى جانب حجم المصاريف التي يتحملها المؤمن ونقص تمويل النظام الصحي... وغيرها من الأمور.

ومن أجل مواكبة تنزيل الإصلاحات المرجوة، لاسيما تلك المتعلقة بتعميم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض في أفق سنة 2023، يجب اتخاذ قرارات ترتكز على أسس علمية في مجال التغطية الصحية الأساسية، تعمل على دراسة مختلف الآثار المترتبة عن التحول المنتظر للساكنة المستفيدة من هذا النظام، إلى جانب خلق أدوات مبتكرة لتمويل مستدام لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

ومن جهة أخرى، العمل على تكييف آليات الضبط مع التطورات التي تعرفها منظومة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، ولاسيما من خلال وضع المسار المنسق للعلاجات الذي يهدف إلى ضمان تتبع طبي أفضل للمؤمنين، ووضع إستراتيجية جديدة للتعويض عن الأدوية بغية التحكم في نفقات الأدوية التي تستنزف لوحدها 31.5% من النفقات.

السيد الرئيس،

تجدر الإشارة إلى أن تحقيق كل هذه الإجراءات يتطلب وضع نظام معلوماتي منفتح وفعال وقابل للتطوير، يساهم في بلورة وتتبع مراحل تنزيل هذا الورش، ومن خلال كذلك وضع مخطط جديد لإبرام الاتفاقيات الوطنية بهدف تطويرها وجعلها أداة تعاقدية فعالة بين الهيئات المكلفة بالتدبير ومهنيي الصحة، بناءً على أهداف متبادلة ومحددة.

ومن أجل إنجاح كل هذه المشاريع، يجب اعتماد مقاربة تشاركية ومؤسساتية، ترتكز على التعبئة والحوار الاجتماعي، باعتبارهما شرطان أساسيان لإنجاح التغطية الصحية الشاملة في بلادنا.

وانسجاما مع شعار "التغطية الصحية الشاملة تحدي مشترك"، فإننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نصوت بالإيجاب على مشروع القانون رقم 60.22 يتعلق بنظام التأمين الإجباري عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور.

VII- مداخلة مجموعة العدالة الاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية بمجلس المستشارين في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 60.22 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور والذي يندرج في إطار المجهودات المبذولة لتعميم التأمين الإجباري عن المرض على مختلف فئات المجتمع، ونستغل هذه المناسبة لنجدد التنويه بالورش الكبير الذي أطلقه جلالة الملك محمد السادس بهذا الخصوص، حيث دعا لتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة، وهو مشروع وطني كبير وغير مسبوق، يرتكز على أربع مكونات أساسية، أولها تعميم التغطية الصحية الإجبارية في أجل أقصاه نهاية 2022 لصالح 22 مليون مستفيد إضافي من التأمين الأساسي عن المرض، سواء ما يتعلق بمصاريف التطبيب والدواء، أو الاستشفاء والعلاج.

الأمر الذي سيساهم في ضمان الحق في الصحة المنصوص عليه في الفصل 31 من الدستور لجميع المواطنين دون استثناء، كما سيساهم في تعزيز الحماية الجماعية باعتبارها من ركائز الدولة الاجتماعية التي تعمل بلادنا على تدعيمها في هذه المرحلة وفقا للقانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية الذي صادق عليه مجلسنا مؤخرا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لابد ونحن نناقش مشروع هذا القانون الهام أن نثير كمجموعة العدالة الاجتماعية الملاحظات التالية والمتعلقة أساسا بتنزيل مقتضياته:

- ضرورة تجميع النصوص التشريعية المتعلقة بالتأمين الإجباري عن المرض لفائدة مختلفة الفئات المعنية في مدونة وذلك لتيسير مقروئيتها وتسهيل الولوج إليها، خاصة وأن أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض تشترك فيما بينها في عدد من القواعد العامة؛

- تحديد الفئة المؤهلة للاستفادة من نظام التأمين يجب أن تخضع لمعايير دقيقة وعادلة تفاديا لحرمان أشخاص في وضعية هشاشة من الحق في الاستفادة من خدمات نظام التأمين؛

- ضرورة إطلاق حملات تحسيسية وتواصلية لتشجيع الفئة المعنية على التسجيل في هذا النظام؛

- تعزيز مبادئ الحكامة والشفافية والفعالية من قبل الهيئة المكلفة بالتدبير لضمان توازن واستدامة أنظمة التأمين وتفادي اللجوء إلى الرفع من مبالغ اشتراكات المؤمنين في حالة اختلال توازنها.

وختاما، واقتناعا من المجموعة بأهمية هذا الورش الإصلاحي الهام سنصوت على مشروع القانون الإطار بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله.

VIII- مداخلة المستشار السيد خالد السطي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 60.22 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور، وهو النص الذي أحيل على مجلس المستشارين بالأسبقية طبقا لأحكام الفصل 78 من الدستور.

وهي مناسبة نؤكد من خلالها على أهمية هذا النص القانوني الذي يأتي في إطار ورش تعميم التغطية الصحية الذي يحظى برعاية ملكية سامية، والذي سيفتح المجال أمام فئات أخرى للاستفادة من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، حيث سيحدد هذا المشروع القواعد التي يخضع لها نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور.

السيد الوزير المحترم،

إن الإشادة بإخراج هذا القانون وباقي القوانين المرتبة بتعميم التغطية الصحية، لا يمنعنا من التنبيه إلى بعض الإشكالات التي لازالت تعاني منها المنظومة الصحية والتي تقتضي إنجاح هذا الورش معالجتها أولها، ومنها تأهيل البنية التحتية الصحية والنهوض بوضعية العاملين بالقطاع الصحي وتحفيزهم، بالإضافة إلى النهوض بالصناعة الدوائية وغيرها من الإشكالات الأخرى.

كما يقتضي إنجاح هذا الورش نهج سياسة تواصلية ناجعة من أجل التعريف بهذا القانون وشرح أهدافه للمعنيين به؛ فليس المهمة هو سن السياسات العمومية، بل هو تحقيق الأهداف المتوخاة منها.

وبناء عليه، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، ندعو إلى ضرورة:

- تمكين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من الآليات والموارد

من أجل استيعاب هذه الفئات؛

- تأهيل الموارد البشرية والبنيات التحتية الاستشفائية والصناعات الدوائية من أجل مواكبة عملية تعميم التغطية الصحية؛

- الإسراع بإخراج النصوص التنظيمية المرتبطة بهذا القانون من أجل ضمان تنزيله على أرض الواقع في أقرب الآجال؛

- تعزيز حكامة التدبير الإداري والمالي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لضمان ديمومته.

وفي الختام، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين سنصوت بالإيجاب على هذا النص القانوني، آملين تحقيق الهدف المتوخى منه في تعميم التغطية الصحية على الفئات المعنية به.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

محضر الجلسة رقم 081

التاريخ: الثلاثاء 17 جمادى الآخرة 1444هـ (10 يناير 2023م).

الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وإثنان وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة التاسعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الجلسة الشهرية المخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، حول موضوع: "**تفعيل ورش التغطية الصحية والاجتماعية بالمغرب لترسيخ أسس الدولة الاجتماعية**".

السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارات المحترمات،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 283 و284 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوع "**تفعيل ورش التغطية الصحية والاجتماعية بالمغرب لترسيخ أسس الدولة الاجتماعية**".

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمالنا هذا، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد جواد الهلالي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب بتاريخ 3 يناير 2023، بمشاريع القوانين التنظيمية التالية:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 13.22 بتغييروتتميم القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛

- مشروع قانون تنظيمي رقم 14.22 بتغييروتتميم القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة؛

- مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون، في إطار قراءة ثانية بعد تعديل المادتين 5 و10 منه.

وأودع السيد رئيس الحكومة لدى مكتب المجلس بالأسبقية، مشروعي القانونيين التاليين:

- مشروع قانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية؛

- مشروع قانون رقم 09.22 يتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للموارد البشرية بالوظيفة الصحية.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة من 3 يناير 2023 إلى تاريخه، فهي كالتالي:

- الأسئلة الشفهية: 74 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 110 سؤالا؛

- الأجوبة الكتابية: 15 جوابا.

وفي الأخير، فإننا سنكون على موعد، مباشرة مع نهاية هذه الجلسة، مع جلسة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 96.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة وسن أحكام انتقالية خاصة بتحويل الأسهم لحاملها إلى أسهم إسمية؛

- مشروع قانون رقم 102.21 يتعلق بالمناطق الصناعية؛

- مقترح قانون بتغييروتتميم القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

والآن نشرع في مناقشة محور هذه الجلسة، وموضوعه تفعيل ورش التغطية الصحية والاجتماعية بالمغرب لترسيخ أسس الدولة الاجتماعية.

وأعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة للإجابة على أسئلة السيدات والسادة المستشارين، والتي توصلتم بها، السيد رئيس الحكومة، كتابة

في وقت سابق، وعددها 12 سؤالا.

تفضلوا السيد رئيس الحكومة للإجابة.

السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أزول فلاون، أسكاس أمازيغ امباركي.

السيد رئيس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتقدم بداية بتحية تقدير لكل مكونات مجلسكم الموقر، لمواكبتها ورش تكريس الدولة الاجتماعية، الذي يحظى بالعناية المولوية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، كما أنوه بحرصكم الجدي على تتبع وثيرة العمل الحكومي في هذا الشأن وعلى اختياركم موضوع "تفعيل ورش التغطية الصحية والاجتماعية بالمغرب لترسيخ أسس الدولة الاجتماعية" كمحور لهذه الجلسة الدستورية.

حضرات السيدات والسادة،

إن الأزمة التي شهدها العالم إبان تفشي جائحة "كوفيد-19" كانت أزمة غير مسبوقة، لا من حيث طبيعتها وحجم التداعيات الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثتها، وبفضل الله وقوته تمكنت السلطات العمومية من التحكم في تدبير مخلفات هاذ الأزمة بشكل ناجع، وكان هذا الأداء موضوع إشادة على الصعيد الدولي، وتميزت تلك المرحلة بدينامية تضامنية جديرة بالتقدير، وكذلك بتعبئة قوية لجميع الفاعلين ومجموع المواطنين والقوى الحية للبلاد من أجل مكافحة آثار الجائحة، في تناغم وانسجام تام مع التعليمات المولوية السامية لجلالة الملك حفظه الله.

إلا أن شدة هاذ التداعيات في سياقنا الوطني ليست وليدة اليوم، ذلك أن وجود مكامن الضعف وأشكال الهشاشة البنيوية في أنماط تدبير بعض القطاعات قد شكل عاملا زاد من حدة الصعوبات التي تواجهها بلادنا، نتيجة التأخير الذي تمت مراكمته في تنزيل أوراش رئيسية، من قبيل تعميم الحماية الاجتماعية وتأهيل المنظومة الصحية وإدماج القطاع غير المهيكل وتعزيز العدالة المجالية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

وبغض النظر عن مختلف التحديات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة، فقد حرصت الحكومة وفق حس وطني جماعي مشترك على اعتبار الأزمة فرصة حقيقية لإجراء تغيير جذري في أنماط التنظيم والتدبير العمومي السائدة في البلاد، وهو التحول الذي يقتضي القيام بإصلاحات هيكلية عميقة كفيلة بالمساهمة في توفير الشروط الملائمة لتنزيل النموذج التنموي الجديد، بهدف التمكن على المدى المتوسط والبعيد من احتواء كل مظاهر الأزمات الراهنة، والمساهمة في إرساء دعائم مغرب أكثر إنصاف وإدماجا وازدهارا وقدرة على الصمود في وجه التقلبات.

فطموح مغرب الإدماج الذي ما فتأت العناية الملكية توليه مكانة الصدارة والاستعجالية، وكآلية مقترحة في صلب النموذج التنموي لتحسين قيادة البرامج الاجتماعية، يبقى رهينا بمدى قدرة بلادنا على الحد والتخفيف من تفاقم التفاوتات الاجتماعية المطروحة، إن على مستوى تعبئة الموارد، أو بلورة أو تنزيل الاستراتيجيات وكذا بمدى نجاعة منظومة الحماية الاجتماعية وتعزيز الروابط الوطنية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد كان لزاما منذ بداية الولاية الحكومية الحالية أن تتجه مختلف الجهود نحو اتخاذ قرارات سياسية حقيقية، تؤسس لمرحلة جديدة، وتخلق دينامية تنموية غير مسبوقة، يكون فيها المواطن هو الشغل الشاغل لورش الدولة الاجتماعية بمختلف مشاربها وسياساتها، وهي المقاربة الكفيلة بإنجاح مشروع الحماية الاجتماعية بمعناه المندمج الذي يوازي بين الحماية كحق من حقوق الإنسان وكسياسة تنموية، تروم تحقيق الإقلاع الاقتصادي.

وبفضل هذا المسعى الطموح والمتجدد، الذي يعكس وضوح القناعة الحكومية ووعيها العميق بكل أسئلة المجتمع وقضاياه الكبرى وانخراطنا خلف الرؤية الملكية المتبصرة، شرعنا في إعادة تموقع مفهوم الحماية الاجتماعية في صلب السياسات العمومية، باعتبارها الركيزة الأساسية لأي عقد اجتماعي يروم إنصاف المواطنين وصون كرامتهم، فضلا عن كونها منظومة في الحقوق من الحقوق الاجتماعية التي تحمي وجود المواطن من تقلبات الحياة وخلال فترات الضعف التي يتعرض لها في حياته والتصدي لكل المخاطر التي يمكن أن تهدد سلامته وتماسكه.

فقد سبق لجلالة الملك أن أعطى تعليماته السامية بمناسبة عيد العرش المجيد سنة 2020 للتسريع في تنزيل مختلف مكونات منظومة الحماية الاجتماعية، معتبرا أن "**توفير حماية اجتماعية لكل المغاربة التي ستبقى شغلنا الشاغل، حتى نتمكن من تعميمها على جميع الفئات الاجتماعية**"، **مضيفا جلالته في نفس الخطاب أن "الوقت قد حان لإطلاق عملية حازمة لتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة خلال الخمس سنوات المقبلة**". إنتهى كلام صاحب الجلالة.

وهو ما شكل بالنسبة للحكومة منهجا مستنيرا لترشيد الإجراءات المتخذة في هذا الإطار، وهو ما ينسجم مع إحدى التوصيات الرئيسية التي دعا إليها النموذج التنموي الجديد والرامية إلى إرساء قاعدة صلبة للحماية الاجتماعية الأساسية، تروم تعميم وتوحيد التغطية الصحية الشاملة، لتمكين جميع المواطنين من الولوج لسلة من العلاجات الأساسية، كمدخل مهيكل بإمكانه أن يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مهم ويعزز لحمة المجتمع وقوة روابطه.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فكما هو معلوم، تبين في السنوات الأخيرة بأن بلادنا أمام تحديات كبرى، مرتبطة بضعف التغطية الصحية، بفعل الاختلالات البنيوية التي يعانيها العرض الصحي الوطني، فضلا عن قصور منظومة التأمين الإجباري عن المرض، الأمر الذي نتج عنه شعور كبير بعدم الرضى في أوساط المواطنين.

لذلك، فقد شرعت الحكومة منذ الأسابيع الأولى لتوليها المسؤولية في احترام تام للجدولة الزمنية التي أعلنها جلالة الملك، بمناسبة الذكرى 21 لعيد العرش المجيد، في إعداد الأرضية المثلى لبناء منظومة حديثة للحماية الاجتماعية ببلادنا وتجاوز مختلف أشكال التشتت التي طبعت البرامج السابقة وعدم قدرتها على استهداف الفئات التي تستحقها، سواء من حيث محدودية نسبة التغطية الصحية أو من خلال ضعف آليات الحكامة والتنسيق المؤسساتي.

وهو ما مكننا من بلوغ حصيلة جد إيجابية خلال السنة الأولى، حيث نجحت الحكومة بشكل غير مسبوق في إرساء لبنات تضامن مؤسسي إجباري، سيسهم في توفير الحماية للجميع وصيانة حقوقهم، فضلا عن تيسير سبل الولوج إلى خدمات الرعاية الصحية في ظروف لائقة بشكل يضمن المساواة بين جميع المغاربة كيفما كانت وضعيتهم المادية والمهنية.

فمن حقنا جميعا أن نفتخر بهذا المستوى المتقدم من العمل الذي تم استكماله والذي يعد بحق ثورة اجتماعية في التعاطي مع القضايا الأساسية للمواطن وفي مقدمتها تكريس الحق في الصحة.

فقد نجحت الحكومة وفاء بالتزاماتها، وقبل انقضاء سنة 2022 في تعميم وتوسيع خدمات التأمين الإجباري عن المرض لتمكين كل المغاربة على قدم المساواة من الاستفادة من خدمات تغطية صحية موحدة، بغض النظر عن فئاتهم الاجتماعية والمهنية.

وبالأرقام، ففي ظرف سنة واحدة، انتقل العدد الإجمالي للمؤمنين من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من 7.8 مليون فرد إلى أزيد من 23.2 مليون من المواطنين والمواطنات بالإضافة لـ 3.680.000 العاملين غير الأجراء وذوي الحقوق وهاذ الشي اللي تزاد، و9.4 ديال المليون من المستفيدين من (l'AMO[1]) ديال التضامن.

وتماشيا مع ارتفاع أعداد المؤمنين، أبانت معطيات الولوج إلى العلاج عن ارتفاع عدد المستفيدين من خدمات الصندوق، فقد بلغت أعداد ملفات العلاج الخاصة بفئات العاملين غير الأجراء برسم سنة 2022 حوالي 642.700 ملفا، كما تجاوز عدد ملفات العلاج الخاص بـ (l'AMO) ديال التضامن برسم شهر دجنبر الماضي فقط - لأن بدينا في الأول ديال ديسمبر - 53.400 ملفا، إضافة إلى 524.000 تقريبا عملية استقبال بالمستشفيات العمومية، كلفت أزيد من 233 مليون ديال الدرهم.

ولتكريس هذه الإنجازات غير المسبوقة وضمان استدامتها، وسعيا منها لتنسيق عمل كافة المتدخلين المعنيين بتعميم التأمين الإجباري عن المرض، فقد ظلت الحكومة حريصة على تطوير الجوانب المتعلقة بتدبير وحكامة هيئات الضمان الاجتماعي، علاوة على اتخاذ تدابير ذات الطابع التشريعي والتنظيمي والمالي والمؤسساتي لإنجاح هذه العملية، مع مراعاة التوازن الهيكلي بين الموارد والاشتراكات من جهة، والنفقات والخدمات المقدمة من جهة أخرى، وفق الهندسة القانونية التي تضمنها القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

وفي هذا الصدد، لابد من التنويه بالجهود المبذولة من قبل مختلف المصالح الحكومية وشركائها المؤسساتيين، إن على مستوى قيادة وتنزيل مكونات المشروع أو فيما يخص محدداته التشريعية والتنظيمية.

فعلى مستوى قيادة هذا المشروع المهيكل، تم إحداث لجنة وزارية وأخرى تقنية للسهر على تتبع المشروع وحسن تنزيل مختلف مكوناته، وهكذا فقد حرصت شخصيا على عقد اجتماعات شهرية للجن بين الوزارية للوقوف عن كثب على مستوى تقدم أشغال هذا المشروع والسهر على إرساء تواصل مؤسساتي متناسق وتجنيد كل الأطر والوسائل والآليات اللازمة، عبر تعبئة مختلف الفاعلين المعنيين وضمان استعدادهم الكامل للانخراط في إنجاح هذا الورش، في حين عملت اللجنة التقنية على عقد سلسلة من الاجتماعات الموضوعية، تجاوزت 30 اجتماعا من أجل تتبع تفعيل كافة النقط ذات الطابع التقني والعملي لتعميم وتنزيل هذا الورش في ظروف جيدة.

كما انكبت مختلف القطاعات الوزارية المعنية على إدماج الفئات المهنية والأسر المعنية، وقد تميز هذا المجهود الحكومي بتعبئة مختلف المصالح الإدارية والتقنية، من خلال العمل على إحداث مصالح مختصة مركزيا وجهويا بهدف مواكبة وتيسير الدعامات اللوجيستيكية الكفيلة.

أما على مستوى المواكبة التشريعية والتنظيمية، فقد تمكنت الحكومة من تغيير وتتميم القانون بمثابة مدونة التغطية الصحية اللي جا به السيد وزير الصحة، وإخراج 29 مرسوم تطبيق، وفق مقاربة استباقية مضبوطة كمدخل أساسي لإحداث نظام موحد للتأمين الإجباري على المرض، وهو ما ساهم في تمكين مجموعة من الفئات الجديدة من المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطا خاصا من الولوج لخدمات التغطية الصحية وتأمينهم وذويهم من مختلف المخاطر الصحية وتعزيز استقرارهم العملي والمهني مستقبلا.

بالإضافة إلى هاذ النجاح في تحقيق نقلة نوعية لفائدة 4 ديال

[1] **A**ssurance **M**aladie **O**bligatoire

الملايين ديال الأسر من الفئات المعوزة، المسجلة في نظام المساعدة الطبية ديال "راميد" (RAMED[2]) والعمل على إدماجهم التلقائي، ابتداء من فاتح ديسمبر، بما يضمن الحفاظ على مكتسباتهم الاستشفائية في المؤسسات الصحية العمومية وتعزيز استفادتهم من نفس الخدمات وسلة العلاجات التي يستفيد منها قطاع أجراء القطاع الخاص وموظفو القطاع العام.

وللتصدي لمختلف الاختلالات التي عرفتها الفترة السابقة، بفعل غياب أنظمة فعالة للحكامة التقنية للتغطية الصحية الإجبارية، فقد تمت تعبئة مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، للقيام بالمراجعات اللازمة لمختلف هياكلها الإدارية وتحديث نمط تدخلها، باعتبارها الهيئة الوسيطة المكلفة بتلقي ملفات المنخرطين الجدد ومواكبة جميع المراحل الأساسية لهاذ الورش، حيث تم تعزيز الهيكلة الإدارية لهاذ المؤسسة والتأهيل ديال الموارد البشرية، عبر التمكن من إحداث مديرية جديدة تعنى بالشؤون الصحية، مهمتها تقوية مهام الصندوق وإدارة المخاطر الطبية وتطوير شراكات وطنية وأخرى دولية، بما يؤهلها لتقديم خدمات ذات جودة لفائدة المرتفقين.

ولتجويد نوعية تدخلاتها كذلك، تم العمل على إرساء مقاربة تواصلية جديدة لتحسين شروط استقبال المرتفقين، التي تقوم على تحسيس المواطنين والهيئات المهنية بأهمية هاذ الورش الاجتماعي الجديد ومكوناته الرئيسية، علاوة على توسيع تمثيلياتها الترابية وإبرامها اتفاقيات شراكة مع مؤسسات ونقط القرب والحرص على ضمان التوازن المالي للنظام على المدى المتوسط والبعيد.

وهي مناسبة كذلك، للوقوف عن كثب حول العمل الكبير التي تشرف عليه مصالح هاذ الصندوق ديال الضمان الاجتماعي، بفضل المجهودات المبذولة.

هنا تمكن الصندوق من:

- تعزيز نسبة الموارد البشرية عبر توظيف أزيد من 1400 منصب إضافي خلال السنة الماضية؛

- إرساء خطة جديدة للتكوين الأساسي للأطر الإدارية؛

- إحداث مركز لمعالجة ملفات العمال غير الأجراء؛

- إبرام شراكات مع مؤسسات القرب والوساطة، التي ستضطلع بمهام تحديد فئات العمال غير الأجراء وتحويل معطياتهم الشخصية لفائدة الصندوق ديال (CNSS[3])؛

- افتتاح تقريبا حوالي 47 وكالة جديدة للقرب وإطلاق 45 وكالة متنقلة؛

- إحداث 8000 مركز تواصل لتسجيل العمال غير الأجراء الجدد؛

- إحداث 2000 نقطة اتصال لاستقبال ملفات التأمين الإجباري على المرض وإحداث 4000 وكالة قرب خاصة بأداء الاشتراكات، وهاذ الشي ساهم فيه الصندوق ديال (la caisse, la CNSS)، ولكن ساهمو فيه كذلك جميع الوزراء والقطاعات الوزارية المعنية اللي كيهمها هاذ الشي.

كاين بعض الوزارات هي اللي تتاخذ (les dossiers) دبا عند ديال (l'AMO) في (les directions) ديالها وهي اللي تتوصلهم لاسميتو.. وكاين اللي تيتعمل (direct) فمشكورين جميع القطاعات اللي ساهمو بجدية لإنجاح هذا المشروع.

حضرات السيدات والسادة،

إن قناعتنا الثابتة بتأسيس الشروط الضرورية لرسم ملامح عهد جديد من التغطية الصحية لفائدة جميع المغاربة لا يوازيه سوى حرصنا الدؤوب على تثبيت المداخل الإستراتيجية لضمان ديمومته المالية وضبط قنوات الاستهداف بالنجاعة المطلوبة.

ففيما يتعلق بشروط الاستدامة المالية، يجب التأكيد في هذا الإطار أن توسيع الحماية الاجتماعية للعاملين، رهين بمراقبة محكمة لإلزامية انخراط الأجراء وكذا العاملين غير الأجراء في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مع الالتزام بمواكبة أرباب العمل لأداء استحقاقات الأجراء في مواعيدها المحددة واتخاذ إجراءات زجرية عند الاقتضاء.

ودعوني هنا أذكر، بأن فعالية واستمرارية هذا التحول النوعي، الذي نتقاسم اليوم ثماره لفائدة أبنائنا وأسرنا ومستقبل الأجيال الصاعدة، يستلزم الحرص على إجبارية أداء الاشتراكات في مواعيدها المحددة، باعتباره نظاما للتأمين المبني على معيار الدخل، حيث أن الفئات الجديدة المشمولة بالمقتضيات ملزمة بأداء واجباتها التضامنية، وفق ما هو محدد قانونا، لضمان الاستفادة من خدمة الرعاية الطبية التي يقدمها، كآلية منصفة لتجسيد مبدأي المسؤولية الاجتماعية والتضامن الوطني.

ولعل هذه المقاربة المبتكرة هي التي مكنتنا من إطلاق برنامج (AMO) التضامن عبر تحمل الدولة اشتراكات الأشخاص غير القادرين على أدائها، لضمان ولوجهم للتأمين الصحي والاستفادة من نفس سلة العلاج التي يستفيد منها المؤمنون الأجراء، مع الحفاظ على المجانية في خدمات القطاع الصحي العمومي.

فمن غير المعقول اليوم أن تستمر الدولة في تحمل نفقات الخدمات الصحية لفائدة العديد من الأنشطة المهنية والمهن الحرة، ما دامت هي قادرة على المساهمة وأداء واجباتها التضامنية، وهو ما من شأنه أن يضعف من وثيرة استهداف الأسر ذات الدخل المحدود والحيلولة دون تحقيق الإنصاف الاجتماعي بشكل عادل.

---

[2] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale

[3] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale

ومن جانب آخر، ولضمان تحسين حكامة ومردودية مختلف برامج الدعم الاجتماعي، انطلقت الحكومة في تفعيل منظومة الاستهداف الاجتماعي في جميع عمالات وأقاليم المملكة المغربية، بهدف تنويع وتوسيع آليات دعم الفئات الهشة، حيث باشرت الحكومة تنزيل السجلات الخاصة بالاستهداف، عبر تنفيذ مضامين ديال القانون 72.18 الرامي إلى وضع منظومة وطنية لتسجيل الأسر والأفراد الراغبين في الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي، التي تشرف عليها الإدارات العمومية والجماعات الترابية والهيئات العمومية.

ويأتي هذا التوجه الجديد في تدبير برامج دعم الأسر محدودة الدخل، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، التي حثت على الضرورة الملحة لإعادة هيكلة العرض الاجتماعي لبرنامج الدعم، عبر إصلاح حقيقي للأنظمة والبرامج الاجتماعية المعتمدة حاليا، بغية التأسيس لمسار جديد من العمل الاجتماعي الذي يرتكز حول الجودة من خلال المزيد من الدقة في وضع البرامج وتعميم إجراءات التتبع وتقييم الآثار والتحفيز على الابتكار وعلى تحقيق النتائج، حيث يعتبر التسجيل في السجل الوطني للسكان (RNP[4]) للحصول على المعرف المدني والاجتماعي الرقمي الخاص بهم خطوة اللي لازمة للتسجيل فيما بعد في السجل الاجتماعي الموحد (RSU[5]) لاحتساب المؤشر الاجتماعي والاقتصادي للأسر، والذي يتم اعتماده لتحديد الأفراد والأسر المستحقة والراغبة في الاستفادة من مختلف برامج الدعم التي تقدمها الدولة بشكل شفاف، وفي مقدمتها في المستقبل (l'AMO)، التضامن والتعويضات العائلية التي نشتغل على تفعيلها ابتداء من هاته السنة.

ومن شأن التقيد بهذه الإجراءات الإدارية الجديدة، تعزيز الانخراط الجماعي في إنجاح هذا الورش، ولأجل ذلك خصصت الدولة مصالح للخدمات رهن إشارة المواطنين، وتحرص على مدهم بالمعلومات ومواكبتهم خلال المراحل الإجرائية.

واسمحوا لي هنا أن أشيد كذلك بالعمل الجبار الذي يشرف عليه السادة الولاة والعمال ورجال السلطة وعلى تفانيهم ومجهوداتهم الميدانية وحرصهم الدؤوب على ضمان التقائية التدخلات على المستوى الترابي، مع السهر على مد المواطنين والأسر بالمعلومات الضرورية وتتبع تنزيل هذا الورش في أحسن الظروف وفي أسرع الآجال.

حضرات السيدات والسادة،

إن توفير المداخيل الكبرى لكسب رهانات تعميم الحماية الاجتماعية ببلادنا لن يكون ذا مردودية أو أثر حقيقي على المستوى الميداني دون وجود بنية استشفائية قادرة على مواكبة هذا التحول الاجتماعي، هو ما يلتقي مع إحدى الاختيارات الإستراتيجية للحكومة والتي تهدف إلى إحداث تأطير صحي متكافئ على مجموع التراب الوطني لضمان رعاية صحية مستدامة للجميع ضد الأمراض والمخاطر الصحية بمختلف أنواعها، واستدراك التأخر الهيكلي في هذا المجال، لاسيما ما يتعلق بالبنيات الاستشفائية والأطر الصحية وتطوير قدرات الإنتاج ديال الأدوية واللقاحات والمستلزمات الطبية الأساسية.

فعلى الرغم من التطورات المتلاحقة التي عرفها الميدان الصحي بالمغرب خلال السنوات الأخيرة، فقد ظل يعاني من مشاكل بنيوية يتمثل عنوانها البارز في صعوبة الولوج للعلاجات والخدمات الصحية لا ترقى للحاجيات والانتظارات.

كما تتوزع أهم مظاهر هذه الاختلالات المسجلة في ضعف تجهيز المؤسسات الطبية العمومية وارتفاع كلفة الأدوية والعلاج بالمؤسسات الطبية الخاصة، بالمقارنة مع القدرة الشرائية للطبقات الوسطى والمعوزة.

هذا، بالإضافة إلى عجز المنظومة الصحية على المستوى الجهوي وعدم قدرة العديد من الجهات على التكفل بالمرضى بسبب التوزيع غير العادل للموارد البشرية والمادية على مستوى التراب الوطني، لذلك كان لزاما أن تنصب الجهود الحكومية نحو بلورة مقاربة جديدة لحكامة وتأهيل خدمات القطاع الصحي، باعتباره أحد الأسس الكبرى التي تهيكل تعاقدا مع المواطنات والمواطنين، عبر السعي نحو إعادة النظر في مسار العلاجات الأساسية وإحداث تحول عميق في نوعية الخدمات الطبية المقدمة.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية بهذا الخصوص، تقود الحكومة الحالية ورشا إصلاحيا مبتكرا للقطاع، ليكون في مستوى ورش تعميم التأمين الإجباري عن المرض وبرامج الدعم الاجتماعي اللاحقة، تستند مكوناته الرئيسية إلى مضامين القانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، الذي تم عرضه على أنظار صاحب الجلالة، نصره الله، وحظي بالموافقة من قبل مجلسي البرلمان.

وفي هذا الإطار، أولت الحكومة عناية كاملة لهذا القطاع الحيوي، عبر تحقيق تجاوب فعلي وتعبئة موارد مالية مهمة وتصويب اختياراتها الميزانياتية بدقة وباستباقية عبر الرفع التدريجي من ميزانية الصحة في السنة الأولى والثانية من ولايتها، حيث بلغت 23 مليار و551 مليون ديال الدرهم سنة 2022، يعني بزيادة بين 2022 و2021 ديال 3 دالمليار و741 مليون ديال الدرهم، وهو ما تعزز كذلك من خلال هذا القانون اللي عاد صوتو عليه المالية ديال 2023، ليصل إلى 28 مليار ديال الدرهم، بزيادة قدرها 4.6 مليار ديال الدرهم مقارنة مع السنة الفارطة، ملي كتجمعهم بجوج تقريبا راه احنا فـ 8 مليار ديال الدرهم سنوية اللي تزادت لوزارة الصحة باش تواكب المشاريع ديالها المهمة.

علاوة على تخصيص ما يناهز 9.5 مليار ديال الدرهم لمواكبة 4 مليار ديال الأسر كتستافد من الخدمات ديال (l'AMO)، التضامن، الناس اللي كانو فـ"راميد" ودازو (l'AMO)، كاينة واحد الكلفة اللي هي داخل

[4] **R**egistre **N**ational de la **P**opulation

[5] **R**egistre **S**ocial **U**nifié

الدولة اليوم اللي تتقام تقريبا بـ 9 مليار ديال الدرهم اللي هي سنويا، وهي اللي كتضمن ليها الولوج للمؤسسات الاستشفائية على غرار باقي المستفيدين من التغطية الصحية الإجبارية، ما كاينش (deux traitements) كاين (un seul traitement) يعني لجميع الناس اللي خصهم الصحة.

وتجدر الإشارة إلى أن مكونات هاذ المقاربة كتضمن 4 رافعات، 11 إجراء محوري تستهدف تقوية هاذ المنظومة وتعزيزها لتستجيب لمختلف التحديات وضمان نجاح الأوراش الكبرى التي انخرط فيها المغرب.

الركيزة الأولى لهاذ الإصلاح تهدف لاعتماد حكامة جديدة تتوخى تقوية آليات التقنين وضبط عمل الفاعلين وتعزيز الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي للعرض الصحي على كافة المستويات الاستراتيجية المركزية والترابية، وهاذ الشي غا يجي من خلال:

- إحداث الهيئة العليا للصحة لتعزيز مهمة التأطير التقني للتأمين الإجباري على المرض وتقييم جودة خدمات المؤسسات الصحية بالقطاعين العام والخاص وإبداء الرأي في مختلف السياسات العمومية الصحية؛

- إحداث المجموعات الصحية الترابية، اللي غادي تعطاها مهمة إعداد وتنفيذ البرنامج الطبي الجهوي والتقوية ديال آلية التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

- إحداث وكالة للأدوية والمنتجات الصحية؛

- وإحداث والوكالة المغربية للدم ومشتقاته؛

- ومراجعة المهام والوظائف والهيكلة ديال الإدارة المركزية.

في حين تسعى الركيزة الثانية إلى تثمين الموارد البشرية، وهاذو كلهم راه تدارو ليهم (des projets de texte) اللي هوما اليوم راه معروضين على الغرفتين والسيد الوزير غادي يقدم.. قدم شي حاجة بعدا هاذ الصباح، بديتي اليوم، ياك؟ هاذ العشية، هاذ العشية.

الركيزة الثانية تسعى إلى تثمين الموارد البشرية، من خلال إحداث قانون الوظيفة الصحية - حتى هو قانون غادي يكون عندكم - لتحفيز الرأسمال البشري بالقطاع العام وتقليص الخصاص الحالي في الموارد البشرية وإصلاح نظام التكوين، فضلا عن الانفتاح على الكفاءات وتحفيز الأطر الطبية المغربية المقيمة كذلك هنا في المغرب ولا في الخارج وحثها على العودة لأرض الوطن.

فبغلاف مالي يفوق 3 مليار ديال الدرهم هذا ما داخلش فهاذيك 8 مليار اللي تكلمت عليها قبيلا ديال (la santé) هاذي 3 مليار ديال الدرهم وقعات الحكومة على اتفاقية إطار تهدف إلى الرفع من عدد مهني الصحة من 17.4 لكل 10.000 نسمة المسجل سنة 2021 إلى 24 لكل 10.000 نسمة بحلول 2025، ونوصلو إن شاء الله لـ 45 في أفق سنة 2030، لهذا باش يكون التوافق والمعايير ديال المنظمة العالمية للصحة اللي هي اليوم محددة في 23 من مهني الصحة لكل 10.000 نسمة، علاوة على مضاعفة العاملين في القطاع الصحي من 68.000 سنة 2022 إلى أكثر من 90.000 بحلول 2025، (tout ce qui est paramédical)، وهو ما يستدعي الرفع من عدد خريجي كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان مرتين وعدد خريجي المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة 3 مرات، (on va tripler le nombre) ديال الناس اللي غادي يتخرجو من هاذ المعاهد، إضافة إرساء هندسة جديدة للتكوين الأساسي في كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان وإحداث 3 كليات للطب والصيدلة و3 مراكز استشفائية جامعية بكل من الرشيدية، بني ملال وكلميم وإن شاء الله الداخلة مازال جاية في الطريق.

أما الركيزة الثالثة، قلنا كاين 4 ديال الركائز، فهي موجهة نحو تأهيل العرض الصحي بما يستجيب لانتظارات المغاربة، بغية تيسير الولوج للخدمات الطبية والرفع من جودتها والتوزيع العادل للخدمات الاستشفائية، عبر التراب الوطني عبر إصلاح مؤسسات الرعاية الصحية الأولية وتأهيل المستشفيات، ثم التأسيس لإلزامية احترام مسلك العلاجات وإحداث نظام لاعتماد المؤسسات الصحية.

وأما الركيزة الرابعة هي الرقمنة، (la digitalisation) ديال المنظومة الصحية الوطنية، عبر إحداث منظومة معلوماتية مندمجة لتجميع ومعالجة واستغلال كافة المعلومات الأساسية الخاصة بالمنظومة الصحية، وذلك في أفق الحرص على تجميع مختلف خدمات المسار العلاجي.

وختاما، أود أن أؤكد لمؤسستكم المحترمة وعبر كل مختلف مكونات الرأي العام الوطني بأن مسألة ترسيخ التقدم الديمقراطي والتنموي لبلادنا كمدخل أساسي لتحول الاقتصاد الوطني وتعزيز الكرامة والعدالة الاجتماعية، لن يتأتى دون مواصلة بذل التضحيات الضرورية والتحلي بروح الإبداع والابتكار وتحقيق التعبئة الجماعية المسؤولية لكل أفراد المجتمع المغربي.

فالمؤكد اليوم أن النموذج الإصلاحي المغربي، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك نصره الله، أبان فعلا عن إشعاع استثنائي، وذلك باعتراف واضح على الصرحين الدولي والإقليمي، إذ بفضل قوة وصمود اختياراته استطاع مواجهة تحديات العصر والتحولات الانتقالية التي تعرفها جل المجتمعات، فقد أبانت بلادنا في سنة حافلة بالرهانات والتحديات عن نجاعة خياراتها التنموية ورؤيتها الاستراتيجية، وقد تجلى ذلك من خلال القدرة على إطلاق إصلاحات كبرى اجتماعية، اقتصادية، دون المساس بالتوازن أو المكتسبات، وفق رؤية إصلاحية متجددة في طور دولة المؤسسات.

وبهذه المناسبة، في هذا الختام ديال هذه النقطة الأولى في هذا التدخل الأولي، أريد أن أشكر الجميع يعني الحكومة اللي عملت واحد

المجهود اللي هو كبير، وأشكر بالضبط وبالخصوص الوزارة ديال الصحة وكذلك الوزارة ديال المالية، ووزارة الداخلية على واحد العمل كبير اللي قاموبه، واللي أشرفت عليه شخصيا، لأنه كما تتشوفو عندك 2 ديال (les piliers)، خصك تعطي للناس (l'assurance) باش تقدر تاخذ (le service) ديالها وتشتغل ويدوز ذاك الشي في أحسن الظروف.

وها انتوما الحمد لله شفتو الأمور كفاش دازت، وخص كذلك باش تكون الصحة ديالنا لا القطاع الخاص ولا القطاع العام، تنشوفو بأن القطاع الخاص الاستثمارات تلو الاستثمارات، هذاك الشي تيفرح راه غاديين له، إن شاء الله، ولكن القطاع العام واحد المجهود كبير اللي غادي يقوم به ابتداء، إن شاء الله، من هاذ (les textes) اللي غادي يكونو عندكم، غادي يخرجو وغادي يمكن ينزلهم، لأن هو بدا وتيشتغل هاذي شهور، وغادي نشوفو، إن شاء الله في هاذ السنوات اللي جاية خصوصا العامين اللي جاية ما غاديش يبان الخدمة هاذ العام كلها، ولكن تبان (dans les deux ans à venir) واحد التحول في النظام ديالنا الصحي، اللي هو غادي يكون جد مهم للساكنة والمواطنين.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

ونتقل إلى مداخلات الفرق والمجموعات البرلمانية وغير المنتسبين، تعقيبا على جواب السيد رئيس الحكومة.

وأبدأ بأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بودس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، أن أستغل هذه المناسبة الدستورية الهامة لأهنئ جلالة الملك محمد السادس حفظه الله بحلول السنة الأمازيغية الجديدة، سائلا المولى عز وجل أن ينعم على جلالته بموفور الصحة والعافية، ويجعلها سنة خير ونماء وازدهار لبلادنا.

كما أهنئكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، بهذه المناسبة، ومن خلالكم أهنئ كافة السيدات والسادة الوزراء والسيدات والسادة المستشارين المحترمين والمغاربة جميعا بهذه السنة، بعدما احتفلتم بها صباح اليوم بمدينة الخميسات.

كما تأتي هذه المناسبة بالموازاة مع تخليد ذكرى تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال، التي تشكل إحدى المحطات الرئيسية من تاريخ الكفاح الوطني، الذي خاضه الشعب المغربي إلى جانب ملوك الدولة العلوية الشريفة، بدءا بجلالة المغفور له محرر الأمة محمد الخامس خلد الله ذكره، والتي جسدت التحام ملك وشعب من أجل الحرية والانعتاق وإنهاء التواجد الاستعماري، مروراً بالملك الراحل الحسن الثاني قدس الله روحه باني المغرب الحديث، إلى جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، الذي يواصل إنجازات والده، بعدما خلق ثورة في البناء والتشييد على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ونحن في مستهل هذه السنة الجديدة، يحق لنا أن نفتخر بالأداء المتميز لحكومتكم بالرغم من أنها سنة مليئة بالتحديات والإكراهات، سنة اللايقين سنة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، أنهكت بشكل كبير اقتصاد كبريات الدول، سنة التذبذبات المناخية وما صاحبها من جفاف، سنة الاضطرابات السياسية والاقتصادية بين روسيا وأوروبا.

عوامل كلها، خَلَّفَتْ موجات ارتفاع أسعار غير مسبوقة في مختلف المواد الأولية، بالرغم من كل ذلك نعتبرها في فريق التجمع الوطني للأحرار سنة مرجعية في أداء المالية العمومية، سنة الأولويات والإنجازات، سنة إقرار التغطية الصحية بامتياز لكافة المغاربة، رفعتم فيها شعار "**وطن بدون تفاوتات اجتماعية**"، لذلك لابد أن نهنئ أنفسنا وأن نهنئكم، السيد رئيس الحكومة، على إرادتكم القوية في تنزيل ورش التغطية الصحية بمنطق استحضرتم فيه التوجيهات الملكية الصارمة، منطق تجاوزتم فيه التحجج بالإكراهات والتراكمات، كما فعل البعض سابقا لتبرير فشله، واجهتم الأزمة بشجاعة وجرأة وباشرتم الإصلاح بِنَفَسِ التفاؤل، أشرفتم بصفة شخصية على هذا الورش بمنهجية متميزة ومضبوطة وهي:

- المتابعة الدقيقة لتفاصيل إحالة ومناقشة القوانين المرتبطة بالتغطية الصحية، والتي همت كافة فئات المجتمع من خلال إصدارها لترسانة قانونية تشريعية وتنظيمية غير مسبوقة إلى حين نشرها في الجريدة الرسمية؛

- السهر على إخراج مشاريع القوانين المؤطرة للمنظومة الصحية الوطنية، التي تضمنها قانون الإطار وعددها خمسة، مهنئينكم على السرعة القياسية التي خرجت بها، حيث تمت إحالتها على غرفتي البرلمان أواسط الأسبوع الماضي، وسيتم تقديمها مباشرة بعد الانتهاء من هذه الجلسة داخل اللجنة المختصة؛

- توفير موارد إضافية للخزينة لمواصلة الزيادة في ميزانية القطاع وتزويده بالموارد البشرية الضرورية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن هذا المجهود الكبير المحقق في ظرف زمني وجيز، المتميز بالنجاعة

والدقة المطلوبتين، يبين بالملموس مدى إصراركم وحرصكم على تنزيل هذا الورش المجتمعي الذي كان بالنسبة للمغاربة مجرد حلمٍ، وهو ما يتطلب منا جميعا أن نصفق له بحرارة معترفين بنجاحكم فيه، فلكم أن تتخيلوا معي، أيها السيدات والسادة، أن تتمكن فئات عديدة من المهنيين كالميكانيكي والنجار والصانع التقليدي والإسكافي، الفلاح، الصياد، الحداد، السائق المهني، الأجير ومختلف البسطاء من مجتمعنا من استرجاع نسبة مهمة من تكاليف الاستشفاء والتحاليل والأدوية، مقابل تأدية واجب اشتراك شهري بسيط.

كما لكم أن تتخيلوا معي أيضا أن تستفيد الفئات المعوزة، التي كانت خاضعة لنظام "راميد"، من نفس المزايا مع تحمل الدولة لواجبات اشتراكهم وتمكينهم من الاستفادة من التعويض الجزئي عن مصاريف العلاج المجراة في المؤسسات الصحية التابعة للقطاع الخاص ومصاريف الأدوية والتحاليل الطبية وصور الأشعة وغيرها من الخدمات، التي كانت كلها مؤداة طبقا لِسُلَّةِ العِلَاجَات والنسب المعمول بها، شأنهم في ذلك شأن كل المغاربة والتي ابتدأت منذ فاتح دجنبر الماضي.

لنا أن نفتخر بهذا الإنجاز غير المسبوق من أجل هذه اللحظة التاريخية التي أعلنتم من خلالها، السيد رئيس الحكومة، عن إقرار التغطية الصحية الشاملة لكافة المغاربة، وهي إحدى أهم الالتزامات التي تعاهدتم على تحقيقها معهم، وهو ما يبين سرعة تنفيذ الحكومة لالتزاماتها حتى تكون على انسجام تام مع طموحات وانتظارات المغاربة.

حكومة حريصة على أن تكون قريبة من المواطن البسيط وتتفاعل مع قضاياه وانشغالاته العادلة، تشتغل بصمت دون أن تكترث لكل أصوات النشاز التي تتحين دائما الفرص لتبخيس عملها، أصوات التشويش وحملات التضليل، التي ينهجها البعض أملا في تحقيق مكاسب سياسية عاجزون عن الإتيان ببدائل لها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن ما قمتم به من إجراءات مُوَاكِبَة لضمان استفادة المغاربة من نظام التأمين الأساسي الاجباري عن المرض يَهدف بالأساس الى تذليل كل الصعوبات التي قد تحول دون استفادتهم من هذا الامتياز، وذلك من خلال إعادة النظر في منظومتنا الصحية وإدارتها بعدما، جعلتم من النهوض بهذا القطاع ورشا مستعجلا، ظل لسنوات مطلبا شعبيا وجماهيريا للاستهلاك فقط، باشرتموه بجرأة كبيرة ليكون دعامة أساسية في تنزيل ورش الحماية الاجتماعية للمغاربة، عبر الإجراءات التي أعلنتم عليها وهي:

- اعتماد حكامة جيدة تتوخى تقوية آليات التقنين؛

- ضبط عمل الفاعلين؛

- إعادة النظر في التخطيط الترابي الصحي؛

- تثمين الموارد البشرية والبحث في آليات انخراطها من خلال إحداث قانون الوظيفة الصحية لتحفيز الرأسمال البشري بالقطاع العام، مع الانفتاح على الكفاءات الطبية الأجنبية وتحفيز الأطر الطبية المغربية المقيمة بالخارج وحثها على العودة إلى أرض الوطن؛

- تأهيل العرض الصحي عبر تيسير الولوج للخدمات الطبية وتعزيز جاذبية المؤسسات الاستشفائية والرفع من جودتها؛

- رقمنة المنظومة الصحية عبر إحداث منظومة معلوماتية مندمجة لتجميع ومعالجة واستغلال كافة المعلومات الأساسية الخاصة بالمنظومة الصحية؛

- مواصلة النهوض بالأوضاع المادية للأطر الطبية والتمريضية في سابقة هي الأولى من نوعها، مع استفادة حوالي 19 ألف موظفة وموظف من الترقية في الدرجة والرتبة، وما يعكس الاهتمام الكبير الذي تولونه للموارد البشرية بالقطاع هو اعتبارُكُم أن أي إصلاح لن يتأتى إلا بتحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للشغيلة وتحفيزهم؛

- تشييد كلية طب ومستشفى جامعي بكل جهات المملكة، وذلك بتخصيص الميزانية المطلوبة لهذا الغرض، مشيدين بما جاء في مشروع قانون المالية، عبر تخصيص مبالغ إضافية ستمكن من فتح العديد من الوحدات الاستشفائية وإعادة تأهيل 1400 مؤسسة، وهو ما سيمكننا من سد الخصاص بالمناطق النائية.

أليست هذه مرتكزات ثورية تستدعي نقد العشرية السابقة والتي ظل فيها القطاع الصحي ضحية لشعارات؟

ومع ذلك، نرى أنه من الاستعجال معالجة بعض الاختلالات التي تسيء لهذه المنظومة، والتي يجب التخلص منها، وهي معضلة الغيابات المتكررة للأطر الطبية في المناطق القروية والنائية، الأمر الذي بات مقلقا، يستوجب الإسراع بإخراج المرسوم المتعلق بوحدات الحراسة الليلية، مسجلين أسفنا لهزالة التعويضات التي يتقاضاها الممرضون والأطباء في هذا الصدد، ناهيك عن سوء التوزيع والتدبير الذي يعرفه القطاع.

فمن أبرز مظاهره السلبية تمركز أغلب الأطباء بالمدن الكبرى دون مراعاة للعدالة المجالية التي طالما نادينا بها، مؤكدين في هذا الباب على ضرورة إشراك أطباء القطاع الخاص في هذا الورش واستثمار أدواره في تقليص الخصاص، وهنا، السيد رئيس الحكومة، مطالبون بجمع أطباء القطاع الخاص مع العام، ومحو هذا التمييز وجعل الجميع ينخرط في هذا الورش بمنطق يَنْصَهِرُ الجميع في إنجاحه، إذ لا يعقل أمام كل هذه الجهود أن يبقى هذا التقسيم غير المبرر وما يصاحبه من نقاش عقيم حول أدوار كل منهما، علما أنهما يؤديان نفس الدور ونفس الوظيفة، مع إعادة النظر في طريقة انتخاب الهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء من خلال الإسراع في تعديل القانون المؤطر للهيئة.

مستحضرين أيضاً ضرورة إصلاح السياسة الدوائية ومراكز تحاقن الدم بضمان ولوج الفقراء إليها وفق نظام الوكالات، بحيث أن هاتين الوكالتين ستوفر الجودة والسلامة للدم ولجميع الأدوية والمنتجات الصحية، وستقلص التبذير، وهو ما يفرض عَلَيْكُمْ تعزيز الصناعة الوطنية للأدوية، وتحيين الترسانة القانونية الوطنية الخاصة بالدواء والصيدلة وإقرار حكامة تدبيرية تتوخى النجاعة، تهدف إلى توحيد إجراءات المناقصات، مع إصلاح الصندوق الخاص بالصيدلية المركزية، وهو ما كنا ننادي به دائما من هذا المنبر أثناء مناقشتنا لميزانية قطاع الصحة في أفق مواصلة الإصلاح الضريبي على الأدوية، الذي طالب به فريق التجمع الوطني للأحرار في العديد من المحطات بإلغاء الضريبة على القيمة المضافة على الأدوية، بتنسيق مع وزارة المالية، والتي تفاعلت مشكورة بشكل إيجابي مع مقترحاتنا، كالإعفاء الذي شمل دواء الفيروس الكبدي والسرطان والصَّمَم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نثمن كل هذا الرصيد الاجرائي المنجز في سبيل تمكين المغاربة من التغطية الصحية الإجبارية بجميع فئاتهم وحمايتهم من المخاطر التي تهدد صحتهم، معتبرين هذا الإنجاز أحد ركائز الدولة الاجتماعية، وهو ما يذكرنا بما حققتم في وزارة الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات من إنجازات خرافية والتي ظلت لسنوات طابوهات.

متأكدون بأنكم ستسعون إلى إصلاح باقي القطاعات الأخرى بِنَفْسِ المنطق وبِنَفْسِ الروح، في أفق تحقيق إصلاح شامل للمرفق العام، الذي يحتاج اليوم نَفَساً تدبيرياً جديداً يرتكز على الشجاعة والفعالية.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود بداية أن أتقدم باسمي الخاص ونيابة عن كافة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين بالتهاني الحارة لكافة المواطنات والمواطنين بمناسبة حلول رأس السنة الأمازيغية، متمنيا من العلي القدير أن يديم الصحة والعافية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وأن يحفظ بلادنا من أي مكروه، وينعم على شعبنا بالتقدم والازدهار.

وبهذه المناسبة أود ونثمن عاليا المبادرة التي انطلقت اليوم بمدينة الخميسات والرامية إلى إطلاق مشروع تعزيز استعمال اللغة الأمازيغية في الإدارات العمومية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تعيش المملكة المغربية في هذه المرحلة من تاريخها سلسلة ذهبية من الإنجازات الوطنية، تحت القيادة السامية والرؤية المتبصرة والاستباقية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، فإذا كُنا قد أَبْهَرنا العالم مُؤخرا بمُستوانا الرفيع في كل من رياضة كرة القدم في مونديال قطر 2022 وتأهل المنتخب المغربي للمربع الذهبي، وذهبية رياضة ألعاب القوى 2022 لـ 3000 متر موانع وفي مجالات أخرى، فإن هذه الإنجازات لها أرضية خصبة تغذيها في السياسة والاقتصاد كما تُغذيها في الثقافة والاجتماع، فكل إنجاز هو وليد رؤية متبصرة، وعمل عميق ودؤوب وجاد.

لذلك، يجب ألا ننسى أن المملكة المغربية استطاعت أن تُحول أزمة "كوفيد-19" إلى لحظة وعي وطني، شكل رافعة لسياسة وحدت المجتمع من أجل نموذج تنموي جديد.

وبعد "كوفيد-19" مباشرة، لم يتردد جلالة الملك حفظه الله في إجراء الانتخابات في موعدها الدستوري، مُعبرا بذلك عن إيمانه العميق بالديمقراطية كخيار وحيد للحياة السياسة المغربية، وبالفعل كان إنجاز انتخابات تعددية أفرزت خريطة سياسية حزبية واضحة أعطت للمغرب حكومة منسجمة قوية لها برنامج اقتصادي واجتماعي وبيئي لا سابقة له، وكانت بالفعل هذه الحكومة حكومة الشجعان وحكومة النتائج، حيث ما إن تسلمت مقاليد القرار الحكومي، حتى اشتغلت في ظروف دولية جد صعبة، وكان إنجاز الحكومة أن تمسكت ببرنامجها الإصلاحي، ومضت في تنزيل الدولة الاجتماعية وسياسة تحافظ على التوازن الماكرو-اقتصادي وتحمي القدرة الشرائية للمواطنين.

واليوم ها نحن نناقش معكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، مقتضيات وواقع السياسة الاجتماعية ببلادنا.

لقد قال جلالته في خطابه، بمناسبة عيد العرش المجيد، بتاريخ 31 يوليوز 2021 "... **إن العناية التي أعطيها لصحة المواطن المغربي، وسلامة عائلته، هي نفسها التي أخص بها أبنائي وأسرتي الصغيرة**" (انتهى خطاب صاحب الجلالة)؛ لذلك قام جلالته بتحديد استراتيجية ثاقبة لبناء أسس الدولة الاجتماعية وفي قلبها تعميم التغطية الصحية الأساسية لفائدة كل المغاربة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يشهد كل العقلاء وكل النزهاء على أن الحكومة الحالية عملت بكل طاقاتها وكفاءاتها، وجندت كل إمكانياتها وقُدراتها لإقرار سياسة اجتماعية واقعية ومستدامة لبناء أسس الدولة الاجتماعية، فأهداف التغطية الصحية والاجتماعية لم تبق في سياسة الحكومة شعارا فقط، بل تُرجمت على أرض الواقع بتدابير مالية وقوانين ومراسيم ومؤسسات أعطت للفئات الشعبية المختلفة مُكتسبات عديدة وفعالة من أجل حماية الحق في الصحة، وهذا إنجاز عظيم وتاريخي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين نُزكي باعتزاز ونُثمن عاليا، ونتفاعل إيجابا مع ما جاء في عرضكم القيم حول تفعيل ورش التغطية الصحية والاجتماعية بالمغرب لترسيخ أسس الدولة الاجتماعية، كما نُثمن بافتخار التزامات الحكومة بتفعيل توجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، في إقرار الدولة الاجتماعية، والذي يهدف إلى توفير التغطية الاجتماعية والصحية لما يزيد على 22 مليون مغربي - أعيد 22 مليون مغربي - كانوا لا يتوفرون قبل 2022 على أي حماية اجتماعية، وبما أن العرض الذي قدمتموه اليوم، يحمل العديد من المؤشرات الإيجابية والتي تحمل الصدقية، وتتحلى بالنجاعة على مستوى حُسن التنزيل والقدرة على البرمجة والتفعيل، حيث نعتبر ما تحقق وما سيتحقق يُشكل ثورة اجتماعية مغربية حقيقية ومُميزة، على ثلاثة مستويات:

أولا، ثورة في سياق دولي حالي، سِمَتُه البارزة عدم الاستقرار الجيو سياسي وعدم اليقين الصحي والبيئي؛

ثانيا، ثورة بالمقارنة مع تجارب دولية، حيث أن المغرب والحمد لله قطع أشواطا كبيرة خلال السنتين الماضيتين على مستوى مختلف التصنيفات الدولية ذات الصلة بالمنظومة الصحية؛

ثالثا، ثورة على مستوى الإنجازات والالتزامات الواقعية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا نثمن عاليا وبفخر واعتزاز ما حققته الحكومة مظهرة عزمها القوي على تعزيز أسس الدولة الاجتماعية، إذ نسجل:

أولا، تخصيص أزيد من 9.5 ملايير درهم من ميزانية الدولة بموجب قانون المالية لسنة 2023، وجهت لتحمل أعباء الاشتراك في التغطية الصحية الإجبارية بالنسبة للأشخاص غير القادرين على أداء واجبات الاشتراك؛

ثانيا، تتحمل ميزانية الدولة كافة تكاليف علاج واستشفاء هؤلاء الأشخاص غير القادرين على أداء واجبات الاشتراك في المؤسسات الصحية العمومية، خصوصا المتعلقة بالأمراض المزمنة والمكلفة، وهو ما يضمن إخراج 4 ملايين أسرة - أعيد 4 ملايين أسرة - في وضعية هشاشة؛

ثالثا، الوفاء بالتزام الحكومة بتحسين الوضعية المادية للأطر الطبية؛

رابعا، فتح باب التأمين الصحي والمعاش لفائدة 3 ملايين مواطن ومواطنة، وهو ما سيضمن التأمين الصحي وتوفير المعاش لفائدة ما يناهز 8 ملايين مغربي ومغربية؛

خامسا، فتح باب التأمين والمعاش أمام ما يقرب من 11 مليون مغربي ومغربية وذوي الحقوق المرتبطين بالخدمات وسلة العلاجات نفسها التي يستفيد منها أُجراء القطاع الخاص وموظفو القطاع العام؛

سادسا، تسريع وتيرة الاشتغال من أجل إخراج السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد سنة 2023 عوض 2025.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد أصبحت الأوراش الكبرى ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تفرض علينا جميعا كأحزاب سياسية وكحكومة وشُركاء اجتماعيين ومؤسسات دستورية التحلي بالإخلاص وبالعمل الدؤوب بالنية ثم النية وما يرافقها من ضرورة الانخراط الايجابي والفعال في مواكبة هذه الأوراش، والعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها، ومراعاة الأجندات الزمنية لتحقيقها، لكي نحقق آمال الأمة المغربية ورؤية جلالة الملك والتزامات الحكومة.

ومن أجل ذلك كله نُنوه ونُثمن عاليا ما حققته الحكومة الحالية من ثورة اجتماعية غير مسبوقة في تفعيل كل هذا، فنجاح الحكومة هو نجاح المملكة المغربية، وأقول لكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، "سير– سير– سير.." من أجل تغطية صحية وحماية اجتماعية للجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعتذر عن المقاطعة.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد زيدوح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

زملائي وزميلاتي المستشارين،

في البداية، لابد أن أهنئ الشعب المغربي بمناسبة حلول السنة الأمازيغية الجدية، متمنيين المزيد من الرفاهية والأفراح، تحت القيادة السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

يشرفني أن أتدخل اليوم باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للتفاعل مع جوابكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، ولعرض وجهة نظر الفريق ومن خلاله حزب الاستقلال في موضوع تفعيل ورش التغطية الصحية والاجتماعية لترسيخ أسس الدولة الاجتماعية.

بداية، لابد أن نشيد عاليا بأن الصحة اليوم قد أصبحت في صلب وأولوية السياسات العمومية في حكومتكم، مما من شأنه أن يساهم في تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية، بقيادة ورعاية جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

واليوم، وبفضل تسريع الحكومة لوثيرة الاشتغال من أجل إخراج السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد سنة 2023 عوض سنة 2025، سيساهم ذلك في تيسير التنزيل الأمثل للمنظومة الصحية.

كما نسجل المجهود التشريعي غير المسبوق في إعداد الترسانة القانونية المتعلقة بورش إصلاح المنظومة الصحية: القانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، مشاريع القوانين الخمس، المجموعة الصحية الترابية والوظيفة الصحية والهيئات العليا للصحة والوكالة الوطنية للأدوية والمنتجات الصحية والوكالة الوطنية للدم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

وفي تقدير الفريق الاستقلالي، ومن منطلق إرادته للمساهمة في تفعيل وإنجاح هذا الورش الملكي الاستراتيجي التنموي، بالنظر إلى حجم وقيمة النتائج المحققة والإجراءات والمشاريع والتدابير المتخذة، فإن إنجاح تعميم التغطية الصحية وتحسين شروط ولوج المواطنين إلى الخدمات الصحية يستوجب، فضلا عما سبق، العمل على التأهيل الحقيقي للنظام الصحي الوطني وتجاوز النواقص المتراكمة منذ سنوات.

وتفاعلا مع مداخلتكم، السيد رئيس الحكومة، أوفيكم ببعض النقط التي نعتبرها أساسية:

أولا، ضرورة العمل على مراجعة التعرفة المرجعية الحالية، والتي تحول دون تحقيق العدالة الصحية المأمولة، ذلك أنها من إقرارها سنة 1998 وأيضا مراجعة سنة 2006 كان من المقرر أن تتم إعادة النظر فيها بشكل دوري كل 3 سنوات، خصوصا وأن العديد من العلاجات والأمراض كانت خارج نطاق التعرفة، علاوة على أن عددا من الأمراض لا تشملها التغطية لكل من (la CNSS et la CNOPS).

أضيف إلى ذلك أن حتى الاتفاقية ديال 2020 كانت تشمل فقط الإنعاش والفحوصات الطبية، ومع ذلك لم تجد طريقها إلى التفعيل، وهو أمر أصبح اليوم متجاوز في ظل السعي إلى تعميم التغطية الصحية، لذلك نعتبر أن مراجعة التعرفة المرجعية هي حماية القدرة الشرائية للمواطنين، الذي يتحمل أزيد من 50% من مصاريف العلاج، وهو ما من شأنه تسهيل الولوج المشمولين بالتغطية الصحية للمستشفيات العمومية والخصوصية، وفق تكلفة العلاج الحقيقية والمعقولة والمتناسبة مع المصاريف الحقيقية للعلاج.

ثانيا، السيد رئيس الحكومة، ضمان العرض الصحي العادل والمنصف على مستوى مجموع تراب المملكة يحد من التفاوتات المجالية، من خلال إحداث وتوطين البنية التحتية والمنشآت الصحية، وكذا التجهيزات البيوطبية في إطار خريطة صحية جهوية للقطاع العام والخاص، تسمح بتحديد أولويات الاستثمار في مجال الصحة والحماية الاجتماعية على مستوى كل الجهات، بما يساهم في تعزيز العرض الصحي الجهوي وتقليص الفوارق المجالية.

وهنا لابد من العمل على وضع تدابير مشجعة تحفيزية لفائدة القطاع الخاص للتوجه نحو الجهات التي تعرف خصاصا في الخدمات الصحية، وفقا لدفتر تحملات دقيق وذلك لتشجيع الاستثمار في المناطق والجهات التي تعرف ضعفا في العرض الصحي، لأن الاستثمارات التي نراها اليوم، السيد رئيس الحكومة، تتركز أساسا على المدن الكبرى، طنجة، الرباط، فاس، الدار البيضاء، مراكش، إلى غير ذلك، وهاذ أمر لا يحترم العدالة المجالية، ولذلك الخريطة الجهوية والوطنية أصبحت شيئا ملحا، سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العام.

ثالثا، السيد رئيس الحكومة، أن التغطية الصحية استمراريتها ترتكز على الأداءات المخصصة من طرف الدولة، مع مراعاة التغيرات في الأثمنة للمعدات الطبية والمستهلكة، مع احتمال ارتفاع مصاريف العلاج، وهنا نريد أن نعرف كيف ستتعامل الحكومة مع هذه المتغيرات؟ كما أن تحصيل مستحقات الانخراط الأساسي في التوازنات المالية دون.. وأن تنظيف قواعد البيانات المستفيدين من "راميد" مسألة أساسية حتى يكون التعميم عاما وشاملا.

إن نجاح هذا الورش الكبير رهين بنشر فعال لهذا الإصلاح والحكامة الجيدة والمراقبة المستمرة وصيانة المستشفيات الجامعية والجهوية والإقليمية.

رابعا، الموارد البشرية: السيد رئيس الحكومة هذا مشكل دولي، وليس مشكل خاص بالمغرب، ولكن لابد أن نأخذه بعين الاعتبار، لأنه أساسي في نجاح التغطية الصحية، اليوم 600 إلى 800 طبيب ترحل إلى الخارج سنويا، وهنا لابد من إيجاد ميكانيزمات لوضع الحد من هذه الهجرة والرفع من وثيرة تكوين الأطباء، مع الحفاظ على جودة التكوين، مع الحفاظ في جودة التكوين.

إن تسريع شراكة القطاع العام والخاص ومراجعة القانون لإعطاء الحق للطبيب في مزاولة مهنته في جميع التراب المغربي سوف يساهمان

- لا محالة - في رفع جودة العلاج وتقليص الخصاص في الجهات التي تعرف نواقص جد مهمة.

خامسا، سياسة وقائية: هذه حجر أساسي في سياسة الحد من التفاوتات المجالية الاجتماعية في الصحة وتطوير السياسة الوقائية هو عنصر أساسي في التحكم في مصاريف العلاج والحد من تطور الأمراض المزمنة.

سادسا، المعاقين: هذه الفئة من مجتمعنا لابد أن تحظى بالتفاتة محددة في المنظومة الصحية، وهذا شيء لا نجده مع الأسف، وأملنا فيكم، السيد رئيس الحكومة، كبير لإعطاء هذه الشريحة من المجتمع المكانة التي تستحقها.

وأخيرا، في الختام، السيد رئيس الحكومة المحترم، نريد من تاريخ جلسة اليوم 10 يناير أي قبل يوم واحد من احتفال الشعب المغربي ذكرى 11 يناير، والتي أبان فيها الشعب المغربي على القيم الوطنية العالية في الدفاع عن الوطن وعن دولة الحق والقانون، وبنفس هذه القيم نراهن عليكم، السيد رئيس الحكومة، لتسريع وثيرة الإصلاح وإحداث القطائع الضرورية، حتى نكون في مستوى اللحظة الفارقة التي تعيشها البلاد، في مستوى رهانات الدولة الاجتماعية، التي ينشدها المغاربة ملكا وشعبا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار، عندك 7 دقايق.

المستشار السيد يونس ملال:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي وزملائي المستشارون المحترمون،

بداية، نود في حزب الحركة الشعبية وانطلاقا من مرجعيتنا التاريخية الأصيلة، الموسومة بالدفاع على قضايا اللغة والثقافة الأمازيغية، أن نرفع التهاني إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس ولكافة أطياف الشعب المغربي بحلول السنة الأمازيغية الجديدة.

السيد رئيس الحكومة،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي من أجل التفاعل مع مداخلتكم بخصوص تنزيل ورش الحماية الاجتماعية بكل روح بناءة وإيجابية، بعيدا عن كل صيغ المعارضة العدمية والتجاذبات السياسية الضيقة، المغاربة كاملين اليوم جل اهتمامهم مسلط على طريقة تنزيل الدولة لهذا المشروع الملكي الضخم.

سيدنا الله ينصرو في خطاباته بتواريخ 27 يوليوز 2020 و20 غشت من نفس السنة وافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة، أكد على ضرورة تعميم الحماية الاجتماعية على جميع المغاربة، وكنعتاقدو في حزب الحركة الشعبية بأن هذا المشروع ليس فقط وليد هذه التواريخ، وإنما هو تتويج لواحد البرنامج مجتمعي، اللي ما فتئ جلالته يولي اهتمامه منذ توليه العرش.

دستور 2011 في فصله 31 نص على أن الدولة مدعوة إلى تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة من العلاج والعناية الصحية والحماية الاجتماعية.

نفس الدستور أقر لمجلسنا هذا من منطلق تركيبته المتنوعة والمتكونة من ممثلي أرباب الشغل، النقابات، الجماعات والجهات والغرف المهنية، السبق في اقتراح ومناقشة القضايا والسياسات ذات الطابع الاجتماعي.

كيفما سبق لي قلت، السيد رئيس الحكومة، نحن كمعارضة وطنية مؤمنون أن تجويد القوانين المنظمة والحكامة في تنزيل هذا الورش غادي يكون له الوقع الكبير في تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

جائحة كورونا أظهرت بما لا يدع مجالا للشك مدى عمق الإشكاليات الاجتماعية، عندنا 5 ملايين ديال الأسر اللي تتعيش في وضعية هشاشة، عندنا أكثر من 60% من الساكنة مسجلة في وضعية فقر، 53% منهم في الوسط القروي.

عودة إلى القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية 09.21 نعتقد أنه جاب واحد 4 النقط، اللي ما يمكن لنا إلا نثمنوها، ونتمناو لكم تنجحو في تنزيلها:

1- تعميم التغطية الصحية على 22 مليون مغربيا ومغربية؛

2- تعميم التعويضات العائلية على 7 ملايين طفل في سن التمدرس؛

3- توسيع الانخراط في نظام التقاعد لـ 530 (المقصود 530.000) مغربي اللي تيشتغلو في القطاع غير المهيكل؛

4- تعميم التعويض على فقدان العمل.

هاذ الشي كامل ما غاديش يخلينا أننا ما نذكروكومش أننا كنا كنتمناو وفي إطار شمولية الورش، تفعيل الحكومة لالتزاماتها من منح المسنين، اللي تيبلغ السن ديالو 65 سنة وما فوق التعويض ديال 1000

درهم اللي سميتموه بمدخول الكرامة، اللي وعدتو به أنكم تبداو في المنح ديالو 3 الأشهر الأخيرة ديال 2022.

نسجل أيضا التأخير في تعميم السجل الاجتماعي الموحد على جميع جهات المملكة، طبيعي أن هذه التجربة اللي بدات في مدينة الرباط والقنيطرة تؤشر عليها العديد من الإشكاليات والصعوبات، كنتمناو أن الحكومة ديالكم تكون وضعت واحد البرنامج باش يتعمم هاذ البرنامج على جميع جهات المملكة، كمنطلق لتنزيل معقلن للدعم.

منظومة الحماية الاجتماعية في صيغتها الحالية تتعرف واحد التضخم على مستوى البرامج والمبادرات والمتدخلين، كنهضرو على 14 وزارة، واحد 8 ديال المؤسسات تحت الوصاية، أليس من الأجدر اليوم أن يكون عندنا واحد الإطار مؤسساتي اللي غادي يضمن لنا الالتقائية في المشاريع ديال هاذ الوزارات والمؤسسات، تفاديا لهدر الزمان والجهد والوقت؟

السيد رئيس الحكومة،

ورش تعميم الحماية الاجتماعية لفائدة جميع المغاربة خلال الفترة 2021-2025 كيتطلب 51 مليار درهم سنويا، 23 منها سيتم تحويلها من ميزانية الدولة العامة، كنطلبو منكم توضيحات، كيفاش غادي تقدرو تعبئوا الفرق ديال هاذ المبلغ؟ ورجوعا للرقم المرصود سلفا، نتساءل على مدى قدرة الميزانية العامة للدولة المحدودة الموارد على الالتزام بحصتها السنوية منه؟

السيد رئيس الحكومة،

من أهم معيقات نجاح هذا الورش، هو أن مختلف الصناديق والمؤسسات ذات الصلة كالصندوق المغربي للتقاعد، الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبشهادتكم في آخر وقوف ليكم فهاذ المنصة، أكدتو على أنها في وضعية إفلاس أو مقبلة على الإفلاس، كنستغل الفرصة باش نسائلكم، السيد الرئيس، على الوصفة ديال الحكومة ديالكم من أجل إصلاح هاذ الصناديق، بعيدا عن جيوب الأجراء والموظفين البسطاء.

نقطة مهمة، أود أن أشير إليها وهي إشكالية استرداد مساهمات المنخرطين المحددة ف 70% بناء على التعرفة المرجعية، زملائي المستشارين اللي سبقوني تحدثو عليها، وأنا شخصيا تابعت التصريح ديال وزير الصحة، الأسبوع الماضي اللي هو كنعتقد حتى هو متوافق معنا على أن حال الوقت باش يتم المراجعة ديالها، لا فيما يخص الاستشارة الطبية ولا فيما يخص الأدوية اللي كتعتمد التعرفة على الأدوية الجنيسة، وهنا إلى كنتحدثو على الأدوية الجنيسة، كنعتقد أن دور الوزارة اليوم أنها تدعو الأطباء والمؤسسات الطبية أنها إلى كانت هاذ الأدوية فيها نفس القيمة العلاجية اللي فالأدوية الأصلية، ما فيها باس أنها توصف من الأول بنفس الشكل بالنسبة للصيادلة.

فالمداخلة ديالكم، السيد رئيس الحكومة، تحدثتو على الاعتماد وعلى المراهنة على القطاع الخاص من أجل حل هاذ المعضلة اللي كنعانيو منها معضلة الصحة، فالقطاع الخاص كيفما كنعرفو جميعا هو مبني على واحد الرأسمال اللي خصو يخلق واحد الثروة، كنتمناو أن الدولة تخلق واحد الإطار، واحد الميثاق شرف ما بين الدولة والمواطن فهاذ القطاع، باش الأثمنة اللي كتفرض على المواطنين اليوم اللي كيقصدو هاذ القطاع ما تكونش باهظة ومكلفة.

أعاننا الله جميعا لكي نكون في خدمة العباد والبلاد، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نناقش اليوم في الجلسة الدستورية، موضوع "تفعيل ورش التغطية الصحية والاجتماعية بالمغرب لترسيخ الدولة الاجتماعية"، من منطلق مساهمتنا إلى جانبكم وجانب كل مكونات الشعب المغربي من أجل إنجاح هذا الورش الذي سيمكننا جميعا من ترسيخ وتعبيد الطريق الصحيح للدولة الاجتماعية، القادرة على الإجابة على متطلبات المواطنين والمواطنات المغاربة وانتظاراتهم.

لقد عبرنا كفريق اشتراكي بمجلس المستشارين، أننا معارضة وطنية مسؤولة، لا نتبنى الغوغائية كأسلوب للمعارضة من أجل المعارضة، بل كان نهجنا واضحا في نقد ما يمكن انتقاده ودعم ما يمكن دعمه، مبنيا على أولوية مصلحة المواطن المغربي، فوق أي مزايدة سياسوية، وهو ما أكدناه في مواقفنا أثناء مناقشة مشروع قانون-إطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية.

السيد الرئيس،

إننا في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وانطلاقا من أدبياتنا ومرجعياتنا نعتبر أن بناء الدولة الاجتماعية جزء من هويتنا السياسية وبرنامجنا المجتمعي الذي ناضلنا في سبيله على امتداد مسارنا السياسي، وهي عملية تتطلب عملا جماعيا تضامنيا بين كل مكونات المجتمع المغربي، دولة وأحزاب ونقابات ومجتمعا مدنيا،

بإستراتيجية واضحة المعالم قائمة على الشفافية والتشاركية لبلورة خطة تنموية شاملة متكاملة ترمي إلى تطوير مستوى عيش المواطن وتحقيق مجتمع تكافؤ الفرص يسمح للمواطنين دون تمييز في تحقق أحلامهم وطموحاتهم دون خوف ودون معوقات.

السيد رئيس الحكومة،

إننا في لحظة فارقة في تاريخ المغرب الذي أجمعنا جميعا، ومعنا جلالة الملك نصره الله وأيده، على موقف واحد منذ قطعنا بنجاح أزمة جائحة كورونا والتي لازالت تداعياتها قائمة وتهدد الرجوع، أن مغربا اجتماعيا جديدا يبرز للوجود وأن الأولويات الاجتماعية هي المحرك في كل عملية سياسية، أولوية ضمان صحة جميع المواطنين داخل أرض الوطن، كحق دستوري لا يعلى عليه، يتم تنزيله بكل مسؤولية تنزيلا كاملا عبر تحمل الحكومة مسؤوليتها السياسية التي سندعمها بكل أريحية وبمبدئية مطلقة من خلال التدابير والقرارات الوطنية المنصفة والعادلة التي ستتخذها.

السيد رئيس الحكومة،

تشهد العديد من الدول هزات اجتماعية، منها ما هو محدود ومنها ما هو شامل، يهدد مستقبل هذه الدول، ومن بينها دول في محيطنا الإقليمي وحتى بعض الدول التي كنا نعتبرها من الدول المتقدمة اقتصاديا واجتماعيا.

جوهر هذه الهزات الافتقار إلى تصور واضح المعالم لمفهوم الدولة الاجتماعية، عالم اليوم عالم متشابك ومترابط أبانت عنه تأثيرات الأزمة العالمية في شقها المالي عبر تصاعد حجم التضخم، ومنها كذلك تداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية التي تخفي الصراع الدولي الشرس بين الشرق والغرب في صورته الجديدة.

وبالتالي، نجد أنفسنا لحماية بلدنا من هذه التأثيرات، مطالبين بإنجاح الدولة الاجتماعية عبر تنزيلها بأرض الواقع بمقومات وطنية وعلمية، غير أننا بقدر انتصارنا لهذا المشروع الوطني الطموح بقدر ما نخشى عليه من الحسابات السياسوية الضيقة أمام تسجيلنا لغياب التضامن الحكومي الواضح والمطلق المفترض في عدد من الملفات، وأمام تصيد مكونات الأغلبية لزلات وهفوات بعضها البعض، بل وانصراف بعض مكوناتها لانتقاد أداء وزراء بعينهم في مشهد يوحي بتفكك الأغلبية الحكومية، وفي أحسن الأحوال عدم قدرتها على كسب الرهانات الكبرى للبلد.

إن نجاح ورش الحماية الاجتماعية يتطلب أغلبية منسجمة وأحزابا قوية ومتعافية تنظيميا قادرة على الدفاع على الأوراش المفتوحة وتسويقها للمواطنين لضمان انخراطهم القوي والمسؤول في إنجاحها، وفي مقدمتهم العامل والمشغل، وهو ما لن يتأتى إلا عبر مقاربة اجتماعية مبنية على مرجعية اجتماعية ديمقراطية واضحة، منطلقها ومنتهاها توزيع عادل للثروة الوطنية.

وختاما، لا أفق لأي نجاح لمشروع الدولة الاجتماعية إلا بلحمة وطنية متينة تعزز سياسيا بجبهة وطنية صلبة غايتها تحقيق النمو والازدهار والرفاه بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد أباحنيني:

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمجلس المستشارين في هذه الجلسة الشهرية المخصصة لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، التي خصصها مجلسنا الموقر لموضوع يكتسي أهمية بالغة، سيما من خلال العناية والإشراف الشخصي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله على ورش الحماية الاجتماعية الذي يعد ثورة اجتماعية هادئة، وأحد أهم تجليات الدورة الاجتماعية.

وعطفا على ذلك، يهمنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب تقديم الملاحظات التالية:

لا يسعنا إلا التعبير عن تقديرنا لعمل الحكومة فيما يتعلق بتنزيل الورش الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية، حيث انكبت بكل جدية منذ تنصيبها على هذا الملف، سواء من خلال إصدار المراسيم أو إعادة مشاريع قوانين ذات الصلة، وإعداد كل ما يجب إعداده كي يمضي هذا الورش كما أراده صاحب الجلالة حفظه الله.

والشكر موصول كذلك لسائر المؤسسات العمومية والسلطات العمومية والإدارات الترابية التي عملت بلا كلل ليتم احترام الجدولة الزمنية لهذا الملف.

وهنا لا يمكننا إلا التذكير بأن مجلس المستشارين ومواكبة منه لهذا الإصلاح الشمولي، عمد إلى تكوين مجموعة موضوعاتية مؤقتة خلال السنة الماضية، أعدت تقريرا بالغ الأهمية يتناول موضوع الأمن الصحي، ندعو الحكومة إلى حسن استثمار الخلاصات والتوصيات

المهمة التي انتهى إليها.

نحن ندرك أن المقاربة الجديدة التي تنهجها الحكومة لإصلاح القطاع الصحي حتى يكون قادرا على مواجهة الأعباء والالتزامات الناجمة عن تعميم التغطية الصحية، تتجاوز المقاربات الجزئية التي تمت تجربتها في الماضي، لينفذ إلى عمق الإشكاليات الكبرى والمرتبطة بشكل أساسي بمعضلة الحكامة المؤسساتية والتدبيرية، ومع تقدير الوعي الحكومة بذلك، إلا أننا ندعو للتسريع برقمنة المنظومة الصحية، والتي نعتقد أنها ستساهم في تعزيز الشفافية، وما يرتبط بها في جميع مستويات المنظومة الصحية ببلادنا.

ووضعت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية 10 أهداف وطنية للشروع في إصلاح المنظومة الصحية، وقد جعلت من بينها تثمين الموارد البشرية العاملة في القطاع الصحي وتأهيلها عبر إرساء وظيفة صحية، ومع تثميننا لكل ما يتم القيام به في هذا المجال، سيما الأجواء الإيجابية التي يمضي فيها سير الحوار القطاعي، إلا أن شغيلة القطاع تتطلع إلى التنفيذ الكامل لاتفاق 24 فبراير 2022، ومازالت تنتظر الإنصاف من الحكومة التي جعلت إصلاح قطاع الصحة في مقدمة أولوياتها، وهو الأمر الذي لا يمكن بلوغه دون إنصاف الشغيلة، نعم الإنصاف الآن.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة مطالبة بمضاعفة المجهودات التي تبذلها لسد الخصاص الكبير في الأطر الصحية، وكذا محاصرة نزيف هجرة الأطباء والأطر الصحية إلى الخارج.

هذا، ناهيك عن الحاجة الملحة إلى ضمان التوزيع العادل للموارد البشرية على كافة جهات البلاد، ضمانا للعدالة الاجتماعية والحق في الصحة.

إن المجهود الوطني الكبير والضخم الذي تم القيام به يجب أن يشعر به المواطنين والمواطنات عند الولوج للمستشفيات العمومية والمصحات الخاصة، والحال أن هذه المرحلة الانتقالية عرفت بعض الصعوبات التقنية، خصوصا للفئات التي كانت مسجلة في نظام "راميد" عند ولوجها إلى بعض المصحات، لذلك فإن من مسؤولية الحكومة العمل على ضمان تقيد المصحات الخاصة بالقانون وتغليب المصلحة الوطنية ومراعاة القدرة الشرائية على ذلك.

إن الشغيلة المغربية تتطلع بكثير من الآمال إلى تعميم الاستفادة من التأمين على التعويض عن فقدان الشغل، سيما مع الارتفاع المهول للحالات غير القانونية، بل وغير الأخلاقية لتسريح العمال والعاملات وهو الأمر الذي بات يفرض أكثر من أي وقت مضى التفكير الجدي في خلق أقسام خاصة بنزاعات الشغل لدى المحاكم، وذلك بالنظر للبطء الكبير المسجل في العديد من قضايا التسريح وفقدان الشغل المعروضة على العديد من محاكم المملكة.

لن نمل في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب من الدعوة إلى التصدي إلى المضاربات ولكل الممارسات التي تؤثر سلبا على القدرة الشرائية، ذلك أن هذه الممارسات تمس وتؤثر على كل المجهودات الحكومية المبذولة لمواجهة التضخم، ولئن كان يعود في جزء كبير منه إلى تقلبات السوق الدولية، إلا أن جانبا منه مازال مرتبط بالمضاربات التي يقوم البعض الذي يسكنه الجشع ولا يرعى الله في مصالح العباد وقوتهم اليومي.

وشكرا السيد رئيس الحكومة.

إلا أنه بقيت لي هذه الدقائق بالضبط، لابد وهاذي خارجة عن الموضوع بطبيعة الحال، نطلب منكم، وهذا وعد أعطيتوه لنا، باش تفك لنا مشكل التحفيظ في إقليم طانطان، بحضور السيدة وزيرة المالية والسيد وزير الفلاحة، بغيناكم الله يكثر خيرك تفكو لنا مشكل التحفيظ اللي خلق لنا مشكل كبير في الاستثمار في الإقليم.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

لابد في البداية أن أتقدم إلى صاحب الجلالة وكافة الشعب المغربي بأحر التهاني بمناسبة حلول السنة الأمازيغية الجديدة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يُشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة الشهرية الدستورية، والتي تتناول موضوعاً ذُو أَهمية كَبِيرَة، ألا وهو موضوع تَفعيل وَرش التغطية الصحية والاجتماعية بالمغرب لتَرْسِيخْ أُسُس الدولة الاجتماعية.

إن إطْلاَق جلالة الملك محمد السادس حفظه الله بتاريخ 29 يوليوز 2020 خُطَّة تَعْمِيم الحماية الاجتماعية يُعْتَبَرُ بِحَقّ ثَوْرة اجتماعية كُبْرَى تَهْدِفُ إلى تَوفير التغطية الصحية والاجتماعية لِشَرائح واسعة وكَبيرة من المواطنين، واليوم فإننا مُلَزَمُون باحترام آجال تَعْمِيم التغطية الاجتماعية لصالح جَميع المغاربة، خِلال الخَمْس سنوات القادمة، وهو ما شَرعَتْ فيه فِعْلاً الحُكومة من خِلال تَنزيل القانون الإطار 09.21

المُتَعلق بالحماية الاجتماعية.

وكذا نثمن عاليا تنزيل القانون -إطار 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نُرحب بالتَّعْبِئَة الحُكومية ونُدَعِّمُها للإسراع في تنفيذ تعميم الحماية الاجتماعية، كما نعمل من أجل توفير الحماية الاجتماعية اللازمة للعاملين في القطاع الخاص، من خلال:

- نظام التقاعد (CNSS وCIMR[6])؛

- التعويضات العائلية وإعادة تقييمها؛

- التعويض عن فقدان الشغل.

ولكون أن العُنْصُر البَشَرِي هُو مَرْكَز كُل إِصْلاَح، فَلاَبُدَّ من الإِشَارة، السيد رئيس الحكومة، على أنه أَصْبَحَ من الضروري الحد من هجرة الأطباء المغاربة إلى دُوَل أُخرى، خُصوصا أن هناك بعض البُلدان التي أصبحت تُقدم إِغراءات مهمة.

كما أن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وَقَّعَ الاتِفَاقِيَات الإِطَار الثَلاَث الأولى المتعلقة بتعميم التغطية الصحية الإجبارية (AMO) لصالح فئة المهنيين والأشخاص العاملين الذين يُمارسون نَشاطًا خاصًا بمناسبة الإطلاق الرسمي لهذا المشروع.

ولتفعيل هذه الاتفاقيات، يجب تنظيم حملات إعلامية واسعة من أجل حث العاملين بالقطاع الفلاحي والمِهَن الحُرَّة للانخراط في منظومة التغطية الصحية والاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب على أتم الاستعداد لتقديم الدعم في تنفيذ ورش تعميم الحماية الاجتماعية، من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار في عدة قِطَاعَات - على سبيل المثال:

- تَطوير البِنْية التَّحْتِية الطبية، من خلال استثمار الشراكة بين القطاعين العام والخاص لبناء المستشفيات على المستوى المحلي؛

- تكوين جيل جديد من الأطباء والأطر الطبية المساعدة، من خِلال إنشاء المعاهد في إطار التَّدْبِير المُفَوَّض؛

- تَسْرِيع رقمنة النِّظَام الصِّحي، وإِزالة الطَّابَع المادي للسِّجِلاَّت الطِّبِية على المُستوى الوطني.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا نُسَجِّل بِكُل تقدير المجهود المالي الذي قامت به الحكومة من أجل الإِنْتقال من نِظام المساعدة الطبية (RAMED[7]) إلى نِظام التأمين الإجباري عن المرض (AMO)، بِهدف إِنشاء نِظام واحد للتغطية الطبية الأساسية، وهو نفس النظام لجميع المواطنين.

هذا الانتقال الذي رصدت له الدولة في قانون المالية لسنة 2023 حوالي 9 مليار درهم.

كما نسجل بِارْتِياح الإِجْراءات المُتَعَلقة بإحداث المُسْتشفيات الجامعية وتَنْزِيل مَسَار العِلاَجَات وتَقْلِيص مُدَّةِ تَكوين الأطباء من 7 إلى 6 سنوات.

ولابد من الإشارة، السيد رئيس الحكومة، على أنه من المرتقب أن تَصِل كُلْفَة برنامج التغطية الصحية الشاملة إلى حَوالي 51 مليار درهم سنويا تَتَحملها إضافة للدولة، المُقاولات الوطنية والأُجَرَاء.

ولذلك، فإنه أصبح من الضروري على الجميع التَّحلي بالروح الوطنية من أجل إنجاح هذا الورش الكبير، ولم يَعُدْ مَقْبُولا بِأَيِّ حَال من الأَحْوَال أن يَبْقَى القِطاع غَير المُهَيكَل طَاغيا على المنظومة الاقتصادية الوطنية، هذا القطاع الذي يَتَسَبَّبُ في حِرْمان خَزينة الدولة من إِيرَادَات ضَرِيبِية ومُسَاهمات اجتماعية تُقَدَّرُ بحوالي 40 مليار درهم.

وفي الأخير، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب مُلْتَزِمُون، إلى جانب الحكومة وشُرَكائنا الاجتماعيين وكُلِّ القِوَى الحَيَّة بِبِلادنا، بالانخراط المَسْؤُول، من أجل إِنْجَاح هذا الورش الاجتماعي الهَام، تَحْتَ القِيَادَة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارات والمستشارون،

بداية، باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، فريق المنظمة النقابية المنبثقة من رحم الحركة الوطنية ما يجسد أصالتها داخل الحركة النقابية المحلية والعالمية التي تدافع عن حقوق الطبقة العاملة المغربية وعموم الفئات الشعبية لأجل خدمتهم، لا استخدامهم، فإنها

[6] **C**aisse **I**nterprofessionnelle **M**arocaine de **R**etraite

[7] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale

بذلك تبرهن عن استقلالية تنظيمها وقرارها.

بنفس الروح، نسجل بارتياح انعقاد هذه الجلسة العامة الشهرية بحضوركم، السيد الرئيس، لمناقشة موضوع تفعيل ورش التغطية الصحية والاجتماعية بالمغرب لترسيخ أسس الدول الاجتماعية.

كما هو معلوم يعد الورش الملكي القاضي بتعميم الحماية الاجتماعية الذي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة من المشاريع المجتمعية الكبرى ببلادنا، نتمنى أن تكون منعطفا حاسما في مسار تحقيق التنمية الاجتماعية والعدالة المجالية.

ومن المؤكد أن التنزيل السليم والنزيه لهذا الورش سيكون له آثارا إيجابية في تحسين ظروف العيش للفئات الهشة، في طليعتها النساء والأشخاص في وضعية إعاقة، وتلك المتواجدة في الهوامش والمناطق القروية والنائية وفي مقدمتهم العمال الزراعيين، صيانة كرامتهم، خاصة في ظل المخاطر الصحية والتقلبات الاقتصادية التي باتت تطبع الساحة الدولية.

وبهذه المناسبة، نعتبر أن الحكومة عند تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية هي مطوقة بمسؤولية وأمانة فرض إدماج القطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي الوطني بالنظر لما يوفره هذا الاختيار من حماية لعموم الطبقة العاملة وصون لحقوقها الدستورية.

إن الاتحاد المغربي للشغل، وفاء منه لبيان التأسيس 20 مارس 1955، ظل ولازال يناضل من أجل تعميم الحماية الاجتماعية لكافة الأجراء باعتبارها جوهر مبادئ وقيم العدالة الاجتماعية، وإحدى أهم ركائز الدولة الاجتماعية.

ولذلك، عبرت منظمتنا منذ إطلاق هذا الورش عن تثمينها لهذه المبادرة وانخراطها باعتبارها شريكا أساسيا لا محيد عنه في إنجاح تنزيله، لاسيما في شقه المتعلق بتعميم التغطية الصحية، بالنظر لما يعتري المنظومة الصحية من اختلالات، نتمنى ألا تتفاقم أكثر بعد توسيع قاعدة المستفيدين من التأمين الإجباري عن المرض بـ 22 مليون مستفيد إضافي، ونقل 11 مليون من نظام "راميد" إلى نظام (CNSS).

لقد تأكد اليوم لدى الجميع صحة موقفنا بأن ضمان العيش الكريم لكل المواطنات والمواطنين رهين بِضمان تقاعد يحفظ الكرامة الإنسانية لكل المتقاعدات والمتقاعدين لتحقيق الغايات النبيلة للتضامن بين الفئات والأجيال وتحقيق التماسك الاجتماعي، وهو ما يستوجب إصلاحات حقيقية تضمن الرفاه والعيش الكريم للمتقاعدات والمتقاعدين وذويهم.

واعتبارا لجسامة التضحيات، نرى في فريق الاتحاد المغربي للشغل، ضرورة توفير كل الشروط لإنجاح هذا الورش، بدءا بإرساء المقاربة التشاركية وفقا للمواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب من خلال:

أولا، ملاءمة كل التشريعات المتعلقة بالحماية الاجتماعية مع أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية المصادق عليها، وخاصة الاتفاقية رقم 102 المتعلقة بالمعايير الدنيا للضمان الاجتماعي والتوصية رقم 202 بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية، وتوسيع مهام الضمان الاجتماعي إلى تغطية حوادث الشغل والأمراض المهنية؛

- إلزامية فرض التصريح الكامل بالعاملات والعمال من خلال تجريم التهرب أو التلاعب بالتصريح بالأجراء ووضع جزاءات عقابية سالبة للحرية، فكما الحكومة ترغب فعلها أن ترهب كذلك؛

- العَمَل على مباشرة الإصلاح لمنظومة التعويض عن فقدان الشغل بتحسين خدماتها وصيانة حق الاستفادة منها.

وخلاصة القول، السيد الرئيس، بالنسبة لنا فإن المدخل الرئيسي والأساسي لأي حماية اجتماعية حقيقية أو دولة اجتماعية حقيقية فعلية لا يَمُر إلا عبر الاعتراف الفعلي والحقيقي في أرض الواقع للطبقة العاملة في حَقِّها الكوني في ممارسة الحرية النقابية، الحق في التنظيم، الحق في الولوج إلى الاتفاقية الجماعية بعد الحق في التفاوض.

إن كنا، السيد رئيس الحكومة، لا نشك لحظة واحدة في إيمانكم به، فإن بعض الوزراء منهم الحاضرين معكم ومنهم من انسحبوا من الجلسة، لا يؤمنون به، السيد الرئيس.

فلا حماية اجتماعية للعاملات والعمال وعموم الأجراء دون صيانة حُقُوقِهم الاقتصادية والاجتماعية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركته.

السيد الرئيس:

شكرا الرئيس المحترم.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المنسق.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي نهنئ جلالة الملك والشعب المغربي بمناسبة حلول السنة الأمازيغية الجديدة.

أشكركم على تفضلكم بمناقشة هذا الموضوع الهام الحيوي والجوهري الذي يعتبر من بين الأوراش الكبرى التي أعطى انطلاقته جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده والذي لا محالة سيحقق

ثورة اجتماعية حقيقية، هذا الورش الذي يهدف بالأساس إلى تقليص الفقر ومحاربة كل أشكال الهشاشة ودعم القدرة الشرائية للأسر، وتعميم التأمين الصحي الإجباري على جميع المواطنات والمواطنين، وتعميم التعويضات العائلية والتعويض عن فقدان الشغل وتوسيع نظام التقاعد، هذا بما يتماشى ومنطوق المادة 31 من الدستور والتي تنص على أن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية تعمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من الحق في العلاج والعناية الصحية والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة.

السيد الرئيس الحكومة،

يتضح جليا أن الحكومة عازمة على تحقيق إصلاحات هيكلية تجسيدا للرؤية المولوية السامية في جميع القطاعات، خاصة الاجتماعية رغم الظروف الصعبة والمحيط العالمي الاقتصادي والسياسي غير المناسب، مركزة بذلك على استكمال بناء منظومة قوية توفر الحماية الاجتماعية لفئات واسعة، وتكون قادرة على الحد من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما عن الفئات الأكثر هشاشة من قبيل تلك التي ترتبت عن تداعيات جائحة "كوفيد-19"، وهو تجاوب لا يمكننا إلا أن نقول عنه أنه تجاوب نابع عن إرادة حقيقية للحكومة من أجل النهوض بالعنصر البشري، وبناء مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية والمجالية التي ما فتئ صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يصبو إليها منذ اعتلائه عرش أسلافه المنعمين، إلا أنه وجب اليوم أكثر مما مضى أن نعمل من أجل تكثيف الجهود والانخراط جميعا، مؤسسات، إدارات، وكافة الجهات الفاعلة المعنية، من أجل تحقيق المرتكزات التي حددها القانون- إطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية والمتمثلة بالأساس في:

- أولا توسيع التغطية الصحية الإجبارية والتي حددها القانون لاستكمال إجراءاتها نهاية سنة 2022 كسقف زمني؛

- ثانيا، تعميم التعويضات العائلة التي يستفيد منها حوالي 7 ملايين طفل في سن التمدرس؛

- ثالثا، توسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد من خلال دمج حوالي 5 ملايين شخص من الساكنة النشيطة التي لا تتوفر حاليا على أي تغطية متعلقة بالتقاعد؛

- رابعا، تعميم التعويض عن فقدان الشغل لفائدة الأشخاص الذين يتوفرون على شغل قار.

صراحة، نحن أمام ورش بجدول زمني دقيق للغاية وموعد نهائي لتعميم جميع أبعاده.

ولذا وجب، السيد رئيس الحكومة، أن تكون التعبئة شاملة والاستعانة بكافة القوى الحية لتوفير جميع الأدوات الرئيسية التي ستمكننا من تحقيق تعميم الحماية الاجتماعية، خاصة السجل الاجتماعي الموحد الذي يعتبر لبنة أولى لهذا المشروع، والذي يستهدف الأشخاص المحتاجين كخطوة عملية مهمة لتحسين مردودية البرامج الاجتماعية، كما يجب التركيز على الموارد المالية والتي ستوفر الأداء المسبق للاشتراكات من طرف الدولة لفائدة الأشخاص المعنيين، لأنها بمثابة صمام الأمان والآلية الوحيدة لتحقيق مبدأ التضامن لفائدة الأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، حيث وأنه حسب المعطيات المتوفرة لدينا أن هذا الورش المجتمعي يتطلب تخصيص مبلغ إجمالي سنوي بـ 51 مليار درهم في أفق سنة 2025، منها 23 مليار درهم ممولة من الميزانية العامة للدولة، لذا وجب التركيز على باقي الموارد من العائدات الضريبية المخصصة لتمويل الحماية الاجتماعية، الموارد المتأتية من إصلاح نظام المقاصة، الهبات والوصايا.

ومن جهة أخرى ولمواجهة الطلب الذي سيتزايد بوثيرة مرتفعة على الخدمات الصحية، وجب تعزيز إمكانيات وقدرات منظومة التربية الوطنية.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد المنسق.

أعطي الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السلام عليكم.

أسكاس أماينو إيغودان سالمانت الهنا لكل مغربي.

السيد رئيس الحكومة،

إن تفعيل ورش التغطية الصحية والاجتماعية ببلادنا يبدأ بالعمل على تكريس هذا الحق بالشكل الذي يتوافق واتفاقيات الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العاملة بهذا الخصوص.

وعلى هذا الأساس، يقع على عاتق الدولة مسؤولية إعمال هذا الحق، وهو الموقف الذي عبرت عنه مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة مناقشة مشروع قانون- إطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، من خلال التعديل الذي تقدمت به، لكن الحكومة لم تتفاعل معه بالإيجاب.

السيد رئيس الحكومة،

بالرغم من الجهود التي بذلت من أجل وضع الإطار التشريعي والتنظيمي الخاص بالحماية الاجتماعية، فإن وقعه وأثره على أرض

الواقع يظل جد متواضع، وذلك لعدم فعلية القوانين التي تصدر بدون أن تعرف طريقها إلى التطبيق، علاوة على كون الرؤية الحكومية لإصلاح هذا القطاع الاجتماعي ارتكزت بالأساس على مقاربة اقتصادية محضة، تبحث عن التمويل وتراعي بالأساس التوازنات المالية للأنظمة، في غياب تام لسياسة عمومية تعطي مكانة خاصة للتماسك الاجتماعي وتعالج المسألة الاجتماعية في شموليتها.

السيد رئيس الحكومة،

إن تعميم التغطية الصحية والاجتماعية ليس مجرد خطابات وإعلانات تسويقية، وإنما تعميمه مرتبط بالتدابير المتخذة لإنجاحه ومدى ضمان الحكومة لاستفادة لجميع المواطنات والمواطنين بهذا الحق.

ومن هنا نتساءل كيف يمكن تعميم هذا الورش في ظل:

- ضعف مؤشرات التأطير الصحي؛

- التوزيع غير العادل للعرض الصحي، وكذا التفاوتات العميقة في الولوج إلى العلاج حسب المستوى الاجتماعي؛

- ضعف البنية التحتية وتقادم التجهيزات الطبية في العديد من المستشفيات التي لا تواكب التطور الطبي والتقني، ناهيك عن ارتفاع أثمنة الأدوية وتكاليف العلاج، حيث ترفض الحكومة دائما مقترح (CDT[8]) بخصوص حذف الضريبة على الأدوية؛

- النقص الحاد في الأطر الصحية والتباين الحاصل في توزيعها بين جهات وأقاليم المملكة؛

- ارتفاع نسبة هجرة الأطر الصحية إلى الخارج والاستقالة من الوظيفة العمومية؛

- عدم إعطاء الأولوية لتأهيل قطاع الصحة العمومية، وتراهنون على سراب القطاع الخاص الذي لن ينحو إلا ضد اتجاه الدولة الاجتماعية، بل إنكم تشجعونه من خلال تدابير على حساب القطاع الصحي العمومي والأساسي، والذي لم يجد المغاربة غيره لإسعافهم وإنقاذ حياتهم، بغض النظر عن مستواهم الاجتماعي.

إلا أنه يتبين من خلال توجهات الحكومة أنكم نسيتم أو تناسيتم الدروس البليغة لأستاذ كورونا، ولازلتم مصرون على التنصل من مسؤوليتكم، حيث تم رصد ميزانية ضعيفة لهذا القطاع الهام، والتي تبقى دون الحد الأدنى لما توصي به منظمة الصحة العالمية.

السيد رئيس الحكومة،

لا نلمس من خلال التدابير التي تقومون بها أنكم فعلا تريدون بناء الدولة الاجتماعية، التي نطمح إليها وهو تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث هناك مؤشرات توحي بتعميق سياسة التخلي من خلال السجل الاجتماعي الموحد، الذي يشكل إطارا مرنا لتجاوز فكرة الدولة الاجتماعية، وحصر الدعم العمومي ضمن تدابير تقنية قد ينجم عنها تضييق عدد المستفيدين من البرامج الاجتماعية، مقابل تفكيك صندوق المقاصة.

السيد رئيس الحكومة،

اعتمدتم منظومة صحية مختلطة، تتسم بوجود قطاعين عمومي وخاص لتوفير العلاجات وبتمويل قائم على المساهمات وبالميزانية على حد سواء، وهو ما يزيح عن الصحة طبيعتها كخدمة عمومية ويسمها بمنطق الربح ويسعى إلى تسليعها، ويتبين أن الحكومة من خلال الترسانة القانونية التي أصدرتها مصرة على نفس هذا النهج، الذي لا يتلاءم وشعار الدولة الاجتماعية الذي ترفعه.

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، نطالب بتحمل الدولة لمسؤوليتها كاملة لضمان ولوج كافة المواطنات والمواطنين للخدمات الصحية وللعلاجات الاستشفائية وتطوير وتحسين العرض الاستشفاء العمومي ووضع إطار قانوني خاص بالمصحات الخاصة، يؤكد بالدرجة الأولى على إلزامية التحمل الفوري للمرضى من قبل المصحات الخاصة في الحالات المستعجلة، بالإضافة إلى مقتضيات أخرى تهم شفافية المعاملات وأخلاقيات مزاولة المهنة.

كما ندعو الحكومة إلى إيداع وثائق المصادقة على الاتفاقية رقم 102 المتعلقة بالضمان الاجتماعي لدى منظمة العمل الدولية.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار.

<u>المستشار السيد محمد بن فقيه:</u>

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

أسكاس أماينو، أسكاس إيغودان، إذ يناير نالخير ذالبركة إن شاء الله.

بطبيعة الحال، احنا اليوم تنتكلمو على واحد مشروع اللي هو مشروع طبعا ملكي، مشروع مجتمعي، مشروع المسؤولية فيه ديالنا جميع أفراد وجماعات، مؤسسات وقطاع خاص، مشروع طبعا له أولوية، وعندو أولوية وطنية، ربما سيأتي في المرحلة الثانية بعد الأولوية

[8] **C**onfédération **D**émocratique du **T**ravail

ديال القضية الوطنية.

مشروع تؤطره التوجيهات الملكية السامية، يحكمه دستور 2011، له أهداف أساسية ومرتكزات أساسية.

السيد رئيس الحكومة،

تكلمتو على واحد من المرتكزات، ولكن القضية ديال الحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة ما تكلمتوش عليها، الحماية من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة، الحماية من المخاطر المرتبطة بفقدان الشغل.

الحقيقة، احنا اليوم ما عرفتش، أنا عندي واحد الملاحظة فالقضية ديال المساءلة اليوم، كيبان لي فالتقدير ديالنا بأن هاذ المساءلة اليوم سابقة لأوانها، لأن هاذ المشروع يالاه فالبداية ديالو، وبطبيعة الحال ما يمكن إلا أن نثمن المجهود اللي كيتدار، مجهود كبير جدا كيتدار اليوم فهاذ الملف وفهاذ الورش هذا.

وهنا غنشكر، واسمحو لي غادي نشكر السيد وزير الصحة، البروفسور خالد آيت طالب على هاذ المشاريع ولا هاذ القوانين.

كذلك، كنشكر كما قلتو، السيد رئيس الحكومة، الوزارة ديال المالية فشخص السيدة وزيرة المالية، والسيد المكلف بالميزانية، والسيد الوزير المكلف بالميزانية، وكنشكر كذلك وزارة الداخلية.

ولكن، بغيت غير نسجل واحد القضية ديال أن هذاك الملف الاجتماعي، ديال السجل الاجتماعي والملف ديال الإحصاء ديال السكان، خصنا نردو منهم البال عاود ثاني باش ما نطيحوش فالإشكالات اللي كنا كنطيحو فيها، باش اللي كيستحق شي حاجة ياخذها.

أنا هاذ البرنامج وهاذ المشروع عندو واحد التركيبة زمنية وعندو واحد الجدولة زمنية وعندو آليات ديال التنفيذ وديال التتبع، تكلمتو عليها، السيد رئيس الحكومة، بلا ما نرجعو لها.

ولكن بغينا نقولو اليوم، واحد المسألة، هنا بحال إلا وقع وحد الشوية ديال الخلط ما بين المؤشرات وما بين الأهداف، هنا كنهضرو على المؤشرات كأنها هي الأهداف، احنا راه ماشي الهدف ديالنا هو نوصلو لـ 22 مليون ولا 30 مليون.. لا.

الهدف ديالنا ماشي هو أنه نسجلو ذوك الناس فالسجالات، ماشي الهدف ديالنا أن هاذوك الناس تكون عندهم مسجلين فالتأمين الإجباري، لا، خص يلقاوواحد البنية ديال الاستقبال اللي قادرة على أنها تستقبلهم في ظروف صحية جيدة وتوفر لهم.. يتعالجو فالمكان المناسب وفالوقت المناسب وبالعلاج المناسب، وهاذ الشي ما يمكنش يتأتى بدون الرجوع طبعا إلى العنصر البشري، لأن هاذي وخا نوفرو المستشفيات اللي بغينا، إلا ما رديناش البال للعنصر البشري، خصوصا أنا نقولها بكل صراحة، راه كان هاذوك الناس مهدوري الحقوق، الأطباء كانوا مهدورين، راه ما يمكن أستاذ جامعي، قائد، هذاك يتخلص ديما أكثر من الطبيب، علاش؟ وهذا كيقرا المسار ديالو طويل.

ثم ثاني كاين واحد المسألة بالنسبة للفئات ديال الأطباء، الطبيب يدوز معاك 8 سنين بغا يمشي الله يعاونو طلق ليه يمشي فحالتو يخدم في بلاصة أخرى، ما يمكنش لنا اليوم ننافسو، راه ماشي الإشكال ديال واش غادي تعطيه 10 آلاف ولا 20 ألف درهم، وخا تعطيها ليه راه ما تقدرش اليوم تنافس، والسيد الوزير فالأسبوع الفارط تكلم على أستراليا اللي كياخذو 10 ديال المرات اللي كياخدو عندنا هنا، معنى راه ماشي التحفيز، غير الناس خصهم يلقاو واحد الظرفية اللي هي تكون مناسبة باش يقدرو يتعالجو.

فالأخير، السيد الرئيس، أنا غنهضر على واحد المسألة ديال النية، أنا عارف بأن النوايا صادقة، ولكن ما فيها باس نجددو النية ديالنا، والحمد لله بالنية وتنقولها ونأكد عليها، بالنية والعمل راه حققنا المعجزات فهاذ المونديال ديال قطر.

لذلك، نقول ونؤكد مرة أخرى على أنه خصنا هاذ النية، لأن هاذيك الكرة بغيناها إذا ضربات فالبارة ديال هاذ المشروع تنجح، لأن هاذ المشروع، هاذ مشروع اللي تحت الرئاسة خصو ينجح، ما خصوش يفشل، وما عندو إلا الحق فاش ينجح، علاش؟ لأنه هذا مشروع ديالنا كاملين.

"إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ".

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للمستشارة لبنى علوي.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، ونذكر في هذا السياق بتقرير اللجنة الموضوعاتية حول الأمن الصحي التي شكلها المجلس السنة الماضية وندعوكم بهذه المناسبة إلى تفعيل توصياتها.

وبالعودة إلى الجزء الأول من المحور المتعلق بالحماية الاجتماعية مدى الحياة في البرنامج الحكومي، نجده نص على 3 مقتضيات مهمة تتعلق بـ:

- تعميم الحماية الاجتماعية؛

- إحداث الدخل الاجتماعي للتماسك وكرامة الأسر المغربية؛

- ورعاية صحية جيدة لصون كرامة المواطن.

وبالتالي نتساءل، السيد رئيس الحكومة، عن السبب وراء عدم تضمين المقتضى المتعلق بإحداث الدخل الاجتماعي للتماسك وكرامة الأسر المغربية ضمن محور هذه الجلسة؟

وهل يتعلق الأمر بالإحراج الذي تشعر به الحكومة بسبب التنصل من التزام سابق يتعلق بمدخول الكرامة لفائدة المسنين الذي وعدتم به وحددتم وقتا مضبوطا للشروع في تنزيله؟

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الاهتمام بالقطاع الصحي أصبح ضمن أولويات الحكومات، فالأمن الصحي هو المدخل الأساسي لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة، غير أنه وجب التنبيه إلى أننا لا زلنا بعيدين عن تحقيق الحد الأدنى الذي تفرضه منظمة الصحة العالمية لقطاع الصحة وهو 10% من الميزانية العامة.

ومن هنا ننبه إلى الخلط المتعمد أحيانا بين مفاهيم مختلفة، فالدولة الاجتماعية ليست هي الحماية الاجتماعية، والحماية الاجتماعية لا يمكن تلخيصها في التغطية الصحية فقط، ولذلك فإن الحماية الاجتماعية مجرد مظهر من مظاهر الدولة الاجتماعية، ونحن في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نعتبر أن هذا من أهم الأوراش الوطنية والإستراتيجيات الكبرى بالمغرب.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، ومن منطلق حرصنا على النهوض بورش التغطية الصحية والاجتماعية، ندعو إلى توفير الاعتمادات المالية الضرورية اللازمة لتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية.

وفي هذا السياق، تقدمنا خلال مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2023 بتعديل يروم إلى فرض ضرائب على الأرباح غير المتوقعة لبعض الشركات، مثل شركات المحروقات، من أجل تعبئة الموارد المالية الضرورية، بالإضافة إلى محاربة الفساد الذي يكلف خزينة الدولة أكثر من 50 مليار درهم سنويا، دعم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لضمان ديمومته وتمكينه من الموارد والوسائل من أجل استيعاب الفئات الجديدة (les ramedistes) الذي بالمناسبة لن يعفيكم من تأهيل المستشفيات بالموارد البشرية والمالية لكي لا ندفعهم إلى اللجوء إلى القطاع الخاص الذي سيكونون مضطرين فيه للأداء قبل العلاج.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد رئيس الحكومة للتعقيب على مداخلات السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

تفضلوا السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تفاعلا مع التدخلات ديالكم، بغيت نوضح بعض الأمور، كما كتعرفو واش التعميم ديال التغطية الصحية هو واحد من مقومات الدولة الاجتماعية؟ وهذا الورش قبل ما يكون برنامج حزبي أو حكومي أو سياسة عمومية أو تدبير قطاعي، هو أولا ورش ملكي بامتياز.

هو كذلك محط ديال إجماع وطني بين كافة المكونات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ديال الشعب المغربي، هو جزء من التوجهات الإستراتيجية لسياسة الدولة اللي كتجاوز الزمن الانتخابي وتسمو على الحسابات السياسية الآنية والضيقة.

وفي السنة هاذي اللي ودعنا قبل أيام، بلدنا عرفت العديد من التحديات، كنا كنتكلمو على سنة ديال الجفاف، اللي ما عمر المغرب ما عرف بحالها هاذي 40 سنة.

إضافة إلى التطور المهول ديال الأسعار عالميا، خاصة أسعار الطاقة، ومختلف المواد الأولية المستوردة، بفعل الحرب الروسية الأوكرانية، بالإضافة لانعكاسات أزمة كوفيد التي أثرت بشكل واضح على الأداء الاقتصادي.

والحمد لله، ورغم كل هذه الإكراهات بلدنا حافظت على توازناتها الماكرو اقتصادية.

سنة 2022 فعلا كانت سنة صعيبة بكل المقاييس، إلا أن الشهر الأخير في هذه السنة الحمد لله عشنا بعض (les événements) اللي كانو إيجابيين وفرحونا، منهم راه تكلم عليه الأخ المستشار قبيلة الفريق الوطني اللي حقق إنجاز غير مسبوق عربيا وإفريقيا في كأس العالم، وهاذ الشي خلانا غادي تكون مصدر فخر ديالنا ولوليداتنا في السنوات المقبلة.

الفرحة الثانية الحمد لله اللي كانت أنه كانت تساقطات الأمطار اللي جات بوفرة واللي خرجاتنا من واحد التخوف اللي كبير كنا كنعيشوه، ولكن باقي الأمل، ونتمناو أمطار الله، أمطار الخير تكون أكثر وأكثر في الشهور المقبلة باش تكون سنة فلاحية متميزة إن شاء الله.

وكذلك، الفرحة الثالثة اللي احنا في هذه الظرفية اللي صعيبة، اللي يمكن لنا نقولوها بأن فـ (le 1 décembre)، كان (le rendez-vous) باش (les ramedistes) يدوزو من واحد المرحلة لواحد المرحلة أخرى

ديال (l'assurance maladie obligatoire) هذه دازت سكوتية، ولكن راه عندها واحد (l'impact) على المواطن اللي هو جد مهم والمواطن هو كيعرف هاذ الشي هذا كلو.

احنا عارفين بأنه من نهار تعينت هذه الحكومة، قلنا بأن احنا ملتزمين بالأجندة الملكية في تنزيل هذا الورش الملكي، هذا ورش كبير، يعني أنا قلت لكم بأنه كاين تقريبا بين(les textes) ، واحد 29 (textes) بين (les décrets) وبين (les lois) وبين هاذ الشي اللي تعمل باش ننزلو الورش ديال (l'assurance maladie obligatoire).

والعمل الكبير اللي قامت به.. ما يمكنشاي نقولو ما تعمل حتى حاجة في هذا سميتو.. وهذا مشروع كبير تنزل وتنزل بواحد الكيفية اللي كانت معقولة وكانت الشفافية وكان الكلام وكتشوفو حتى المواطنين يعني التجاوب اللي كان معه هو تجاوب كبير، لأنه احنا ما لقينا إلا 8000 فرد اللي هوما العدول والقابلات والمهندسين المعماريين هوما اللي كانو تقيدو، الشي الآخر ما كان عندو لا (texte) لا حتى شي حاجة عاد وجدناهم.

يعني درنا واحد الخدمة اللي هي كبيرة، أنك تمشي تقلب على الناس اللي خصهم يتقيدو واللي خصهم يتسجلو، والحمد لله، أنه ملي تنشوف واحد العدد ديال، يعني، دزنا اليوم من الولوج ديال، كنا في 42% ديال (les gens) اللي هوما (couverts)، اليوم تقريبا وصلنا إلى 100% وهذا إنجاز، أنا بالنسبة لي، إنجاز كبير وإنجاز عظيم ديال (la mise en œuvre) ديال التطبيق ديال هذا اسميتو..

من بعد نقدر نقول لكم بأنه، دبا فهاذ الشي اللي جاي، إن شاء الله، ديال (l'AMO) ديال التضامن، يعني أولا خاص الناس تعرف بأنه هاذ الناس اللي في الحرف، اللي في (l'AMO) التضامن يعني اللي كان في "راميد" راه في "راميد"، غنرجع ليه غنتكلم عليه من بعد، ولكن اللي ما كاينش في هاذ (la catégories) راه كاين في شي واحدة من (les catégories) الآخرين، إما عنده حرفة إما (commerçant) إما فلاح إما، إما..

(Donc) هاذ الناس خصهم يتسجلو اللي باقي ما تسجلش خصو يتسجل، ولكن اللي تسجل خصو يساهم، لأنه هاذي راه مساهمة وفيها واحد التضامن، وهاذ الشي راه خص الناس تفهم، وما غاديش يتسنى حتى يكون مريض عاد يقول أنا غادي نساهم (c'est trop tard)، اللي غادي يكون مريض (c'est trop tard)، لأنه المنظومة كيفاش عاملة، بأنه هذاك السيد اللي مريض راه تيخلص عليه شي واد آخر اللي صحيح، باش هذاك اللي صحيح وغادي يولي مريض شي نهار لا قدر الله، راه حتى هو غادي يعاود يخلص عليه هذاك اللي تشافى واللي ولى صحيح.

(Donc)، هذا هو النظام ديال (la solidarité)، فلهذا أنا تنقول 2 الحوايج، الناس اللي باقي ما تسجلوش و(les infrastructures) ديال التسجيل راه كاينين، كاين الأنترنيت، كاين(les agences)، راه تكلمت عليهم، كلشي مسهل من عند (la CNSS) من عند الناس ديال الوزارات اللي هي معنية اللي عملت (les moyens) كذلك باش تعاون الناس، (donc) الناس خصها تسجل، واللي تسجل راه ما كافيش، يعني راه خصو يساهم وخصو يساهم.

احنا تنشوفو في المساهمة كذلك أنه لا يعقل، لأن خصنا التوازنات، لا يعقل أنه هذاك الشغيل اللي عنده (SMIG[9]) أو لا هذا وتيخلص 300 درهم يعني في الشهر وواحد آخر مخبي في "راميد" وتيربح 10.000 أو لا 20.000 درهم وتيخلص باش تخلص عليه الدولة 150 درهم أو لا 200 درهم، راه خصنا يعني (de toute façons) يعني هاذ المنظومة الجديدة غادي تبين، لأنه هاذ الشي راه جاء في واحد العدد ديال التقريرات بأنه "راميد" يعني كاين بعض المسائل اللي هي ماشي موضوعية، وهاذ الشي غادي يبان.

اللي هو في المستوى وخصو يعني أنه الدولة غادي تساهم عليه هم الكثير، وكاين واحد العدد اللي باقيين على برا ما دخلوش لـ "راميد" اللي حتى هم يستاهلو، خصهم هوما يدخلو، ولكن اللي هو يعني غير سالت للداخل، راه من الأحسن أنه يخرج بوحدو، لأن ماشي بلاصتو هاذيك تماك، خصو يمشي يعني لواحد المنظومة اللي هي موجودة، وهاذ الشي كلو باش نحافظو على واحد التوازن، لأن هاذ المنظومة فيها واحد التوازن، خصك تخلص، خص كلشي يخلص باش واحد يقدر يداوى.

(En plus)، كل واحد خصو يخلص على حسب المدخول ديالو، واللي ما عندوش الدولة تتخلص عليه، واحنا غاديين في المنظومة، إلى مشات شي حاجة فلتات من هاذ المنظومة راه المنظومة كلها غادي (déséquilibré) وواحد النهار (le système) ما غاديش يخدم، واحنا غادي نوقفو عليه، إن شاء الله، باش يبقى خدام وباش يزيد للأمام.

ودابا ملي نجيو مثلا كاين بعض (les performances) اللي كاينين، بحال دبا المقاولين الذاتيين وصلو إلى 100% من نسبة الأداء، مسجلين وتيخلصو 100% تيخلصو (les auto entrepreneurs) وكاين بعض المهنيين آخرين، بحال دابا المرشدين السياحيين وصلو لـ 87% الناس اللي كيخلصو، زعما (on a avancé).

كاين التجار (les commerçants) الخاضعين للمساهمة المهنية الموحدة وصلو لـ 77%، (donc) احنا كنمشيو للأمام، ولكن كاين بعض القطاعات اللي باقي فيها (le retard) واللي خصها تشتغل باش تدخل فهاذ المنظومة، هاذي راه منظومة وطنية بحال ذيك الشي ديال (l'équipe de foot) راه فريق وحد المغرب كلو، راه خص كلشي يساهم بالطريقة ديالو باش نقدرو كلشي يلقى الحل للإشكاليات اللي مطروحة فالميدان ديال الصحة.

النجاح الجماعي كيحتاج للعمل كمنظومة متماسكة، (donc) خص التماسك باش يكون واحد النجاح اللي هو نجاح جماعي.

[9] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**arantie

مثلا، نعطيكم بعض الأمثلة، دابا هذا شيفور ديال الطاكسي، هاذو (c'est l'un des cas) اللي جاو، شيفور ديال الطاكسي كيخلص تقريبا 180 درهم فالشهر، 6 دراهم فالنهار وقعت ليه آفات، عندو (une opération) وهاذ (l'opération) كتقام يعني بـ 43 ألف درهم، اخذا فيها تقريبا 94%، 41 ألف درهم، خلص 180 درهم شهريا، ولكن ملي جاه الآفات، الدولة أولا (le système) يعني (la protection sociale) اعطاه 43 ألف درهم، فهاذ الشي فاش يعني باش يتداوى، (donc) هاذ الشي فاش خصنا نخممو لينا ولعائلتنا ولولادنا ولأولاد أولادنا، باش نقدمو لهم واحد الصحة، وإلى كانت الصحة سليمة للجميع، واحنا متفقين مع الإخوان بأنه (les hôpitaux) ديالنا وبأن خص استثمارات، ولكن هاذ الشي ما تقولوش ما كاينش، احنا كنقولو غادي نعملو 8 مليار ديال الاستثمارات بلا المستشفى ديال الرباط (CHU[10])، 8 مليار فسنتين ديال الاستثمارات اللي زايدة على الحساب، هاذ الشي راه ما عمرو ما كان، إلى كنتو فالمجالس السابقة أوكانت عندكم تجربة، غادي تشوفو بأن هاذ الشي راه ما عمرو ما كان وبأن كاين هاذ (la volonté) ديال (la mise à niveau) ديال (les centres dispensaires) وديال (les hôpitaux provinciaux et régionaux) الجهويين، وكذلك (la construction) ديال (CHU) و(les équipements et le matériel).

غيبقاو لنا الموارد البشرية هو أهم تحدي، وإشكالية هي فالحقيقة اللي هي كبيرة، عملنا اتفاق مع السيد وزير التعليم العالي مشى، حتى هو مشكور قبيلة ما ذكرتوشاي، فالشكر ديالي لأن عمل معنا مجهود كبير فهاذ الشي ديال (donc) ،(la formation des médecins) خص يدخلو واحد العدد أكثر ديال الطلبة اللي غادي يتعلمو، خصنا نوجدو (les CHU) دغيا باش نزيدو فـ (la base) ديال الناس اللي كتتعلم، ونوجدو راسنا باش نوصلو ماشي غير (au niveau des médecins)، ولكن حتى المرضين باش تكون (l'offre sanitaire) ديالنا..

(Donc) هذا برنامج كبير، ولكن دابا احنا فهاذ البرنامج غاديين، الأزمات العالمية كتزاد ومشاكل أخرى كتطرح والناس، احنا داخلين دابا فواحد المنافسة، راه قبيلا تكلم السيد المستشارتيقول بأنه واحد العدد ديال الدول ذاك الشي اللي دارت ديال الزيادات باهظة، التسهيلات ديال (l'immigration) باهظة ومنين تيقلبو؟ تيقلبو على الأطباء اللي كاينين في الدول النامية بحالنا.

هذا دابا تفقير ديال الصحة يعني في الدول النامية وبالعلالي، ماشي معقول، يعني هاذ الدول النامية اللي عندها إمكانيات باش تقري أولادها وتوجدهم وتجي تقول للناس الآخرين كلهم لا، أنتوما ما بغيناكمش، ولكن ما فيها باس احنا أعطيونا شوية ديال الناس اللي خدمو في (la restauration) واعطيونا الأطباء، (non, c'est leur choix)، ولكن راه حتى احنا راه مضرورين كدولة، يعني أنه اللي يجي شي واحد يقول لك أنا نضرب ليه في 10 ف (salaire) وغادي ناخذو بزز، راه إشكالية.

[10] **C**entre **H**ospitalier **U**niversitaire

فلهذا.. ولكن سوف نتعامل بذكاء مع هذه المعضلة اللي هي معضلة كبيرة.

بغيت قبل ما نختم فهذا الورش ديال التغطية الصحية، وأنتم مشكورين على جميع ما جبتو به كأفكار، واللي ناخذوه بعين الاعتبار، أنه لابد، حضرات السيدات والسادة، نعطيكم شوية ديال المعطيات اقتصادية اللي كتبين بأنه رغم الظرفية الصعبة اللي عشناها سنة 2020، تمكننا ولله الحمد أننا نسجلو واحد المجموعة من المؤشرات اللي هي إيجابية اللي بينت أنه كاينة واحد القوة وواحد المناعة ديال الأداء الاقتصادي والنجاعة ديال التدخلات الحكومية، وبالخصوص فيما يخص القطاع ديال الصادرات والقطاع ديال السياحة، (c'est vrai que les importations) طلعو(les valeurs) ديالهم طلعو بزاف، خصوصا في البترول وفي القمح، يعني كانت واحد.. تعطلو عليها هذا، ولكن (vous imaginez) أنه (les exportations) ديالنا أنه يعني ما كانش واحد التنافسية ديال البلاد ديالنا فين غادي نكونو في الفقر.

فالصادرات الوطنية تجاوزت خلال الفترة ما بين يناير ونوفمبر ديال السنة الماضية تقريبا 390 مليار ديال الدرهم، مسجلة ارتفاعا قدره 33% مقارنة مع 2021، اللي كانت 292 مليار، الفوسفاط في هاذ (les augmentations) والمشتقات ديالو طلع بـ 54%، صناعة السيارات طلعت بـ 35%، الفلاحة والصناعة الغذائية طلعت تقريبا بشي 18%، (fin novembre)، وملي كناخذو دابا الصادرات ديال المنتجات الغذائية الفلاحية والبحرية (produits de la mer et agricole) راكم شفتو (communiqué) اللي خرج أول البارح 80 مليار ديال الدرهم ديال الاستثمار، 20% ديال الزيادة، يعني بكل صراحة زعما واحد الحمد لله، الحمد لله ونشكر الله لأن واحد (la résilience) أنه زعما في السنة اللي فيها، يعني أسوأ سنة اللي جات فهاذ 40 سنة اللي فاتت ديال الجفاف، وأنه قدرنا يعني نخرجو هذه الأرقام فهذا جد إيجابي، رغم السياق الصعب اللي اتسم به الجفاف وقلة التساقطات، ونتمناو على الله مرة أخرى أن الله يكرمنا بالأمطار ديالو.

أما المداخيل ديال الاستثمارات الخارجية المباشرة، حتى لأكتوبر 22 كاينة 32.4 مليار طلعات بـ 33%، وكذلك الصافي ديال تدفق الاستثمارات الخارجية ارتفع بـ 50% ليستقر في 21 مليار ديال الدرهم.

وبالرغم من الانخفاض ديال الناتج الداخلي الفلاحي بواحد القوة كبيرة لأنه السنة كانت صعبة، فمن المنتظر إن شاء الله أنه أولا (la croissance) غادي تكون 1.5% كما هو مرتقب، أنه مجهود كبير تعمل في المالية ديال الدولة، تقريبا 40 مليار ديال الدرهم اللي ما كانت في (budget) اللي زدناها باش نواكبو موالين (transport)، باش نواكبو القمح، باش نواكبو الغاز، نواكبو واحد العدد ديال القطاع السياحي، واحد العدد ديال الإشكاليات اللي طرحت، ورغم هاذ الشي هذا كلو بقينا يعني فـ 5.3% إن شاء الله، اللي غادي يكون ديال (déficit).

(Donc) أقل من ذاك الشي اللي كان (privé) يعني ف (budget) ديال (la loi de finance) اللي فات واحنا سجلنا 0.6 نقطة، ما يعادل 7 ديال المليار ديال الدرهم ديال (l'économie)، لأن الحمد لله (les recettes) والمداخيل يعني كانو موجودين.

والسياحة كذلك تقريبا 81.7 مليار ديال الدرهم اللي وصلت (fin février) يعني فتنا (à fin février) فتنا العام ديال 2019 (la fin décembre) اللي كان فيه 79 مليار ديال الدرهم، اللي هو أحسن سنة اللي كانت ديال المداخيل ديال السياحة.

هذا شيء إيجابي، مع العلم أنه باقي هنا يعني الشهر ما دخلش، وباقي ما خدمناش شهرين، يعني الشهرين الأولى ديال السنة فاش بدات الحكومة يعني (janvier et février) ما كانش الاشتغال، فهاذو كلها يعني كيظهرلي بأنه نقط جد إيجابية.

المالية ديال الدولة عملات مجهود كبير باش تبقى التوازنات ديال القوة الشرائية، باش تبقى التوازنات عند الاقتصاد، باش تبقى التوازنات عند (les entreprises de construction) تخلص واحد (montant) اللي هو كبير ديال (TVA) هاذ السنة، غادي تجي المناسبة باش نتكلمو عليه، يعني الناس اللي كيشتغلو في ظروف صعبة، مع العلم أنه يعني (la boussole) ما مشاتش، بقينا شادين (le cap)، وعملنا الزيادة للتعليم، وعملنا الزيادة يعني للصحة، وكذلك عملنا برامج تنموية كبيرة اللي كتخص الورش ديال الماء.

فالحمد لله هاذي كيفما قلت هنا، عندكم بأنه الحمد لله بلاد الشرفاء وبلاد البركة، وإن شاء الله نتمناو على الله أمطار الخير، وما غادي يكون غير الخير إن شاء الله فهاذ السنة المقبلة، رغم (les difficultés) اللي كاينين في العالم.

شكرا.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا لكم السيد رئيس الحكومة.

شكرا للجميع على مساهمته.

ورفعت الجلسة الخاصة بالأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة.

محضر الجلسة رقم 082

التاريخ: الثلاثاء 17 جمادى الآخرة 1444هـ (10 يناير 2023م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاث وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثامنة والثلاثين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء؛

2- مشروع قانون رقم 96.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة وسن أحكام انتقالية خاصة بتحويل الأسهم لحاملها إلى أسهم إسمية؛

3- مشروع قانون رقم 102.21 يتعلق بالمناطق الصناعية.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيدان الوزيران المحترمان،

السادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على ثلاث نصوص جاهزة، نستهلها بـ "مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء".

في البداية، أعطي الكلمة لمقرر اللجنة أو مقررة اللجنة لتقديم هذا المقترح، يتعلق الأمر بنائبة السيد المقرر، هاذي راه خصها التقديم، خص تقديم التقرير.

نائبة مقرر اللجنة مريم الهلواني، تفضلي ألالة، في بضع دقائق.

المستشارة السيدة مريم الهلواني، نائبة مقرر لجنة القطاعات الإنتاجية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة القطاعات الإنتاجية، بمناسبة دراستها لمقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء، كما وافق عليه مجلس النواب.

تدارست اللجنة مقترح القانون المذكور في اجتماعها المنعقد بتاريخ 4 يناير 2023، برئاسة السيد عثمان الطرمونية، رئيس اللجنة، وبحضور السيد نزار بركة، وزير التجهيز والماء.

في البداية عند تقديم مقترح القانون المذكور أعلاه، تم إبراز أهدافه، والتي تتمثل في تعزيز شروط السلامة لأوراش حفر الآبار وإنجاز الأثقاب، سواء في مرحلة الإنجاز أو الاستغلال أو بعد التوقف عن استغلالها، فضلا عن سن مقتضيات قانونية تلزم كل من لم يعمل أثناء قيامه بأشغال حفر بئر أو إنجاز ثقب مائي أو أثناء استغلال مياههما أو بعد الاستغناء عن استغلالهما، على إنجاز تجهيزات السلامة التي من شأنها الوقاية من الأخطار المرتبطة بأشغال الحفر وبأعمال الاستغلال وبالتخلي عن البئر أو الثقب، بأداء غرامات مالية مهمة.

وفي إطار تفاعله، عبر السيد الوزير عن سعادته بمشاركته في مناقشة مقترح القانون القاضي بتميم القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء، مؤكدا على أهمية هذه المبادرة التشريعية في إضافة شروط السلامة لأوراش حفر الآبار وإنجاز الأثقاب، سواء في مرحلة الإنجاز أو الاستغلال أو بعد التوقف عن استغلالهما.

وقد استحضر السيد الوزير الواقعة المؤلمة التي شهدتها بلادنا المتعلقة بوفاة الطفل ريان، بعد سقوطه في ثقب مائي غير متوفر على شروط السلامة، وحرص الوزارة على عدم تكرار مثل هذه الحوادث والبحث عن حلول جذرية لها.

كما توقف عند أهم المقتضيات التي أتى بها مقترح القانون، خاصة إلزام كل من لم يعمل على إنجاز شروط السلامة أثناء القيام بأشغال حفر بئر أو إنجاز ثقب مائي للوقاية من الأخطار المرتبطة بأشغال الحفر وبأعمال الاستغلال وبالتخلي عن البئر أو الثقب بأداء غرامات مالية مهمة (المادة 143 مكررة).

فضلا عن إضافة المقتضى المتعلق بإمكانية مصادرة الأدوات والأشياء التي كان استعمالها أساس المخالفة، الأمر الذي من شأنه أن يساهم حتما في ردع المخالفين للمقتضيات السالفة الذكر.

كما أنه من شأن إضافة مصالح الإدارة المكلفة بالماء إلى جانب وكالة الحوض المائي المعنية ضمن مقتضيات المادة 143 لإمكانية تعليق الأشغال في طور الإنجاز أو إيقافها نهائيا دون الإخلال بإجراءات حماية المياه والسلامة العامة التي يمكن أن تأمر بها، من شأنها تمكين مصالح الوزارة من التدخل قصد احترام المقتضيات القانونية الواردة في القانون رقم 36.15.

كما أوضح أن هذا المقترح سيساهم في تجويد المنظومة التشريعية المتعلقة بالماء، وسيضع حدا لبعض الثغرات والتجاوزات التي أبان عنها تطبيق أحكام القانون 36.15 المتعلق بالماء، لاسيما فيما يتعلق باحترام

شروط السلامة العامة الواجب توفرها في أشغال حفر بئر.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت المناقشة العامة لمقترح قانون بتغيير وتتميم قانون رقم 36.15 المتعلق بالماء فرصة أمام السادة المستشارين للتأكيد على أهمية مقتضياته بالنسبة لشروط السلامة العامة الواجب توفرها في أشغال حفر بئر أو ثقب، وعند عرض مواد مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء على التصويت، وافقت عليها اللجنة وعلى مقترح القانون برمته بالإجماع وبدون تعديل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المقررة.

الكلمة للحكومة إلى عندكم شي..

تفضلوا السيد الوزير المحترم.

السيد نزار بركة، وزير التجهيز والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني اليوم أن أشارككم في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مقترح القانون بتتميم القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء، والذي يهدف إلى إضافة شروط السلامة لأوراش حفر الآبار وإنجاز الأثقاب، سواء في مرحلة الإنجاز أو الاستغلال أو بعد التوقف عن استغلالها، المقدم من طرف الفريق الاشتراكي بمجلس النواب.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن حرص الحكومة على التفاعل الإيجابي مع كل مقترحات القوانين الهادفة إلى تجويد النصوص القانونية هو الدافع الذي جعلنا اليوم من خلال وزارة التجهيز والماء قبول مضامين المقترح المعروض على أنظاركم، واللي جاء كما تعلمون نتيجة الواقعة المؤلمة التي عشناها مع وفاة الطفل ريان رحمه الله، بعد سقوطه في ثقب مائي غير متوفر على شروط السلامة.

وفي هذا السياق، فإن هاذ المقترح قانون، كما أكدت السيدة نائبة المقرر، فهو عندو واحد الأهمية قصوى لأنه، أولا، يلزم كل من لم يعمل أثناء قيامه بأشغال حفر بئر أو إنجاز ثقب مائي أو أثناء استغلال مياههما أو بعد الاستغناء عن استغلالهما على إنجاز تجهيزات السلامة التي من شأنها الوقاية من الأخطار المرتبطة بأشغال الحفر وبأعمال استعمال التخلي عن البئر أو الثقب دون القيام بتوفير شروط السلامة، بأداء غرامات مالية مهمة، زيادة على إضافة المقتضى المتعلق بإمكانية مصادرة الأدوات والأشياء التي كانت استعمالها أساس المخالفة، كما تعطات الإمكانية للإدارات لتعليق الأشغال في طور الإنجاز أو إيقافها نهائيا دون الإخلال بإجراءات حماية المياه والسلامة العامة، التي يمكن أن تأمر بها.

إذن في الأخير، أريد أن أثمن العمل الذي تقومون به في هذا الإطار، والذي قامت به اللجنة كذلك، والذي يؤكد مدى حرصكم على خدمة الوطن وخدمة الصالح العام وتفاعلكم الإيجابي مع كل ما يمس المواطن من ضرر، ويشرفني أن أتقدم إليكم جميعا بعبارات التقدير والشكر على ما تبذلونه من جهود.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وسنة أمازيغية جديدة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نمر إلى المناقشة، مناقشة الفرق والمجموعات، ونبدأ بفريق التجمع الوطني للأحرار.

المداخلات مكتوبة؟

ولابد أن نسجل ذلك في المحضر.

إذن شكرا لكم.

نمر إلى التصويت على مواد هاذ المقترح.

نستهلها بـ:

المادة الأولى:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض مقترح القانون برمته على التصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مقترح القانون بتغيير وتتميم القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء كما ورد من مجلس النواب.

شكرا.

ننتقل للدراسة والتصويت الآن على "مشروع قانون رقم 96.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة وسن أحكام انتقالية خاصة بتحويل الأسهم لحاملها إلى أسهم إسمية".

أعطي الكلمة في البداية للحكومة لتقديم هذا المشروع.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد رياض مزور وزير الصناعة والتجارة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أقدم اليوم أمام مجلسكم الموقر مشروع القانون رقم 96.21 بتغيير وتتميم القانون 17.95 المتعلق بشركات المساهمة وسن أحكام انتقالية خاصة بتحويل الأسهم لحاملها إلى أسهم إسمية، الذي يندرج في إطار انخراط المملكة المغربية بتاريخ 18 أكتوبر 2011 في المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض ضريبية، حيث تعهد بلدنا بصفته عضوا في هذا المنتدى العالمي بالاستجابة للمعايير الدولية، لاسيما تلك المتعلقة بتبادل المعلومات والتعرف على حاملي الأسهم لحاملها في جميع الظروف.

وفي هذا الصدد، تعتبر شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم هي الوحيدة التي يمكنها إصدار الأسهم لحاملها أي ما يقارب 50% من شركات الأموال، من بينها 1% التي تنص في نظامها الأساسي صراحة على هذه الإمكانية، حسب التقرير المتعلق بتقييم المغرب من طرف المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لسنة 2022، في حين أن مقتضيات القانون رقم 17.95 السالف الذكر، لاسيما المادتين 12 و245 منه، تتيح لهذه الشركات إصدار الأسهم لحاملها دون وضع آليات تسمح بتحديد هوية حاملي الأسهم في جميع الظروف، باستثناء تلك التي يتم إصدارها في إطار دعوة الجمهور للاكتتاب، طبقا لمقتضيات القانون رقم 35.96.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يرمي مشروع هذا القانون إلى حذف إصدار الأسهم لحاملها بالنسبة لشركات المساهمة، باستثناء تلك التي يتم إصدارها أو تفويتها في إطار دعوة الجمهور إلى الاكتتاب، كما يتضمن مشروع هذا القانون المقتضيات التالية:

1- تحديد نطاق تطبيق مشروع هذا القانون على الأسهم لحاملها الصادرة أو التي تم تفويتها من طرف الشركات المساهمة، باستثناء تلك التي يتم إصدارها أو تفويتها في إطار دعوة الجمهور للاكتتاب؛

2- التنصيص على حذف أسهم لحاملها الصادرة أو التي تم تفويتها من طرف شركات المساهمة، باستثناء تلك التي تم التنصيص عليها في نطاق التطبيق المشار إليه أعلاه؛

3- التنصيص على فترة انتقالية مدتها 18 شهرا، والتي يتعين خلالها على شركات المساهمة التي أصدرت أسهم لحاملها قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ، القيام بمجموعة من الإجراءات؛

4- التنصيص بعد انصرام الفترة الانتقالية على الإجراءات المتعلقة بإلغاء الأسهم لحاملها التي لم يتم تحويلها إلى أسهم إسمية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تلكم باختصار الخطوط العريضة لمشروع القانون رقم 96.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة وسن أحكام انتقالية خاصة بتحويل أسهم لحاملها إلى أسهم إسمية.

وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص الشكر لأعضاء وأطر لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلسكم الموقر على تفاعلهم الإيجابي مع مضامين مشروع هذا القانون، راجيا أن ينال رضاكم كما كان عليه الأمر داخل هذه اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن تقرير المشروع ربما وزع هو كذلك.

ونمر للمداخلات ديال الفرق كذلك قدمت مكتوبة.

نعم؟ صحيح، هذا ما تم الاتفاق عليه وهذا ما نعمل عليه.

إذن نمر مباشرة إلى.. إن شاء الله.

احنا فقط، السيد الرئيس، لتدوين ذلك في محضر الجلسة.

إذن شكرا للسادة الرؤساء.

نمر إلى التصويت على مواد هذا المشروع.

المادة الأولى:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته على التصويت:

الموافقون: بالإجماع.

إذن شكرا للجميع.

وبذلك، **يكون مجلس المستشارين قد وافق على "مشروع قانون رقم 96.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 95.17 المتعلق بشركات المساهمة وسن أحكام انتقالية خاصة بتحويل الأسهم لحاملها إلى أسهم إسمية" كما ورد من مجلس النواب.**

وننتقل إلى النص الأخير والمتعلق بمشروع قانون رقم 102.21 بشأن المناطق الصناعية.

أعطي الكلمة للحكومة مرة أخرى، السيد الوزير، اسمح لنا لتقديم هاذ المشروع المهم.

<u>السيد رياض مزور وزير الصناعة والتجارة:</u>

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أقدم اليوم أمام مجلسكم الموقر مشروع قانون رقم 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية، الذي يندرج في سياق تفعيل السياسات الصناعية التي تنهجها المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، حيث شهدت البنية التحتية الصناعية المغربية تطورا مستمرا، يهدف إلى تسهيل ومواكبة الاستثمار الصناعي ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في هذا الإطار، مكنت الاستثمارات العمومية من تعبئة وعاء عقاري وتهيئته، وفقا لأفضل الممارسات في هذا المجال، بالتوازي مع تدابير الدعم المباشر للاستثمار وآليات الدعم لتكوين الكفاءات في المهن الصناعية الجديدة وكذا دعم تمويل المقاولات.

وقصد معالجة بعض الإشكالات المرتبطة بغياب التثمين الفعلي وبالعجز فيما يخص تدبير بعض المناطق الصناعية، بادرت وزارة الصناعة والتجارة بتشاور مع القطاعات الوزارية المعنية إلى وضع إطار قانوني يمكن من مواكبة تنمية مناطق صناعية جديدة مستدامة ومنسجمة مع احتياجات المستثمرين ومع الرهانات الترابية، لاسيما في إطار الجهوية المتقدمة.

يهدف مشروع هذا القانون إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

1- تشجيع الاستثمار في المجال الصناعي عبر توفير العقار المهيأ لهذا الغرض؛

2- تعزيز الترسانة القانونية المرتبطة بتهيئة وتدبير وتثمين المناطق الصناعية بغرض تحسين الجودة ومحاربة ظاهرة المضاربة العقارية؛

3- وضع رهن إشارة المكلف بالتهيئة والمستثمرين الآليات الضرورية التي من شأنها ضمان تدبير مستدام وفعال للمناطق الصناعية.

يتضمن مشروع هذا القانون المقتضيات التالية:

أولا؛ تحديد نطاق تطبيقه في المناطق المخصصة لإحداث واستغلال الوحدات الصناعية المنتجة، باستثناء المناطق المحدثة والمنظمة طبقا لمقتضيات القانون رقم 49.19 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي؛

ثانيا؛ وضع مخطط وطني للمناطق الصناعية، باعتباره وثيقة مرجعية تحدد السياسة العامة والتوجهات الاستراتيجية للدولة في ميدان البنيات التحتية الصناعية؛

ثالثا؛ وضع نظام عام لتهيئة وتطوير وتسويق المناطق الصناعية، يحدد المتطلبات والمعايير والمواصفات التقنية المتعلقة بتهيئة وتطوير وتسويق هذه المناطق؛

رابعا؛ التنصيص على نظام عام لتدبير المناطق الصناعية، يحدد المتطلبات والقواعد التي يجب مراعاتها من قبل هيئة التدبير أو المكلف بالتهيئة من أجل تدبير هذه المناطق؛

خامسا؛ التنصيص على مسطرة إدارية لمعاينة القطع الأرضية والمنشآت الصناعية غير المثمنة؛

سادسا؛ وأخيرا، التنصيص على مسطرة لاسترجاع القطع الأرضية والمنشآت الصناعية غير المثمنة.

في إطار مناقشة مشروع هذا القانون من طرف لجنة القطاعات الإنتاجية، تمت الموافقة على التعديلات التي شملت المواد الأولى والثالثة والثامنة والتاسعة من مشروع هذا القانون، والمصادقة عليه برمته معدلا من طرف أعضاء هذه اللجنة.

تلكم باختصار الخطوط العريضة لمشروع القانون رقم 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية.

وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص الشكر لأعضاء وأطر لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلسكم الموقر على تجاوبهم مع مشروع هذا القانون واقتراحاتهم البناءة، التي ساهمت في إغنائه، راجيا أن ينال رضاكم كما كان عليه الأمر داخل هذه اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على هذا التقديم.

إذن التقرير قد وزع على الجميع.

مناقشة الفرق والمجموعات قدمت مكتوبة.

وبناء عليه، نمر مباشرة إلى التصويت على هذا المشروع.

كما ذكر بذلك السيد الوزير وقد عرفت المادة الأولى والثالثة والثامنة والتاسعة تعديلات من اللجنة وتمت المصادقة عليها بالإجماع.

المادة الأولى كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2 كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4 كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5 كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6 كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7 كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10 كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11 كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12 كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13 كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14 كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 15 كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: الإجماع.

المادة 16 كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 17 كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 18 كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: بالإجماع.

بذلك أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

وبذلك سيحال هذا المشروع بعد المصادقة عليه من طرف مجلسنا الموقر على مجلس النواب لقراءة ثانية.

وهكذا، **يكون مجلس المستشارين قد وافق على مشروع قانون 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية كما تم تعديله.**

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

I- فريق التجمع الوطني للأحرار:

1) مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة، للمساهمة في مناقشة مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء، والذي يهدف إلى إضافة شروط السلامة لأوراش حفر الآبار وإنجاز الأثقاب سواء في مرحلة الإنجاز أو الاستغلال أو بعد التوقف عن استغلالها. بالإضافة لمقتضيات جزرية من شأنها إلزام القائمين على هذه الأشغال باحترام هذه الشروط انطلاقا من بداية الأشغال إلى ما بعد توقفها.

وجدير بالذكر أن هذا المقترح جاء في سياق مؤلم مرتبط بالواقعة التي شهدتها بلادنا بداية السنة الماضية المتمثلة في حادثة سقوط الطفل ريان في ثقب مائي غير متوفر على شروط السلامة، وهو ما جعلنا جميعا أمام مسؤولية حماية المواطنين، خاصة منهم الأطفال، من تكرار مثل هذه الحوادث.

ونرى في فريق الأصالة والمعاصرة أن هذا المقترح سيشكل إضافة نوعية للمنظومة التشريعية المتعلقة بالماء، كما سيقوم بسد ثغرات وتجاوزات مهمة مرتبطة بشروط السلامة العامة خلال القيام بأشغال حفر الآبار وإنجاز الأثقاب المتعلقة بهذه الأشغال.

وقد تضمن هذا المقترح مقتضيات مهمة من شأنها مصادرة الأدوات والأشياء التي كان استعمالها أساس المخالفة، سيكون لها وقعا إيجابيا في ردع كل من لم يحترم المقتضيات القانونية المنصوص عليها في هذا الشأن.

كما تم إعطاء مصالح الإدارة المكلفة بالماء إمكانية التدخل إلى جانب وكالة الحوض المائي المعنية، عند تسجيل أي اختلال أو مخالفات، من أجل فرض احترام المقتضيات القانونية الواردة في القانون رقم 36.15.

لكل هذه الاعتبارات فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على هذا المقترح قانون.

2) مشروع قانون رقم 96.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة وسن أحكام انتقالية خاصة بتحويل الأسهم لحاملها إلى أسهم إسمية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أساهم باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 96.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة وسن أحكام انتقالية خاصة بتحويل الأسهم لحاملها إلى أسهم إسمية.

في البداية أود أن أنوه بالعمل الجبار الذي تقوم به وزارة التجارة والصناعة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحصينه، تنزيلا للرؤية الإستراتيجية لصاحب الجلالة نصره الله، بجعل بلادنا منصة صناعية تنافس كبريات الدول الصناعية.

وهي فرصة كذلك لتثمين المجهودات التي تبذلونها، السيد الوزير، في إطار تقوية وتعزيز الترسانة القانونية وملاءمتها مع مختلف التزامات بلادنا الدولية، إذ يأتي هذا المشروع قانون تجسيدا لانخراط المملكة المغربية الشريفة في المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض ضريبية.

إننا على يقين أن هذا المشروع قانون، بالإضافة للدور الذي سيلعبه في الحفاظ على التصنيف المؤقت المحصل عليه في تقرير تقييم المغرب لسنة 2022 من قبل المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات،

فإنه كذلك مهم جدا لمسايرة التوجه الحديث للتشريعات المقارنة في هذا المجال، بحيث سيسمح بإدخال تعديل تقني فعال لضبط تداول القيم المنقولة التي تصدرها شركات المساهمة غير المسعرة أسهمها في بورصة القيم، وذلك بمحاولة إلغاء شكل الأسهم لحاملها لما تطرحه من إشكالات، إن على مستوى تداولها أو المخاطر التي تطرحها.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر أن مشروع القانون هذا يعتبر إضافة نوعية ونقلة مهمة في مجال المال والأعمال، كما سيعطي دفعة مهمة لتحسين مناخ الأعمال ببلادنا، حيث سيمكن من بسط نوع من المراقبة على حركة القيم المنقولة، وبالتالي المساهمة في تشجيع المستثمرين على توظيف رؤوس الأموال، خاصة مع تحصين الإطار التشريعي لشركات المساهمة، باعتبارها أداة مهمة لإدارة المقاولات الكبرى وجلب الاستثمارات الضخمة.

كما أن هذا المشروع سيكون آلية في مجال محاربة التهرب الضريبي وتبيض الأموال، من خلال ضمان الحقوق الضريبية للدولة المستحقة في مجال تداول القيم المنقولة غير المسعرة في البورصة، وبالتالي الحد من التلاعب بالادخار الوطني من خلال فرض جزاءات رادعة، خاصة أمام حجم التملص الضريبي الذي تعرفه الميزانية العامة وما تطرحه من اختلالات بنيوية للاقتصاد الوطني، باعتبار أن الضرائب مورد أساسي في ميزانية الدولة.

السيد الرئيس المحترم،

من هذا المنطلق، فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون، منوهين بمقتضياته، لأنه يهدف بالأساس مواكبة التطور التشريعي الذي تعرفه بلادنا على مستوى تشجيع الاستثمار، وطرح إجابة عملية وواقعية، عبر إجراءات عملية ومتدرجة، تعطي الأسبقية لمالكي الأسهم لحاملها في الاحتفاظ بأسهمهم عن طريق تحويلها لأسهم إسمية.

3) مشروع القانون رقم 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار الدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية.

في البداية نود أن نؤكد على أهمية هذا المشروع القانون، وذلك بالنظر إلى المجهودات التي يبذلها المغرب للنهوض بالقطاع الصناعي، وكذلك إلى الدور الريادي الذي ما فتئ يضطلع به القطاع، باعتباره قاطرة مهمة لتحريك دواليب القطاعات الاقتصادية التي يرتكز ويعتمد عليها الاقتصاد الوطني لإنتاج الثروة الوطنية.

وكما هو معلوم، فإن مشروع القانون رقم 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية يعزز المسار التطوري للمملكة المغربية باتجاه جعل المغرب قاعدة صناعية معترف بها على المستوى العالمي، ويقوم بتنزيل توصيات اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، لاسيما فيما يتعلق بإقامة بنيات تحتية صناعية ذات جودة تنافسية، وكذا تطوير المناطق الصناعية بما يتماشى مع متطلبات وحاجيات المقاولات الصناعية.

أضف إلى ذلك، أن هذا المشروع القانون سيشكل دعامة أساسية لتعزيز مناخ الاستثمار الذي عرف تطورا مهما في بلادنا، ومن ثم سدا للفراغ التشريعي المرتبط بتهيئة وتدبير المناطق الصناعية، وتكريسا لآليات الحكامة الجيدة فيما يخص المناطق الصناعية، ناهيك عن محاربة المضاربات واقتصاد الريع في هذا المجال، وبالتالي معالجة العديد من الإشكاليات التي ظلت على الدوام عقبة كأداء أمام الاستثمار الوطني والأجنبي على حد سواء.

إننا على يقين تام أن هذا المشروع قانون سيواكب التحولات الاقتصادية عن طريق تقوية القطاع الخاص والدفع به لجعله قاطرة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، ابتغاء تعزيز القدرة التنافسية للمقاولة المغربية، وتقوية جاذبية المملكة فيما يخص الاستثمار الوطني والأجنبي.

بموازاة ذلك، فإننا ننوه بمقتضيات هذا المشروع القانون الذي يهدف كذلك إلى تحقيق العدالة المجالية فيما يخص البنيات التحتية الاستراتيجية، الأمر الذي سيدفع باتجاه تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتحقيق التنمية المستدامة في إطار الجهوية المتقدمة، على مستوى خلق الثروة وخلق فرص الشغل.

غير أن كل ما سبق لا ينبغي أن يمنعنا من الإقرار بأن الحكومة مدعوة لاتخاذ عدة تدابير لتجاوز الإشكالات التي يمكن أن تعيق التنزيل السليم لمشروع القانون رقم 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية، وهي الإشكاليات التي يمكننا اختزالها فيما يلي:

- ✓ وجود مجموعة من العراقيل أمام المستثمر الصناعي تحد من رغبته في الاستثمار في مجال تجزئة المناطق الصناعية، من قبيل الأثمنة الخيالية لتكلفة التجزئة، إضافة إلى تعقيد مسطرة الحصول على الوثائق المطلوبة من طرف بعض الإدارات؛
- ✓ تفشي ظاهرة المضاربة العقارية بالمناطق الصناعية، إذ أن هناك من يتخذ من امتلاك البقع أو الوعاء العقاري داخل المناطق الصناعية استثمارا في حد ذاته، دون أي ممارسة للنشاط الصناعي، وذلك عبر احتكار العقار وإعادة بيعه وفق شروط خاصة، وبثمن ووقت يحددهما المستثمر وفق ما يناسبه؛
- ✓ نرى أنه بات من الضروري أن يوازي هذا المشروع قانون اتخاذ تدابير وإجراءات في اتجاه إحداث المرافق الاجتماعية وخدمات القرب الضرورية داخل المناطق الصناعية، وفق دفتر تحملات

دقيق وواضح كي تصبح المناطق الصناعية المغربية ذات جاذبية، ومن ثم مراعية لوجود الإنسان فيها مستثمرا كان أو عاملا؛

✓ الحرص على توفير البنيات التحتية الموازية الضرورية من قبيل: الطرق السيار، والسكك الحديدية... لأن هذه البنيات تساهم بشكل كبير في توفير مناخ الأعمال وجلب رؤوس الأموال والتحفيز على الاستثمار في القطاع الصناعي على مستوى المناطق الصناعية؛

✓ ضرورة الحرص كذلك على استعمال أكثر من لغة فيما يتعلق بملفات المشاريع، لأن اعتماد اللغة الفرنسية فحسب يحد من جذب المستثمرين الناطقين باللغات الأخرى (لاسيما اللغة الإنجليزية)، تلبية لرغبات كل الفاعلين الاقتصاديين مهما كانت جنسيتهم.

السيد الرئيس المحترم،

لكل هذه الاعتبارات، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون، آملين أن يساهم إلى جانب قانون الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار في إعطاء دفعة قوية للاستثمار الخاص ببلادنا، وطنيا كان أو أجنبيا، لأننا في حاجة ماسة إلى توفير مناصب الشغل ومعالجة إشكالية البطالة.

II- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

1) مشروع قانون رقم 96.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة ومن أحكام انتقالية خاصة بتمويل الأسهم لحاملها إلى أسهم إسمية؛

2) مشروع قانون رقم 102.21 يتعلق بالمناطق الصناعية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

يسرني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة مشروعي القانون:

- مشروع قانون رقم 96.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة ومن أحكام انتقالية خاصة بتحويل الأسهم لحاملها إلى أسهم إسمية؛

- ومشروع قانون رقم 102.21 يتعلق بالمناطق الصناعية.

تنخرط المملكة المغربية بشكل تلقائي في كل ما يعزز الحكامة والشفافية، وقد توج ذلك بانخراطها سنة 2011 في المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات الأغراض ضريبية، وقد تعهدت بلادنا بصفتها عضوا في هذا المنتدى العالمي بالاستجابة للمعايير الدولية، خصوصا المتعلقة منها بتبادل المعلومات والتعرف على حاملي الأسهم لحاملها في جميع الظروف.

وتعد شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم هي الوحيدة التي يمكنها إصدار أسهم لحاملها، بما يقارب 5 من شركات الأموال من بينها 1% التي تنص في نظامها الأساسي صراحة على هذه الإمكانية.

إلا أن مقتضيات القانون رقم 17.95 خصوصا في مادتيه 12 و245، تتبع لهذه الشركات إصدار الأسهم لحاملها دون وضع آليات تسمح بتحديد هوية حاملي الأسهم في جميع الظروف.

وفي هذا الصدد يأتي مشروع هذا القانون الذي يروم حذف إصدار الأسهم لحاملها بالنسبة لشركات المساهمة باستثناء تلك التي يتم إصدارها أو تفويتها في إطار دعوة الجمهور إلى الاكتتاب، وسيتحقق من خلال المصادقة على مشروع هذا القانون أهداف مهمة أبرزها:

تنفيذ الالتزامات الدولية للمملكة المغربية؛

إضفاء طابع الشفافية على الأسهم المتداولة داخل شركات الأموال مكافحة غسل الأموال والتهرب الضريبي؛

الحفاظ على التصنيف المحصل عليه في تقرير المغرب لسنة 2022 الذي يتوقف تفعيله على دخول هذا القانون حيز التنفيذ؛

تفادي التراجع في التصنيف المذكور مما سيترتب عنه إدراج المغرب في قوائم الدول غير المتعاونة مع الاتحاد الأوروبي.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

لقد تعاطى الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بالإيجاب مع مضامين ومقتضيات هذا المشروع والذي أتى ليحدد نطاق تطبيق مشروع القانون على الأسهم لحاملها، الصادرة أو التي تم تفويتها من طرف شركات المساهمة، باستثناء تلك التي يتم إصدارها أو تفويتها في إطار دعوة الجمهور للاكتتاب طبقا الأحكام القانون رقم 35.96 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيد بعض القيم في الحساب، كما تم تغييره وتتميمه.

وبالتنصيص على حذف الأسهم لحاملها الصادرة أو التي تم تفويتها من طرف شركات المساهمة، باستثناء تلك التي تم التنصيص عليها في نطاق التطبيق المشار إليه أعلاه إضافة الاستبدال عبارة "سجل الأسهم الإسمية" بعبارة "سجل التحويلات" المنصوص عليه في المادة 245 من هذا القانون، من أجل تحقيق الملاءمة مع الحذف السالف الذكر والتنصيص على فترة انتقالية مدتها ثماني عشرة شهرا والتي يتعين خلالها على شركات المساهمة التي أصدرت أسهما لحاملها قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ، مع إلغاء الأسهم لحاملها التي لم يتم تحويلها إلى أسهم إسمية، وتفويت الأسهم الملغاة، وإيداع الأموال المتعلقة بإلغاء أو تفويت الأسهم لحاملها في صندوق الإيداع والتدبير، وإقرار عقوبات مالية للمخلين باحترام القانون.

وانطلاقا من قناعة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بجدوى مشروع القانون الذي سيعزز مبادئ الشفافية وتبادل المعلومات وسيعزز تقدم بلادنا في السلم العالمي، فإننا نصوت بنعم على هذا المشروع.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

بخصوص مشروع قانون رقم 102.21 يتعلق بالمناطق الصناعية، تطورت الصناعة المغربية بشكل ملفت في العشرين سنة الأخيرة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أعزه الله، وقد شكل التقدم الكبير في البنيات التحتية عاملا أساسيا في تحديد القدرة التنافسية للمقاولات، حيث مكن من تحسين إمكانية الولوج إليها رهانا كبيرا لإنعاش وتشجيع الاستثمار المنتج الذي يخلق قيمة مضافة ووظائف دائمة.

وقد أوصى تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد بإقامة بنيات تحتية صناعية ذات جودة وبأسعار تنافسية، ووضع إطار قانوني للبنيات التحتية الصناعية وتطوير عرض مناطق صناعية يلبي متطلبات المقاولات، ويعمل على إشراك الفاعلين بالقطاع العام المعنيين، لاسيما الجهات في مرحلة إعداد تخطيط وتهيئة المناطق الصناعية مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفاعلين الاقتصاديين والسوق.

هذا وقد كشفت الدراسات التي أجريت حول المساطر المتعلقة بالاستثمار في المناطق الصناعية أن القدرة التنافسية لبلادنا وللوحدات الصناعية المتواجدة بالمغرب تخضع لمناقشة قوية على المستويين الدولي والوطني، وتواجه عدة إشكاليات تتمثل في:

- غياب إطار قانوني خاص وملائم لتهيئة وتطوير وتدبير وتثمين المناطق الصناعية؛

- صعوبة استرجاع العقار غير المثمن؛

- غياب هياكل تدبير المناطق الصناعية، مما يعرض للخطر البنيات التحتية والتجهيزات المشتركة لهذه المناطق؛

- عدم ملاءمة التجهيزات المتواجدة داخل وخارج المناطق الصناعية لمتطلبات الصناعيين.

وبالنظر لما سبق، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ينوه بمبادرة وزارة الصناعة والتجارة التي بادرت لوضع مشروع القانون هذا، بتشاور مع قطاعات وزارية أخرى، وسيمكن هذا المشروع من مواكبة تنمية مناطق صناعية جديدة تتلاءم مع متطلبات المستثمرين وتتماشى مع الرهانات التي يفرضها المجال الترابي والمندرجة في إطار الجهوية المتقدمة.

ويتضح من خلال تقديم السيد الوزير مشروع القانون أنه يهدف إلى تحقيق تنمية صناعية وطنية ناجعة ومندمجة ومستدامة مع مراعاة العدالة المجالية، وكذا الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمناطق الصناعية، كما يسعى لتحقيق أهداف أساسية منها تشجيع الاستثمار في المجال الصناعي بما في ذلك مجال الخدمات ذات الصلة عبر توفير العقار المهيأ لهذا الغرض، وتهيئة وتدبير وتثمين وصيانة المناطق الصناعية بغرض تحسين جودتها ومحاربة ظاهرة المضاربة العقارية، ووضع الآليات الضرورية التي من شأنها ضمان تدبير مستدام وفعال للمناطق الصناعية.

وسيتم تطبيق مشروع هذا القانون على المناطق الصناعية كما تم تعريفها في المادة 3 منه باستثناء المناطق المحدثة طبقا لمقتضيات القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي، إضافة لإعداد مخطط وطني للمناطق الصناعية كوثيقة مرجعية تحدد التوجهات الإستراتيجية للدولة في مجال البنيات التحتية الصناعية، ووضع نظام عام لتهيئة وتطوير وتسويق المناطق الصناعية، والتنصيص على وضع نظام عام لتدبير المناطق الصناعية. وكذلك يتضمن المشروع مقتضيات تتعلق بتسويق وتدبير وتثمين المناطق الصناعية.

وقد وضع هذا المشروع كذلك مقتضيات انتقالية للمستثمرين المقيمين داخل المناطق الصناعية المحدثة.

ومن منطلق المسؤولية، وانطلاقا من التزام الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بالمساهمة في المسلسل التنموي لبلادنا بصفة عامة، والقطاع الصناعي بصفة خاصة، فإننا نصوت بنعم على مشروع القانون.

III- الفريق الحركي:

1) مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي، للمساهمة في مناقشة مقترح قانون يرمي إلى إضافة المادة 137 مكررة بالقانون رقم 15.36 المتعلق بالماء.

في البداية، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على تجاوبه وتفاعله المبادرة مع هذه التشريعية الهامة والشكر موصول للفريق الاشتراكي بمجلس النواب رئيسا وأعضاء.

السيد الرئيس،

إننا نثمن جوهر وفلسفة هذا المقترح قانون الذي يرمي إلى توفير الإطار القانوني لترسيخ شروط السلامة العمومية، وحماية المواطنات والمواطنين من الأخطار المرتبطة بأشغال البحث والتنقيب عن الماء واستغلاله، وضمان الحماية من المخاطر المحتملة من استغلال الثروة المائية الوطنية.

وفي نفس السياق نود التركيزعلى الاهتمام على بلورة سياية عمومية حول الماء تقوم على الاستدامة والشمولية، وضمان ولوج المواطن بالجبال والقرى والحواضر والصحراء بشكل ميسر لهذه المادة الحيوية على اعتبار ان الماء ملك عمومي، وطبعا وفق قواعد الحكامة الجيدة..

السيد الرئيس،

حتى لا تتكرر نفس المأساة والمعاناة التي عشناها مع الطفل ريان رحمة الله علية، وارتباطا بمسؤولية الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية في تعبئة كل الإمكانيات والوسائل المتوفرة والمتاحة لتيسير استفادة المواطن من الحق في الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة تحترم شروط السلامة الصحية ، وحيث ان حفر الآبار والأثقاب لجلب الماء يظل وجها من الأوجه الأكثر استغلالا في المناطق القروية والجبلية غير المستفيدة من الربط بشبكة الماء الصالح للشرب والتي تتسم بالعشوائية سواء في الحفر أو التنقيب وعدم التقنين، ودون توفر شروط السلامة في معظمها من تسييج وتشوير ووضع علامات الخطر مما يهدد سلامة العمال والمواطنين على السواء..

وإننا في الفريق الحركي نثمن مقتضيات هذه المبادرة التشريعية التي ترمي إلى الحد من هذه العشوائية وحماية المواطنات والمواطنين في أرواحهم، ونهيب بالقطاع الوصي بتشديد المراقبة في هذا الشأن دون إغفال حق الساكنة بالعيش في ظروف ملائمة وضمان حقهم في الحصول على الماء الذي هو أساس الحياة والاستقرار في المجال.. إيمانا منا في الفريق الحركي بأهمية هذه المبادرة التشريعية، والتي نثمن مضامينها وأهدافها، فكلنا أمل أن يتم بلورة سياسة عمومية مائية تضمن حصول المواطن أينما كان في الجبل والقرية والمدينة من هذه المادة الحيوية كما نأمل في الفريق الحركي أن تستجيب باقي القطاعات الحكومية مع المبادرة التشريعية لأعضاء مجلسي البرلمان.

شكرا على حسن إنصاتكم.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مشروع قانون رقم 96.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة ومن أحكام انتقالية خاصة بتمويل الأسهم لحاملها إلى أسهم إسمية؛

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة مشروع قانون رقم 96.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.65 المتعلق بشركات المساهمة وسن أحكام انتقالية خاصة بتحويل الأسهم لحاملها إلى أسهم إسمية واسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد وزير الصناعة والتجارة على عرضه القيم الذي تقدم به أمام أنظار أعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية الموقرة.

السيد الرئيس المحترم،

لا يمكننا في الفريق الحركي إلا أن نؤكد على أهمية هذا النص التشريعي وما له من أهداف في إطار الإصلاحات الهيكلية للترسانة القانونية التي عرفها المغرب تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

كما نثمن المجهودات التي تبذلها الحكومة في تنزيل وتحيين الترسانة القانونية تماشيا مع مختلف التزامات بلادنا على الصعيد الدولي تبعا لانضمام المملكة المغربية للمنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض ضريبية.

السيد الوزير،

إننا في الفريق الحركي نثمن مقتضيات هذا المشروع الذي يعطي مجموعة من الضمانات التي تتجسد في محافظة مالكي الأسهم على حقهم في التصرف فيها، مع الأخذ بعين الاعتبار وضعية الشركة عند إجراء التقييم لها، سواء من حيث رأس المال أو الضرائب المفروضة عليها وكذا حقوق العاملين بها.

كما يرمي أيضا هذا القانون إلى حذف إصدار الأسهم لحاملها بالنسبة لشركات المساهمة، باستثناء تلك التي يتم إصدارها أو تقويتها في إطار دعوة الجمهور إلى الاكتتاب.

السيد الوزير،

إننا في الفريق الحركي نأمل أن تتم مواكبة هذه القوانين لما لها من إيجابيات على الوضعية الاقتصادية للمغرب، وبالأثر المباشر على تصنيف بلادنا لدى المنتدى العالمي لشفافية وتبادل المعلومات الضريبية.

السيد الرئيس المحترم،

لكل هذه الاعتبارات، سنصوت في الفريق الحركي بالإيجاب على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3) مشروع القانون رقم 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لأعرض وجهة نظرنا حول مشروع قانون رقم 102.21 يتعلق بالمناطق الصناعية.

في البداية، أود أن أنوه بعمل اللجنة وبالتفاعل الإيجابي للسادة المستشارين مع هذا المشروع الهام الذي يهدف إلى المساهمة في تشجيع الاستثمار في المجال الصناعي عبر توفير العقار المهيأ لهذا العرض، وتعزيز الترسانة القانونية المرتبطة بتهيئة وتدبير وتثمين المناطق الصناعية بغرض تحسين جودتها ومحاربة ظاهرة المضاربة العقارية، وكذا معالجة مختلف الإشكالات المرتبطة بغياب التثمين الفعلي، وبالعجز فيما يخص تدبير بعض المناطق الصناعية، وذلك عبر وضع إطار قانوني يمكن من مواكبة تنمية مناطق صناعية جديدة مستدامة ومنسجمة مع احتياجات المستثمرين ومع الرهانات الترابية، بالإضافة إلى تمكين المكلف بالتهيئة والمستثمرين من الآليات الضرورية التي من شأنها ضمان تدبير مستدام وفعال.

السيد الرئيس،

إننا نثمن جوهر وفلسفة هذا المشروع الذي يرمي إلى وضع مخطط وطني للمناطق الصناعية، باعتباره وثيقة مرجعية تحدد السياسة العامة والتوجهات الإستراتيجية للدولة في ميدان البنيات التحتية الصناعية، كما ينص أيضا هذا المشروع على إحداث نظام عام لتدبير المناطق الصناعية، يحدد المتطلبات والقواعد التي يجب مراعاتها من قبل هيئة التدبير أو المكلف بالتهيئة من أجل تدبير هذه المناطق.

وفي نفس السياق، نود التركيز على أهمية مقتضيات مشروع هذا القانون لما يشكله من سد للفراغ التشريعي المرتبط بتهيئة وتدبير المناطق الصناعية، آملين في الفريق الحركي أن يضمن هذا المشروع العدالة المجالية سواء في استفادة مختلف أقاليم المملكة من الاستثمارات والأقطاب الصناعية، أو تأهيل المناطق الصناعية القديمة بما يجعلها تتماشى مع الحديثة منها.

السيد الرئيس،

في إطار التفاعل مع هذا المشروع القانون الهام، فإننا نثمن عاليا المجهودات المبذولة من أجل تجويده، وبالتالي فإننا سنصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

IV- الفريق الاشتراكي:

1) مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء، الذي تقدم بمبادرة من فريقنا في الغرفة الأولى والذي يهدف إلى الحد من الحوادث المرتبطة بعدم توفر شروط السلامة بالنسبة للآبار والثقب المائية، كالحادثة المفجعة التي أودت بحياة الطفل ريان، مما جعلنا جميعا أمام مسؤولية وطنية حتى لا يتكرر ما حدث، وبالتالي فالمقترح جاء بمقتضيات قانونية تعزز شروط السلامة لأوراش حفر الآبار وإنجاز الثقب المائية وإلزام كل من يعمل أثناء قيامه بأشغال حفر بئر أو إنجاز ثقب مائي أو أثناء استغلال مياهها أو بعد الاستغناء عن استغلالها، على انجاز تجهيزات السلامة التي من شأنها الوقاية من الأخطار المرتبطة بأشغال الحفر وبأعمال الاستغلال وبالتخلي عن البئر أو الثقب وتوفير شروط السلامة لأوراش الحفر أو بعد الانتهاء منها، وإلا سيكون عرضة لأداء غرامات مالية مهمة، وستتم مصادرة الأدوات المستعملة أثناء المخالفة من أجل ردع المخالفين لمقتضيات هذا القانون.

السيد الرئيس،

ونحن في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين ننوه بتفاعل الوزارة المعنية مع المقترح قانون والتي أبرزت من خلاله وأكدت أهمية هذه المبادرة التشريعية التي تقدم بها إخواننا في مجلس النواب بهدف تجويد المنظومة التشريعية المتعلقة بالماء، وسد الفراغ القانوني فيما يخص شروط السلامة العامة الواجب اتباعها في أوراش حفر الآبار وانجاز الأثقاب المائية، سواء في مرحلة الإنجاز أو الاستغلال أو بعد التوقف عن استغلالها، حماية للمواطنين من الأضرار والحوادث التي تنتج عن ذلك الفعل، وخدمة للوطن والصالح العام.

والسلام عليكم.

2) مشروع قانون رقم 96.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة وسن أحكام انتقالية خاصة بتحويل الأسهم لحاملها إلى أسهم إسمية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع قانون 96.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة وسن أحكام انتقالية خاصة بتحويل الأسهم لحاملها إلى أسهم إسمية، وهو المشروع الذي جاء انسجاما مع انخراط المغرب في المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض ضريبية وذلك منذ 2011، حيث التزم خلال المنتدى بالاستجابة للمعايير

الدولية فيما يخص تبادل المعلومات والتعرف على حاملي الأسهم لحاملها في جميع الظروف لضمان شفافية المساهمات ومكافحة غسل الأموال والتهرب الضريبي، إضافة إلى تقنين إمكانية إلغاء إصدار الأسهم لحاملها بالنسبة لشركات المساهمة، مع استثناء القيم المنقولة التي يتم إصدارها وتفويتها في إطار دعوة الجمهور للاكتتاب، المنظمة طبقا لمقتضيات القانون رقم 35.96 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيد بعض القيم في الحساب، كما تم تغييره وتتميمه.

السيد الرئيس،

لأجل هذا نحن في الفريق الاشتراكي نثمن المجهودات التي تقوم بها الحكومة لتحسين التصنيفات والمراتب التي يحتلها الاقتصاد الوطني على المستوى الدولي فيما يتعلق بمناخ الأعمال، وإضفاء طابع الشفافية في المعاملات ومكافحة غسيل الأموال، ونعتبر أن هذا المشروع يندرج ضمن هذه المجهودات التي تروم ملاءمة التشريعات الوطنية مع الشركاء الاقتصاديين، خاصة الأوروبيين، للوفاء بالالتزامات في تبادل المعلومات وضمان شفافيتها على مستوى حاملي الأسهم لحاملها في جميع الظروف وعلى المساهمات لمكافحة تبيض الأموال والتهرب الضريبي للحفاظ على التصنيف المؤقت "متطابق في الأهم" المحصل عليه في تقرير تقييم المغرب لسنة 2022 من طرف المنتدى العالمي، والذي يتوقف تفعيله على دخول هذا القانون حيز التنفيذ، ولتفادي التراجع في التصنيف المذكور، والذي سيترتب عنه إدراج المغرب في قوائم "غير المتعاونة مع الاتحاد الأوربي".

كما أن هذا المشروع سيمكن من ضبط تداول القيم المنقولة التي تصدرها شركات المساهمة غير المسعرة أسهمها في بورصة القيم، وستمكن من ضمان تحسين الحاكمة في التسيير والحفاظ على حقوق المساهمين وإضفاء طابع الشفافية على الأسهم المتداولة داخل شركات الأموال ومكافحة غسل الأموال والتملص الضريبي والتخلص من عيوب القيم المنقولة لحاملها على مستوى الرقابة القانونية والضريبية، والتخلص من مخاطرها بالنسبة لمالكيها من قبيل الضياع أو السرقة.

وهنا لابد أن نشير إلى ضرورة تقوية دور المؤسسات الرقابية للحد من ظاهرة التملص الضريبي التي تتكبد خزينة الدولة بسببها خسائر سنوية تقدر بملايير الدراهم بسبب الثغرات القانونية الموجودة في المنظومة الضريبية وطغيان القطاع غير المهيكل الذي يمثل حوالي 30% من الناتج الداخلي الخام، وهو يشكل عائقا أمام تنمية اقتصادنا الوطني.

والسلام عليكم.

3) مشروع قانون رقم 102.21 يتعلق بالمناطق الصناعية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع قانون رقم 102.21 يتعلق بالمناطق الصناعية لمواكبة تطوير وتنمية المناطق الصناعية الجديدة وتهيئتها بما يتلاءم مع احتياجات الفاعلين الاقتصاديين ومتطلبات المستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار في المجال الصناعي، والذي يهدف إلى تحصين الوعاء العقاري المعد لهذا الغرض، والتصدي لاستغلال الوعاء العقاري في المناطق الصناعية لممارسة نشاطات لا تتلاءم مع تلك المتعهد بها عند الحصول على العقار، كتحويل وحدة إنتاجية في منطقة صناعية إلى مؤسسة تعليمية خاصة مثلا، مستغلين الثغرات الموجودة في تصاميم التهيئة المديرية، في إطار غياب هياكل لتدبير هذه المناطق وصعوبة استرجاع العقار غير المثمن.

وبالتالي، فإن عمليات بيع أو كراء القطع الأرضية داخل المناطق الصناعية، ستخضع لمقتضيات القانون رقم 102.21 الذي ينص على ضرورة أن تتضمن عقودها مكونات المشروع المستثمر بتثمين القطعة الأرضية داخل الآجال المحددة، وإلا سيتعرض لتطبيق جزاءات والتزام في حقه في حالة الإخلال بأحد التزاماته، بما في ذلك فسخ العقد واسترجاع القطع الأرضية.

السيد الرئيس،

ونحن كفريق اشتراكي لا يسعنا إلا أن نثمن هذا المشروع الذي يصب في تعزيز الترسانة القانونية المرتبطة بتهيئة وتدبير وتثمين المناطق الصناعية، بغرض تحسين جودتها ومحاربة ظاهرة المضاربات العقارية، كما أنه سيضع مخططا وطنيا للمناطق الصناعية يحدد من خلاله التوجهات الإستراتيجية في ميدان البنيات التحتية الصناعية وحاجيات القطاع الصناعي فيما يتعلق بتطوير المناطق الصناعية عبر تراب المملكة في إطار مراعاة العدالة المجالية، وتحديد التموقع الاستراتيجي والقطاعي للمناطق المزمع تطويرها، وتبني التوجهات الاستراتيجية فيما يخص تسويق العقار الصناعي ووضعه رهن إشارة المستثمرين بأسعار تنافسية، ووضع نظاما عاما يحدد المتطلبات والمعايير والمواصفات التقنية المتعلقة بتهيئة المناطق الصناعية والقواعد القانونية المنظمة لتطويرها وتسويقها كآلية من الآليات الضرورية التي من شأنها ضمان تدبير مستدام وفعال للمناطق الصناعية.

والسلام عليكم.

V- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

1) مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية العامة المخصصة للمناقشة والتصويت على مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء.

واسمحوا لي البداية أن أشيد بالأجواء الإيجابية التي طبعت مناقشة مقترح هذا القانون طيلة مراحل دراسته ومناقشته بلجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية.

السيد الرئيس،

لقد كشفت الواقعة المؤلمة التي شهدتها بلادنا بداية سنة 2022 والمتعلقة بوفاة الطفل ريان بعد سقوطه في ثقب مائي غير متوفر على شروط السلامة عن جانب مهم من الفراغ التشريعي الذي شاب القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء، وجعلتنا جميعا أمام مسؤولية وطنية تجاه عدم تكرار مثل هذه الحوادث، وبالتالي محاولة البحث عن حلول جذرية لها، سيما من خلال سن مقتضيات قانونية للحد من مثل هذه الحالات.

وهو السياق الذي أتى فيه مقترح هذا القانون الذي يرمي إلى إضافة شروط السلامة لأوراش حفر الآبار وإنجاز الأثقاب، سواء في مرحلة الإنجاز أو الاستغلال أو بعد التوقف عن استغلالها.

وذلك من خلال التنصيص على إدراج تجهيزات السلامة الضرورية للوقاية من الأخطار المرتبطة بوجود البئر أو الثقب ضمن شروط منح الترخيص، وإلى إقرار غرامة على كل مالك عقار أو مستغله لم يقم أثناء أشغال حفر بئر أو إنجاز ثقب في عقاره أو أثناء استغلالهما أو بعد الاستغناء عن استغلالهما بإنجاز تجهيزات السلامة التي من شأنها الوقاية من الأخطار المرتبطة بأشغال الحفر وبأعمال الاستغلال والتخلي عن البئر أو الثقب.

ولأجل ذلك، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب سنصوت بالإيجاب على مقترح هذا القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله.

2) مشروع قانون رقم 96.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة وسن أحكام انتقالية خاصة بتحويل الأسهم لحاملها إلى أسهم إسمية:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية العامة المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 96.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة وسن أحكام انتقالية خاصة بتحويل الأسهم لحاملها إلى أسهم إسمية.

واسمحوا لي البداية أن أشيد بالأجواء الإيجابية التي طبعت مناقشة مشروع هذا القانون طيلة مراحل دراسته ومناقشته داخل لجنة القطاعات الإنتاجية.

وهي مناسبة أنوه فيها بعمل الحكومة، وبعمل السيد الوزير، في مجال ملاءمة منظومتنا القانونية مع مختلف المواثيق والاتفاقيات الأممية التي انضمت ووافقت عليها بلادنا.

السيد الرئيس،

يأتي مشروع هذا القانون في إطار انخراط بلادنا، منذ أكتوبر 2011، في المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض ضريبية، حيث تعهدت بلادنا بالاستجابة للمعايير الدولية، لاسيما تلك المتعلقة بتبادل المعلومات والتعرف على حاملي الأسهم لحاملها في جميع الظروف.

ومنذ ذلك التاريخ، تؤكد التقارير الصادرة عن المنتدى الالتزام الجدي للمغرب في ملاءمة منظومته القانونية مع المواثيق الصادرة عن هذه المنظمة، ولقد تُوّج هذا الالتزام بتنصيف المغرب في تقرير المنتدى لسنة 2022 ضمن مؤشر "متطابق في الأهم".

كما سجل التقرير، سجل بأنه تم تقييم المملكة المغربية بشكل عام على أنها مستجيبة إلى حد كبير "لمعيار الشفافية وتبادل المعلومات عند الطلب"، مع تصنيف "مطابق" مع "المعطيات المحاسباتية" و"حقوق الأشخاص وحمايتهم" و"آليات تبادل المعلومات" و"شبكة تبادل المعلومات" و"السرية" و"حقوق وحماية دافعي الضرائب والغير".

كما تم تصنيف المغرب على أنه "مطابق إلى حد كبير" بالنسبة لعناصر "توافر المعلومات المتعلقة بالهوية والملكية" و"توافر المعلومات المصرفية" و"الولوج إلى المعلومات.

السيد الرئيس،

وحيث إن مشروع هذا القانون يهدف إلى:

- إضفاء طابع الشفافية على الأسهم المتداولة داخل شركات الأموال؛

- مكافحة غسل الأموال والتهرب الضريبي؛

- الحفاظ على التصنيف المؤقت "متطابق في الأهم" المحصل عليه في تقرير تقييم المغرب لسنة 2022، والذي يتوقف تفعيله على دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 96.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة وسن أحكام انتقالية خاصة بتحويل الأسهم لحاملها

إلى أسهم إسمية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

3) مشروع القانون رقم 102.21 يتعلق بالمناطق الصناعية:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 102.21 يتعلق بالمناطق الصناعية، وهي مناسبة لننوه بمضامين هذا المشروع الهام الذي نأمل أن يعالج إحدى أهم المشاكل التي يعاني منها الاستثمار الوطني، ألا وهي العقار الصناعي، من خلال سد الفراغ التشريعي المرتبط بتهيئة وتدبير المناطق الصناعية، كما أغتنم الفرصة للتنويه بجودة النقاش والتفاعل الإيجابي للسيد الوزير داخل أشغال اللجنة.

كما نشركم، السيد الوزير، على التفاعل الإيجابي مع تعديلات الفريق بشأن هذا المشروع، حيث تم قبول تعديلين هامين، يهدف التعديل الأول إلى توفير الموارد والاعتمادات اللازمة من أجل صيانة البنيات التحتية لهاته المناطق وتوفير جميع الخدمات اللازمة لتسهيل عمل المستثمرين، والتعديل الثاني الهادف إلى التنصيص على اعتماد مدة زمنية ملائمة ومعقولة بالنسبة لطبيعة الاستثمار في المجال الصناعي.

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم أهمية تكلفة الوعاء العقاري ضمن تكاليف الإنتاج التي تعيق دينامية ريادة الأعمال، إلى جانب عوامل أخرى كاللوجستيك والطاقة، حيث لا يزال الولوج إلى الوعاء العقاري الصناعي يواجه العديد من العقبات، بما في ذلك محدودية احتياطي الوعاء العقاري، وتعقيد المساطر الإدارية المرتبطة به.

إلا أن تحسين إمكانية الولوج لهذا الوعاء العقاري، يمثل تحديا كبيرا لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، سواء تعلق الأمر بتحسين التنافسية الفردية للمقاولات، خاصة في مواجهة المنافسين الأجانب، أو لتحفيز مزيد من الاستثمارات المنتجة التي من شأنها خلق فرص شغل مستدامة.

وينخرط الاتحاد العام في منظور النموذج التنموي الذي يدعو إلى "تطوير مناطق مخصصة للأنشطة ذات الجودة المطلوبة، وبأثمنة تنافسية متاحة لمختلف المقاولات"، كما يوصي بجعل الوعاء العقاري الصناعي في متناول المقاولات الصغيرة بشكل خاص.

ويقترح الاتحاد أيضا تفضيل اللجوء إلى الإيجار لمدة طويلة في إطار إسناد الأراضي العمومية لأنشطة اقتصادية، من خلال إعطاء الأفضلية للمشاريع ذات القيمة المضافة المحلية.

وعلى المدى القصير، فإننا نرى بأن اعتماد تدبير صارم يهدف إلى تحفيز تثمين الأراضي الموجودة يتمثل في إصدار تقييد قانوني يمنح أصحاب الأراضي الصناعية غير المستغلة سنة واحدة، اعتبارا من فاتح يناير، لبدء الاستثمارات الموعودة، تحت طائلة الإجبار على إعادتها إلى السوق بسعر الشراء الأصلي.

كما ندعو إلى وضع آلية تتبع "مرصد سوق العقار الصناعي" للتحكم في سوق العقار الصناعي وتجنب التأثير على العروض الحالية من خلال الشروع في إنجاز مناطق جديدة بالرغم من أن العقار المتوفر يسمح بتلبية جميع الطلبات، إضافة إلى منح حق الشفعة للمكلفين بالتهيئة الذين يتوفرون على عروض مناطق صناعية في محيط قريب من المناطق الجديدة.

كما يجب إعطاء أولوية تخطيط البنية التحتية الأساسية "مياه الشرب /الكهرباء/ الصرف الصحي/ الطرق" لربط المناطق الصناعية، مع مراعاة الأراضي ذات الطابع الصناعي حسب وثائق التعمير.

كما أن إنشاء وعاء عقاري احتياطي خالي من كل احتلال أو تحملات تابع للجهة سيمكن من إنشاء مناطق صناعية إضافية بما في ذلك الوعاء العقاري اللازم لوصل هذه المناطق بالبنيات التحتية الخارجية.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نعول على هذا المشروع لتعزيز مناخ الاستثمار الذي عرف تطورا مهما في بلادنا، ولتكريس آليات الحكامة الجيدة فيما يخص المناطق الصناعية ومحاربة المضاربات واقتصاد الريع في هذا المجال، وكذلك معالجة إشكاليات عديدة ظلت على الدوام تشكل عرقلة أمام الاستثمار الوطني والأجنبي، فضلا على مواكبته للتحولات الاقتصادية عبر تقوية القطاع الخاص وجعله قاطرة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، لتعزيز القدرة التنافسية للمقاولة المغربية، وتقوية جاذبية المملكة فيما يخص الاستثمار الوطني والأجنبي، لذا فإننا نصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم.

VI- مجموعة العدالة الاجتماعية:

1) مشروع قانون رقم 96.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة وسن أحكام انتقالية خاصة بتحويل الأسهم لحاملها إلى أسهم إسمية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية بمجلس المستشارين في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 96.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة وسن أحكام انتقالية خاصة بتحويل الأسهم لحاملها إلى أسهم إسمية، الذي يندرج في إطار ملاءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية المعبر عنها خصوصا في المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض ضريبية.

ونعتبر في مجموعة العدالة الاجتماعية أن هذا الأمر سيساهم في تحسين مراتب المغرب في التصنيفات الدولية من قبيل "متطابق في الأهم"، من خلال النص على أحكام تقضي بتحديد هوية حاملي الأسهم في شركات المساهمة وشركات التوصية (شركات الأموال بالأساس) وهو ما سيمكن من محاربة العديد من الأفعال المجرمة المرتبط بغسل الأموال والتهرب الضريبي.

ونثمن في هذا الإطار التنصيص على فترة انتقالية لشركات المساهمة من أجل تسوية الأسهم التي أصدرتها لحاملها وتحويلها إلى أسهم إسمية وفق ضوابط محددة بما في ذلك دعوة حاملي الأسهم للقيام بهذه العملية ونشر إعلان بالجريدة الرسمية حول هذا الموضوع بالإضافة إلى تغيير أنظمتها الأساسية لتتلاءم مع مقتضيات القانون.

وفي الختام، وانخراطا في هذا الورش الإصلاحي، سنصوت في المجموعة على مشروع القانون بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله.

2) مشروع القانون رقم 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية بمجلس المستشارين في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية والذي يندرج في إطار المجهودات المبذولة للنهوض بالقطاع الصناعي ببلادنا باعتباره ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تعبئة وتهيئة بنيات تحتية صناعية ذات جودة وجاذبية وتنافسية لتستجيب لحاجيات المستثمرين.

وننوه في مجموعة العدالة الاجتماعية بالتطور الذي عرفه هذا القطاع خلال الآونة الأخيرة، وهو ما مكن بلادنا من احتلال موقع متميز على المستوى الدولي كمنصة لعدد من الصناعات الثقيلة والمتطورة على رأسها صناعة السيارات وأجزاء الطائرات والصناعات الغذائية.

كما نعتقد أن الإصلاحات التي جاء بها مشروع القانون ستمكن من تجاوز مختلف الإشكالات التي تعرفها عملية تخصيص وتدبير وتثمين العقارات المخصصة لهذا الغرض، من ضمنها:

- ✓ اعتماد التخطيط الاستراتيجي لعملية تعبئة العقار من خلال إعداد مخطط وطني للمناطق الصناعية يحدد التوجهات الكبرى والمعايير والمتطلبات الأساسية الواجب مراعاتها في تموقع وتهيئة المناطق الصناعية؛
- ✓ وضع نظام عام لتهيئة وتطوير وتسويق وتثمين المناطق الصناعية ونظام عام لتدبيرها؛
- ✓ تنظيم العلاقة التي تربط بين المكلف بالتهيئة والمستثمر بشكل يضمن لكل طرف حقوقه؛
- ✓ وغيرها من المقتضيات الهامة الأخرى.

وإيمانا بأهمية هذا الإصلاح، انخرطنا في مجموعة العدالة الاجتماعية بشكل بناء في دراسة مشروع القانون، واقترحنا مجموعة من التعديلات من أجل تجويد مضامينه، أهمها:

- ✓ إدراج التنافسية والجاذبية بالإضافة إلى الجودة كمعايير يجب توفرها في المناطق الصناعية لتستجيب لحاجيات المستثمرين في المجال الصناعي؛
- ✓ النص على مساهمة غرف التجارة والصناعة في إعداد المخطط الوطني للمناطق الصناعية، باعتبارها من المؤسسات الأكثر قدرة وتأهيلا للتعبير عن حاجيات القطاع الصناعي المتعلق بتطوير المناطق الصناعية؛
- ✓ ضرورة إخضاع المخطط الوطني للمناطق الصناعية للتقييم الاستراتيجي، التزاما بالمادة رقم 2 من القانون رقم 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي التي تنص على أنه تخضع للتقييم الاستراتيجي البيئي مشاريع السياسات والبرامج والمخططات والتصاميم القطاعية والجهوية المعدة من طرف الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية؛
- ✓ وجوب أن يراعي هذا المخطط الانسجام والتلاؤم مع المخططات الأخرى المرتبطة به كالمخطط اللوجيستي الوطني وتصاميم التهيئة، وهو ما سيمكن من ضمان تموقع أفضل لهذه المناطق وارتباطها بالبنيات التحتية الأساسية بما من شأنه أن يحسن من جودتها وجاذبيتها وتنافسيتها؛
- ✓ تمديد الأجل الواجب احترامه من قبل هيئة التدبير لموافاة الإدارة ومجلس الجهة بالتقرير حول حصيلة تسويق المنطقة الصناعية وتثمينها من شهر إلى ثلاثة أشهر على اعتبار أن عملية التسويق والتثمين تستغرق مدة يجب مراعاتها.

كما نثمن التفاعل الإيجابي للسيد الوزير المحترم مع عدد من هذه التعديلات وننوه بجو النقاش الهادف الذي عرفته لجنة القطاعات الإنتاجية.

وختاما، واقتناعا من المجموعة بأهمية هذا الورش الإصلاحي الهام، سنصوت على مشروع القانون بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله.

VII- مداخلة المستشار السيد خالد السطي:

- مشروع قانون رقم 102.21 يتعلق بالمناطق الصناعية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 102.21 يتعلق بالمناطق الصناعية.

وهو النص الذي يأتي في سياق الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الأولى من السنة الثانية من الولاية التشريعية الحالية والتي خصص فيها جلالته محورا للحديث عن الاستثمار.

وهي مناسبة نؤكد من خلالها على أهمية هذا القانون الذي يأتي في سياق تفعيل السياسة الصناعية التي تنهجها بلادنا، والتي مكنت من تطوير البنية التحتية الصناعية ومواكبة الاستثمار الصناعي ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة.

كما نثمن الإجراءات التي جاء بها هذا المشروع والتي تروم معالجة مجموعة من الإشكالات المتعلقة بضعف وغياب تثمين المناطق الصناعية، وهو ما يكون له تداعيات سلبية على تشجيع الاستثمار والمستثمرين وتحقيق العدالة المجالية والترابية في الولوج إلى الاستثمار.

السيد الوزير المحترم،

انطلاقا من إيماننا بهذا الموضوع تقدمنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين بمجموعة من التعديلات التي همت بالأساس تحديد المخاطب الرئيسي في هذا المجال، من خلال التنصيص على تحديد الإدارة المعنية بدقة ولذلك اقترحنا استبدال عبارة "الإدارة المعنية" بـ"الوزارة المكلفة بالصناعة وبالاستثمار"؛ وإدراج احترام تشريعات الشغل المتعلقة بحقوق الأجراء ضمن الجزاءات المطبقة في حالة عدم احترام المستثمر لالتزاماته.

كما همت تعديلاتنا أيضا فسح المجال أمام هيئة التدبير أو المكلف بالتهيئة لإعداد التقرير وموافاة الإدارات المعنية بنسخة منه، خصوصا وأن الغرامة كبيرة؛ بالإضافة إلى تحديد مدة توجيه الإنذار بدقة للمستثمر المخل بالتزاماته.

وبالرغم من التفاعل السلبي مع تعديلاتنا، فقد قررنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين التصويت بالإيجاب على مشروع هذا القانون، آملين أن يسهم في تحقيق الأهداف المتوخاة منه في النهوض بالاستثمار ببلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.